

تنبذوا قبل مما ذكره فقيرنا بما اعتبر القبة فاذا كان يلبس حيوته ما قيمته عشرة مثاقيل  
 كفن بما قيمته اقل واكثر منها كان فقيرة او تنبذوا اذا كان له ثوب يلبسه في الاعياد و  
 اخر يلبسه بين اقرانه وثالث يلبسه وداره يكفن بالتباني لان اول اعلي الثالث اذ في المثلث  
 اولى قال بعض قدما مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعياد والمرأة ما يلبسه في زيارة  
 ابويها وكان الحسن البصري يقول يكفن الكفن بما يلبس في اكثر الاوقات اختاره الفقهاء  
 ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين يستغفر فللغير ما اذن بمبغوا الثورته من تكفينه بما ذكر  
 من العدد وهو كفن تستعمل كفن كفن الكفانية وهو للرجل ثوبان جديدان او عسيلان  
 والمرأة ثلاثة وتمسك في ذلك بما ذكره النخوص من المدبون اذا كان له ثياب حسنة  
 يمكنه الاكتفاء بما دونها بما عجزها القاضي وقضى الدين وشترى بالمباقي ثوبا بكفيه واذا لم  
 يكن للميت تركه فكفته علي بن وجب عليه نفقته في حال حيونه وقال ابو يوسف كفن  
 المرأة على زوجها مطلقا خلافا لمحمد فان زوجية قد انقطعت بالموت قال الصمد شهابية  
 وقاضيان الفقهي علي قول ابي يوسف اذا لم يكن له من يحجب عليه نفقته او كان يتبعه ايضا  
 فقير فكفته على سبب المال اعلم ان الامة بالكفن ليس مطلقا كما يتصور عبارة الكتاب بل كل  
 حتى للغير تعلق بعين من التركة فانه مقدم على كفيه كالدبر المتعلق بالميتون اذا لم يكن للميت  
 شيء سواه فيقتضي منه دينه او لا وكذا ارش جناية العبد الذي جنى في حال حيوة مولاه لا مال  
 له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس الثمن اذا مات المشتري عاجزا من ادائه وفي العبد يورث  
 اذا انحفه الديون ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الذر المستاجر جرة فانه اذا عطي  
 الاجرة او لا ثم مات الاجر صارت الذر منه بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم قمر  
 واما قدرت هذا الحق على المكفن لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه ثم بقصى ديونه  
 من صحيح ما بقا من ماله اي ثم يبدل بفضاء ديونه من جميع ما الباقي بعد التجيزه وانه يورث  
 من الاربعه وانما كان فضاء الديون مؤثر في الكفن لانه لباسه بعد وفاته فيعتبر لباسه حيوته

الا ترى انه يقدم على دينه فلا يسارع على الكذب من نياحه فدرته على الكسب ومقدما على الوصية  
 ان تقدم ذكره عليه لفظ الآية كما روى عن علي رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الوصية ثم لم تكن في تقديمها انما تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فشق الخراجها على  
 الورثة فكانت لذلك منطنة للشرط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم طمئنت الى ادايته فقد علم  
 بقضائها على ادايتها معه وتيسرها على ادايتها في وجوب الاداء والمساواة اليه ولذلك جئ بيمينها  
 بكلمة النية وايضا ان كانت الوصية بالتبرعات وليس بالتركة وقاربها لكل تقديمه عليها ظاهر  
 لان قضاء الدين فرض عليه يجبر على اداها في حال حيوته والوصية المذكورة تطوع ولا تشك  
 ان الفرض اقوى وان كانت بعض من غرض الصدقة فان كانت باسوة الزكوة كالصلوة  
 والصوم حجة الاسلام والندو والكفارة فدين العباد مقدم على هذه الوصية ايضا وان استويا  
 في الفرضية لانه يجبر على اداء الدين بالجس ولا يجبر على ادايته من تلك الفروض فالدين اقوى  
 وان كانت بالزكوة التي تساوي الدين في الاجبار لخلق حق العباد بالزكوة كالافقار والكساكين  
 بالجس على الاداء فالدين المذكور اقوى لان القاضي اذا وجد من مال كديون ما يجانس الدين  
 يأخذه بلا رضاه ويدفعه الى صاحب وليس ذلك في الزكوة وان ظهر بخسها وايضا اذا  
 اجتمع حق الصدقة والعبد عين ومضارقت عن الوفا بها يقدم حق العباد ولا  
 مع استغناء المدد وكرمه وتفضيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالباقي  
 بعد تهنيتها سميت ان وفي به فذاك وان لم يفت فان كان العريم واحدا يعطاه  
 الباقي وما بقي له على اسميت انشأ عفى وان شأ تركه الى دار الخبز وان كان متعدد فاقا  
 كان الكل دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالنية او باقرار في زمان صحته او كان الكل دين الضرر  
 اعني ما كان ثابتا باقراره مرضه فانه يصرف الباب في اليهم على حسب مقادير ذوبهم  
 وان جتمع الدينان معا يقدم دين الصحة لكونه اقوى الا ترى انه محجور  
 في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلاث فنه افرار روح نفع ضعف واما اذا

اذا اقر في مرضه بدین علم بطریق المغناتیه كما يجب بدلائل مال بلایه او شبه ملكه كان  
 ذلك باحقیقه من دین الصلوة اذ قد علم وجوبه بغير قسمه اذ قد علم ذلك سواء  
 فی الحكم وان كان الدین من حقوق الله ثم كما سبق من الفروض فان اوصی  
 به المیت وجب عندنا تنفيذ من ثلث ماله الیاتی بعد دین العباد وان لم  
 یوص لم یجب ثم نقول اذا فاته صلوٰة واوصی ان یطعم عنه فعلی الورثة ان یطعموا  
 عنه بالثلث لكل صلوٰة نصف صاع من بركه والورثة عندنا یتخذون فی ذلک  
 عن ان الورثة فرضیه وان فاته صوم رمضان مبرض او سفر فیکون من فضاؤه بعد  
 برئه او اقامته ولم یقبض ختمات واوصی بالاطعام فعلی الورثة ان یطعموا له  
 من الثلث لكل یوم نصف صاع من بركه ما روى عنه ما سئل عن ذلک  
 قال ان مات قبل ان یطیق الصوم فلا شیء علیه وان اطاقه ولم یصم فلیقبض عنه یعنی  
 بالاطعام یدل علیه حدیث ابن عمر رضی الله عنهما وقولنا لا یصوم احد عن احد ولا یصل  
 احد عن احد فوجب لكل علی الاطعام لان الفدیة تقوم مقام الصوم فی حق شیخ الفانی  
 فكذا فی حقه لا شراک له فی وقوع الیارس عن اداء الصوم وان كان الدین الزکوة واوصی  
 بها یوجب اربعین ثلث ماله وان كان الحج واوصی به یوجب عن الثلث ایضا ولو حج عنه الوارث بلا حجة  
 من الله ثم قبوله ثم نفذ وصایاه فایسوا له الاربعة اشیء اذ قد نفذ وصیته من ثلث ما بقی بعد الدین  
 والكف عن الثلث اصل المال لان ما تقدم من التکفیر فضاؤه الدین قد صار مبرضا فضاؤه الله الی الله بها  
 فالباقی هو ماله الذی كان له ان یصرفه فله وایضا رجا استغرق ثلث الاصل جملة ما یؤدی الی حرمان  
 الورثة بالوصیة فمقتضى عبارة الکتاب ان یتقیم الوصیة علی الارث فی مقداره ثلث التبع بعد الدین سواء كانت  
 الوصیة مطلقة او معنیة وهو الصحیح وقال شیخ الاسلام خو ایزاده فان كانت معنیة كانت مقدرة علیه وان  
 كانت مطلقة كان یؤتی ثلث ماله اربعة كانت فی معنى التکفیر بشیء عیانی الله فیکون الموصی له شریکا  
 فی الورثة لا معناه علیه ویدل علی شیء حقه فیما کنی الوارث انه اذا اراد المال بعد الوصیة زاد علی حقه وان اذ

لنقص نقص غيبا حتى اذا كان باله حال الوسيطة الفاسدة لا تم صارا الفين فله ثلث الا الفين وان العكس  
 كان له ثلث الالف ثم لقيته الباقى هذا الرابع الاربعة وهو ان يقيم بالقي من ماله بعد التكفير في الدين او  
 بين ورثة اي الدين ثبت اوتهم الكتاب المذكورين في الالة القرآنية في السنة كمن ذكر في الاحاديث  
 نحو قوله علم اطعموا الحدة السادسة اجماع الالة كاحد وابن الابن فثبت الابن سائر من علم تورثهم بالاجماع  
 وقيل قال لم ير دبا جماع الامتة ما هو النسب ادر منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجتماعا من غيرهم فيما  
 لا قاطع فيه حتى يتبين كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثا لذي الارحام وغيرهم لا يجعل ان يقال  
 انه اكفر بذكر ما يتقوى فيبدى متعرج ان يتبين اجمالا الترتيب بين الورثة اي سببا في يقيم هذا الباقي بين  
 الورثة باصحاب الفرض نعم الذين لهم سهمهم مقدرة في كتاب الله ثم اوسته رسول الله واولا جماع  
 كما ذكر السرخسي في تفسيرهم على العصية لقوله علم احقوا الفرض للمها فاما البقية الفرض فلا ولي حل  
 ذكرها بما قدرت لهم تلك السهام فلا تعرض لغيرهم لباخذوا من التركة ابتداء فان لم يقرب شي باخذ  
 غيرهم ايضا فبقية العصية بوجوب حرمان اصحاب الفرض فهو باطل فطعامهم بدارا بالعصيات  
 من جهة النسب فان العصبية النسبة لقوي من السببية يرتد كما في الكسان اصحاب الفرض  
 النيسية يراد عليهم دون اصحاب الفرض السببية اعني الزوجين والعصبة مطلقا كل من لا يحد من التركة  
 ما البقية اصحاب الفرض اي حشنها وخذ الا افراد اي افرادة عن غيره في الورثة تجزى جميع المال  
 بجهة واحدة فلا يراد ان اصحاب الفرض اذا اخل عن العصبية فقد تجزى جميع المال لان اجماله لبعضه نصيب  
 والباقي بالرد واغرض بان الاغوات عصبية مع الذيات لا يجوز ان تجمع المال عند الافراد بجهة  
 واحدة فلا يكون التعريف جامعا واجيب بان المراد بالعصبة منها من هو عصبية نفسه فلا يتناول من هو  
 عصبية غيره او لغيره بل بما في الحقيقة من اصحاب الفرض كما مستغف عليه بخشيته اذا اقتصص العصبية  
 به كان المفهوم من كلامه تقصيره على العصية السببية مع ان تقدم عليها البس مختصا به لا المتباركة فيه فوجه  
 ثم سببا بالعصبة من جهة السبب هو ولي العتاقه اي العتق نذكر كان او موشا فان من اعقق عبدا او اوتة  
 كان الولد له ويرثه به ويسمي ذلك لواء العتاقه او النعمة ثم نعصبة اي به لا يحد من مولى العتاقه لعصبة

المذكور ولا يهينها من قبل المذكور كما سبب في من قوله يعلم وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اتفق  
 من اعتقن او دبر ان او دبر من يتبين او كاتبن او كاتبن من كاتبن ثم الرادي يبيد العبد العصبية  
 بالرو علي ذوي النسبة كما مر في الاقرار بهما بعد اخذ فصرها بقدر حقو فهم اي يعين فيهم مقدار السهم  
 بعضها على بعض بر النافي عليهم جميعا ثم ذوي الارحام اي يبيد عنه عدم الرول انفا ذوي الغرو  
 النسبة بذوي الارحام وهم الذين لهم قرابة وليس لغصبة ولا ذى سهم وانما اخرها عن الرول ان اصحاب  
 اصحاب الغرو النسبة اقرب الى الميراث اعلى درجة منهم ثم مولى المولات اي عند عدم مولا  
 المذكورين في جميع الميراث يبيد مولى المولات ان لم يوجد احد الزوجين ان وجب يبيد له النسب  
 في الباقي من يرثه كما ذكر في الفرائض النعمانية وصورة مولى المولات شخص مجهول النسب قال القاضي  
 انت مولا يترثني اذا مت ولعل عني اذا جئت وقال الخريف قلت فعندنا الصبح هذا العقد ولجميع القائل  
 وارثا عاقلا وسببه ايضا مولى المولات واذا كان لا اخر ايضا مجهول النسب فقال الاول مثل ذلك وقيل  
 ورث كل منهما صاحبه عقل عنه وللجهول ان يرجع عن عقد المولات ما لم يعقل عنه مولا وكان اليرث  
 الخفي يقول اذا سلم الرجل علي بي رجل ثم والا وصح قال مسلم الا انه لا يبيد عنه مولا  
 صحة عقد المولات وانما ذكره نسبة علي بسبب العادة وكان النسب يقبول خلافا لاولا والعقود وبيد ان  
 يرجع وموثره يرب من ثابت رضاء ما بيننا اليه مذنب عمرو علي ابن سعود ورواها اخرها مولى المولات  
 عن الرادى انهم لم يقرروا النسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة لقراره من ذلك انما اذا لم يقره على اقره  
 في الارث عن مولى المولات ومقدم علي الموصي بالجميع احوال واعتبر فيه فبذلك الاول ان يكون لاقرار  
 بنسبه من المقرضين لاقراره بنسبه غيره كما اذا اقر المجهول النسب بانه اخوه فانه ضمن اقراره علي  
 بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت بنسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدقه ابو ذى  
 النسب الثالث ان يموت المقر على قراره وفوائد القبول طاهرة اما الاول فلان اقراره المجهول سببه  
 اذا لم يضمن بمثل نسبه علي غيره وشتم علي شتم ابط صحته او جوب بكون نسبه منه واندر لجه فيما ذكره من  
 الورثة النسبة كان لغيره بانه ابنه والثاني فلان اقراره اصدقه بكونه في ذلك النسب يثبت باقراره علي

المستحب  
 في قوله تعالى  
 حبسوا  
 اي حبسوا  
 مخرج

نسب من اسبه ايضا وكان الجحول احوال التفرقة وكذا الحال اذا استوابة عنه فصدقني ذلك صوابه  
فانه يكون عماله مندرجا فيما مضى ذكره واما الثالث فلانه اذا اصرح المقتصر في ذلك الاقرار  
لا يقتضية قطعا فلا يشتت به ارث هلاوا واذا جمعت هذه الصفات في المقتصر لصاحبها وارثا  
في المقترة المذكورة وعندئذ افصحى روح الابصير وارثا اصلا وذلك لان المقتصر في هذه الصورة  
كان مقترا بين النسب استحقاق المال بالارث لكن سره بالنسب لانه يحمل نسبه  
على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا يسمع وتبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا بعد هذه الاخر  
اذا لم يكن له وارث معروف ثم الموصى اليه جميع المال اى اذا اعدم من تقدم ذكره سببا  
من اوصى اليه جميع المال فيكفى له وصيته لان منعه عارضا على الثلث كان العمل الورثة فاذا لم يوجد له من بعدهم احد  
باعين له هلاوا عندئذ افصحى روح له الثلث فقط واما اذ ذلك من المقترة نيا على ان يرفع قرابة تجلوا في الموصى له  
ثم ميتا مال اى اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال ضليع  
فصار تجميع جميع المسلمين فتوضع هناك ليس في كل طريق الارث بناء على انهم اخوة الاثران الذي اذا لم  
يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم الكفار وشبهه له ايضا انه يسوي بين الذكر والانثى  
من المسلمين في العطية من ذلك لا تسوية بينهما في الموارث وعندئذ افصحى ان ميتا مال ان كان  
يقدم على ذكوا الارحام والردوان لم تنظم ردوا ولا على ذوى الفروع النسبية نسبة فراضهم ثم صرفت  
الى ذكوا الارحام ولا ميراث عندئذ هم هلاكمولى عندئذ هم هلاكمولى المولات ولا التفرقة بالنسبة الا غير ذكوا الموصى  
له بجميع المال كما ينهناك عليه **فصل المانع من الارث اربعة الاول الرق** واذا اكل كمالا كان لقين  
اوتوا قصا كما يكتب الممد بروام الولد وذلك ان الرقيق مطلقا لا يملك المال سببا له كما فلا يملك  
ايضا بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو له ولا يورثه من ذرية له فلو وقع المالك سيده فيكون ثورثا  
لا يرضى به سبب هو ابطا اجماعا ومقتضى البعض عندئذ يشبهه من غير له المملوك وكذا المكاتب الباقي عليه ثم  
في ذكوا رقبته فلا يرث ولا يحجب احد عن ميراثه وعندئذ هو حر فثبت بحجبه المسلمة فثبت على ان الرقيق يخرج من  
أخلافها بما وراثته لعل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة اما الفصل الذي يتعلق به وجوب القصاص

وهو انتمل عند ذلك بان يجهضه بسلح او باجبري محرو في القربى الاخر كما تحدد من الحشمت او المحرم  
 بموجبه لا يتم القصاص من الكفارة فيه وعند يوسف ارح وحميرج اذا تعذر ضربه بما يقتل قالوا بان  
 لم يكن محروا كغيرهم فهو البض عمدا واما القتل الذي يتعلو به وجوب الكفارة فهو اما شبهة حمدا كان  
 ضربه بما لا يقتل غالبا وموجبه على القولين معاملة رية على العاقلة والاثم والكفارة ولا تؤد فيه واما  
 خطأ كان رمي الي صيد فاصاب النائم والقلوب النوم عليه فقتله او وطبه دابة وهو كبير او سقط  
 من سطح عليه سقطت حجر من يده فمات وموجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا ثم فيه عليه عندنا بحرم  
 القاتل عن المباشرة في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مورثة قصاصا او جدا او  
 فعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكن اقل العادل مورثة الباغي وفي حكمه خلاف يوسف ارح واما  
 القتل بالتسبب دون المباشرة كجاء الراد او اوضح الحجر في غير ملكه فقتله رية على العاقلة لا قصاصا  
 فيه الا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صبيا او مجنونا فلا حرمان عندنا بالقتل في هذه الصورة  
 فان قلت ليس اذا قتل الاب ابنه عمدا لم يثبت به قصاصا ولا كفارة البصرح انه محروم انفا قلنا  
 هو موجب اصله للقصاص لانه يحق القول عليه السلام لا يقتل الوالد بولده ولا السيد بعبيده ولا  
 يقال مقتضى قوله عليه السلام لا يقتل الابن ان يحرم مطلقا كما ذهب اليه في تركتك فخرجت ملك  
 الصور لانا نقول اما اخراج القاتل بحق فلان الحرمان شرع عقوبة على القتل المخطو واما اخراج المسبب فلانه  
 ليس القاتل حقيقة الماتري به ففعل ذلك في ملكه لم يواضه بشئ وان القاتل بواحد لفعليه واما كان في ملكه  
 او في غيره كالاربي وايضا القتل لا يتم الا بمقتول فعدم حال التسبب فان حقه القتل بالاربي  
 دون الحيوان لا يمكن ان يحل فاما عند الوقوع في البرد بما كان الحاجر مقبلا واذ لم يكن قاتلا حقيقة لم  
 يتعلق به خبر القتل اعني بالحيات والكفارة واما وجوب الدية على عاقلة فلعصيانه دم المقتول غير  
 خلاف المخطي فانه مباهة القتل بفعله فيلزم الكفارة والحرمان اما اخراج الصبي المجنون فلان  
 الحرمان كما ذكرنا خبر القتل المخطو فعلمها مالا يصلح ان يوسف المخطو عا اذا لا يصور توجبه حيا  
 الشارح اليها بخلاف المخطي فانه لئلا يكفى الحرمان باعتبار القضي في الزر يصور توجبه صبي المخطو



دونها واما علم ان رتبة المقتول خطأ كسائر امواله حتى انقصني منه اديونه وتنفق وصاياه وديرها وكل  
 من يرث سائر امواله قال مالك رح لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية بالموت لا  
 وجوب للدية الملاحدة ولما انه عليه السلام امر بتوريث امرأة اشيم الضياني من عقل زوجها قال  
 الرزح كان قتل اشيم خطأ وكذا ثبت عندنا حق الزوجين في القصاص لقوله عم عن ترك لا اد  
 جفا لورثة ولا تثبت ان القصاص حقه لانه بدل لنفسه فستحقه جميع الورثة بحسب اربهم كذا قال  
 ابن ابي ليلى لا حق لهما في القصاص لانه لا يتحقق بالعق الذي هو سبب تحققهما كما لا حق فيه للموصي له  
 وهو موقوف على ان يتحقق الارث بالزوجية فيوقف على القبول كاستحقاقه بالمقرنة بخلاف ما يؤول  
 فان حق الموصي ان يتوقف على قبوله يريد بدو كذا ذكره ايام الشيعي في شرح كتاب الدية والقتل  
 اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم جهاد ولا المسلم من الكافر على قول علي بن زيد عاصم  
 رضي الله عنهم واليه ذهب طائفة فاعني رح لقوله عم لا يوارث اهل طينين شي القيسان  
 لقوله عم الاسلام يعلم ولا يعلى ومن للعدوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من الكافر  
 ابن جبريل ومعاوية بن مسعود بن الحسن بن محمد بن علي بن الحسين بن سعيد عن حماد بن محمد بن علي  
 والحجاب اني لمذكور في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على  
 وجه اخر فانه ثبت ليعلو كالموود بين المسلم والكافر فانه يحكم باسلام الولد وان الراد العا وبسبب الحج  
 او بحسب القهر والعلبة اي النصر في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث عند من المرتد عند  
 اثافي لا يرث المرتد خذوا ليرثه احد بل ماله في المال مع انه لا يرث من المسلمين لان الاسلام  
 منه يستند الى حال الاسلام لذلك قال ابو حنيفة فانه يرث من مات في زمان الاسلام ولا يورث من مات  
 اكتبه في زمان روية بل يكون فيا للمسلمين والوجه على قولهما ان الجميع لورثة ان المرتد يقر على  
 اعتقه بل يحجر على العود الى الاسلام فيعيب حكم الاسلام في حقه لا فيما يتفجع منه بل فيما يتفجع به  
 ولورثة ثم ان الكفار يوارثون فيما بينهم وان اختلف ما بينهم لان الكفر له واحدة وذكره الطائي  
 في مختصر عن الشافعي رح وذكره ابو القاسم عن مالك رح البدر وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى



مؤادون فيها بينهم ولا توارث بينها وبين الجوس مستدل انهما على التوحيد والافراطية موسى علم  
وانزل التوريت به فها على مله واحدة بخلاف الجوس حيث يتكفون التوحيد ويشقون الهين يردان و  
ابن من ولا اجتهادون في الاكتاب منزل فهم اهل لتاخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث  
بين اليهود والنصارى لانهما لا يختلفان في اعتقادهم في عيسى عمه لا بخيل فيما اهل ملتين كالمسلمين <sup>المنصفين</sup> مع  
بختلف اهل الامم اذ انهم معتقدون بالانساب والكتب يختلفون في تاويل الكتاب السنة و  
ذلك لا بوجوب اختلاف الملل والابحاح اختلاف الدارين اما حقيقة كالحربي والذمي فاذمات كحر  
في دار الحرب له ابي بن مبي في دار الاسلام اومات الذمي في دار الاسلام والارب وابن دار الحرب  
لم يرث احد جاسن اخر لان الذمي من اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب وان اخذ الملة  
لكن ثبنا بن الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الوارثة ابعثه على الولاية لان الوارث يختلف  
المورث في ماله ملكا وبادا تصرفا وحكما كالمتنا من الذي الحربي من دارين مختلفين في الامثال  
الاول فظاهر لان الحربي اذا دخل دار الاسلام بان فهو الذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين  
مختلفين كما لان المتنا من اهل دار الحرب حكما لا تربي لانه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن من استنه  
استه الا فاته في دارا بخلاف الذي فلا توارث بينهما بل اذمات المتنا من يوفى باليوثية  
الذين في دار الحرب لان حكم الامان بافي في ماله الحقة ومن حيلة حقه ايصال ماله باليوثية فلا يصير  
بالمسائل كما اذمات الذي ولا وارث له على باعه والمتمثال الثاني فان حمل كما قبل على ان الحربي  
في دارهما المختلفين اتجه عليه انه قبل اختلاف الدارين حقيقة فكان حقه ان يقدم على قول او  
حكما ويحتاج الى ان يجاب بان الكفرية واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين  
بين ديارهم انما هو بحسب الحكم دون الحقيقة ان يرد عليه ان كون الكفرية واحدة حكمي لان  
ان الكفار على ملل شتى حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على ان  
الحربي من دارين مختلفين حكما لم يتجلبب بالكره او بغير حمله على ذلك المعنى انه قال من دارين لا في  
دارين وان كان الاولى يرح ان يقول اولسنا منين بدل او ليس منين وكانه ترك هذا الاولى

حقيقة لا ينفك  
في دار الاسلام  
في دار واحد  
حقيقة في دارين  
متشقة

إشارة إلى أنه يمكن جعله مثالا للاختلافين والخاصة أن المحرمين المذكورين كان في دارهم كان  
 الاختلاف في الدار حقيقيا وإن كان في دارها كان الاختلاف حكما لا دائما يجعل كل واحد منهما كآلة  
 داره التي خرج منها الدنيا بآمان فلا يتوارثان في دار الاسلام إلا إذا أصاب أهل الذمة وإذا كان المحرمين  
 المستأمنان من دار واحدة ثبت بينهما التوارث لا تراهي أن المستأمنين أن كانوا من دار واحدة  
 قبل الشهادة بعضهم على بعض أن كانوا من دارين لم يقل فكذا التوارث لأن الشهادة  
 والميراث من باب الولاية والدار بما يختلف باختلاف المنفعة أي العكر واختلاف المالك للعطاع  
 العصمة فيما بينهم كان يكون مثلا أحد المالكين الهند وله دار ومنعه والاخر في الترك وله دار ومنعه  
 اخرى والقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحيل كل منهما قال خروا إذا طفر رجل من عسكر أحد سما على  
 رجل من عسكر الاخر قلته فيما كان الداران مختلفان فيقطع باختلافهما الوارثة لأنها متبني على العصمة  
 والولاية وأما إذا كان بينهما ناصرة وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوارثة ثابتة في  
 اختلاف الدار ما لم يخرج من الارث عند الشافعي روح اصلا وهو عند مانع فيما بين دون ما بين التوارث  
 بين أهل النجى في أهل العدل أن اختلاف المنفعة والمالك ذاك لأن الاسلام دار احكام فلا يختلف الدار  
 فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والمالك ذاك لأن حكم الاسلام يحجمهم وأما دار الحرب فهي دار قهر وعقل  
 فيها اختلاف المنفعة والمالك متباين الدارين بما بينهم وتباينها يقطع التوارث وذكر اذا جرحوا الدنيا كالمكر  
 منه من شح منها لا يستمر أثره في الموت كما في العرفي وكان مانعا عن الميراث على الصحيح لذكره ابا  
 مفضل في آخر الكتاب **باب معرفة الفروض وتخصيصها** الفروض المقتضى أي  
 المحتضى باب الميراث المذكورة في كتاب الله تعالى ستة الأول النصف وقد ذكره في ثمانية مواضع  
 فقال **ان كنت ابي لبيت واحدة فلها النصف** وقال **والكم نصف ما ترك** ازواجكم او أولادكم  
 لهن وله وقال **ولمخت فلها النصف ما ترك** والثاني النصف النصف وهو الربع البزوة حين  
 حيت قال **فلكم الميراث ما تركن** وقال **لهن الميراث ما تركتم** والثالث النصف النصف  
 وذكره مرة واحدة فقال **ولهن الثلثين ما تركتم** والرابع الثلثان قد ذكره في موضعين فقال **حي**

البنات فان كن نسافون اثنتين فليس ثلثا ما ترك في حق الاخوات فان كانت اثنتين فلهما الثلثان  
وانما س نصف الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين الصنفان فلامه الثلث قال  
وان كانوا بي اولاد والام اكثر من ذلك فمهم شر كما في الثلث والسادس نصف نصف الثلثين  
وهو السادس المذكور في ثلاثة مواضع حيث قال ولا بومي لكل واحد منهما السدس قال فان  
كان للامخوة فلامه السادس وقال في حق ولده الام ولد اخ او اخت لكل واحد منهما السدس <sup>على</sup>  
التصغير والتقصيف واصحاب هذا السهم ام اي شخصوا اسوا علم استخافهم بها بسف الفراء  
او بغيره من الدلائل اثنا عشر فقصر الربعة من الرجال وهم الاب فالحج الصحيح وهو اب الاب <sup>ان</sup>  
والام والزوج قدم الاب على حد لكونه محجوبا بالاب وكذا يحجب الجد الاح لام احماها وقدم  
على الزوج لان النسب اقوى من السبب كما عرفت وثمان من الاب ومن الزوجه والبنات بنت  
الابن ابن سفلت والاخت الاب وام والاخت للاب والاخت لام والام والجددة الصحيحة وهي  
التي لا تدخل في نسبتها الى الميت حد فاسد قدم الروجة على البنات لانها اصل الولادة وعلمتها  
بمولد الاولاد واليافع ذكر ما قرينا من ذكر الزوج وقدم البنات على بنات ابن لكونها اقرب الى الميت  
منها ولان بنت الابن تقوم مقام الميت عند عدمها واخر الاخت لاب وام عن بنت الابن  
لكونها ابنة متما في القرابة وقدمها على اخت لاب لقوة القرابة ولان الاخت ليقومها متما  
عند عدمها وقدمها على الاخت لام لان قرابة الاب قوى من قرابة الام ولقد تم الاخت  
لام على الام لان الاختين لام كجبان الام من الثلث له السدس وجنس الحاجت يقدم على المحجوب  
ولقد تم الام على الجدة لكونها اقرب الى الميت لا يقال تقدم الاب الرجال القضي تقدم الام في  
النساء لاننا نقول معرفت نصيب الام توقف على تعريض الاخوات من وجه كما سيأتي ولا لام  
السدس مع الولد اولد الابن او الاثنين بن اخوة والاخوات دون ذلك من جهة الجد فبالصحة  
وقصر ما التي لا تدخل في نسبتها الى الميت حد فاسد وهو الذي يدخل في نسبة الى الميت ام كمرور  
انما يقال الجد الصحيح المفسر كما سيأتي بالذي لا يدخل في نسبة الى الميت ام في الجدة اذ دخلت <sup>ان</sup>

عن الجدة الفاسدة كانت تحتج سوا كانت مملية بحض الامانة كالم الام وام ام الام والمحض المذكور  
 كام الاب وام اب الاب ويحيط منها كام ام الاب هي صابغة الفض في الجرات كالجدا الصحيح  
 في الاجداد ولذا دخل في سببها الى الميت الجدة الفاسدة كانت فاسدة متممة بحمل المذكور والامانات  
 كام ام الام وام اب ام الاب . ليست هي صابغة فرض كالجدة الفاسدة بل هي من في الارحام  
 الذين يرتون بالقرينة لا بالعصوبة ولا بقرض اما الاب فلما جوال ثلاث الفرض المطلق التي في الم  
 عن التعصيب هو السدس وذلك مع الابن وابن الابن ان سفل الفرض التعصيب معا وذلك  
 مع الابنة او ابنة الابن ان سفلت في بيان ذلك انه تعالى قال ولا يورث كل واحد منهما السدس ما  
 ترك ان كان له ولد فهذا تخصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد في اول  
 الابن والبنات فان كان مع الاب ابن فله فرضه عني السدس الباقي للابن لقوله عليه السلام  
 الحقوا الفرضن باليهما فما بقية فلا ولي رجل ذكر واولي الرجال من العصبات هو الابن كما شعر  
 وان كانت معنيت فله السدس والبنات المضاف بالفرض وبالقى فللاب لانه اولي رجل ذكر من  
 العصبات عند ام الابن وابنة والنصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن  
 فان سفل ذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد ورثه ابواه فلامه الثلث اذ يقسم منه ان الباقي للاب  
 فيكون نصيبه والجدة الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك احوال الثلاث بل في جميع احكام  
 الميراث الا في اربع مسائل سند كرامة الله تعالى الا في ان ام الاب لا تترك مع تترك مع الجدة  
 واثنتين في الميت اذا ترك ابوين احد الزوجين فلا لام ثلث ما يقسم بعد فرض احد الزوجين لو كان مكان  
 الاب جده فلا لام ثلث جميع المال لا عند ابلي يوسف روح فان لم يترك الباقي اليه والثلثة ان شئ  
 الاعيان الاعداء كلهم سيفيطون مع الاب اجماعا ولا يسيطون مع الجدة لا عند اخيصة روح والمرجع  
 ان اب المفق مع ابنه ياخذ سدس الولد عند يوسف روح وليس للجدة ذلك بل الولد كله لا لار  
 ولا فرق بينهما عند سائر الائمة الا لا يخذان شيئا من الولد — واذا جعلت المسألة الثانية سبب  
 كافي بحمد الكثر فلا ولي ان يقال الا في خمس مسائل ستاتيكم تمتة الكلام وليفظ الجدة بالاب

لان الاب اصل في طلبها الى الميت واعتصم على يد العقبيل بانه لم يرم منه سقوط اولاد الام بالام  
 لانها اصل في قربها اولادها وقد يرفع باعتبار انضمام العصوة التي ترجع بزيادة القربى الى الجد  
 بهو الذي لا يدخل في نسبة الى الميت ام كاب الاب ان علوا لولا ان يذكر الاخ لام في فصل  
 الرجال وكانت الاخ لام مساوية له في الاحكام عظم الكلام كلبا يحتاج الى ذكرها في فصول  
 النساء فقال اما اولاد الام فاحوال ثلاث السدس للواحد لقوله تعالى ان كان رجل يورث  
 كالة او امرأة وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس والمرد اولاد الام اجزاء من ثلثه فزاة  
 الى ربع ولما اخ واخت من الام والثلث للامتنين فصاعدا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك  
 فهم شركاء في الثلث ذكرهم واما سهم في القسمة والاستحقاق سواء في القسمة فلان الامتنين منهم  
 ماخذ مثل ما اخذه الذكر كما دل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد  
 منهم ذكر كما كان او مؤنثا يستحق السدس اذا تعدوا ذكورا او اثنا او مختلفين استحقوا  
 الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق مع الواحد والتعدد بخلاف القسمة وايضا يبين الولد وولد  
 الابن ان اصل بالاب الجدا بالاتفاق لانهم من قبل الكالة كما علم من الآية وقد شرط في اوجهها عدم  
 الولد والوالد جماعة لقوله تعالى قل انما نبيكم في الكالة ان امرا بملك ليس له ولد ولا اخت فلوله صلعم  
 الكالة من ليس له ولد والذكر ولد الابن داخل في الولد لقوله نعم يا بني ادم والجد اصل في الولد  
 لقوله تعالى كما يخرج ابوكم من الجنة فلا رث لا اولاد الام مع بهو لانهم لفظ الكالة في الاصل بمعنى  
 الاعباء وذهب الحقوا لقوله الميت لا ارثي لها من كالة ثم استعيرت لقربة من عند الولد والوالد  
 كانهما كالة ضعيفة بالقياس الى قربانه الولاد ولينطلق اليه علي من لم يخلف له اولاد او ولد او علي ليس  
 بولد ولا والد من المخلفين بالزوج في المثلان النصف عند عدم الولد وولد الابن ان اسفل اي عند  
 عدم عاموا وولد لك عطف بالواد بالربع مع الولد وولد الابن وان اسفل اي كفي وجود واحد بهما في  
 ذلك ومن ثم عطف باو وكلها الى اثنين صرح بهما في نظم الصراخ كما عرفت في ذكر السهام فصل  
 في النساء للزوجات حالتان الربع للواحدة فصاعدا عند عدمها بولد وولد الابن ان اسفل والثلث

مع الوحدانية والابن وان فصل قد صرح بهما في الحاشية في السطر المذكور بربنا في قوله وفي من  
 بزوجين ان للثلاثة كثرهما صحت خطا في على التقديرين اما البينات الصلبة فاحوال ثلاث النصف  
 الواحدة وهذه صرح بهما في الامة والثلاثان للثلاثين فضا عددا المستصوص عليه في القرآن  
 انها اذا كانت تسافوق ثلثين فلهم الثلثان اما الاثنتان فحكما بها عند ابن عباس مع الواحدة وهو ظاهر  
 وعند سائر الصحابة حكم الجماعة وعلى قولهم بوجوه ثلاثة الاول انه قال الله تعالى للثلاثة كثر مثل خط الامة  
 وادني مراتب الاختلاط ابن وثبت فلا يلزم من الثلثان بالاتفاق فعرفت بهذا الاشارة ان الثلثين  
 لهما الثلثان في الجملة وليس ذلك لاني حالته القدر بهما عن الابن فلا حاجة الي بيان حالهما بل  
 الي بيان حال فوقهما فلهذا كقول قيل فان كن نساء فواثنتين اي فان كن جماعة بالغات ما يلزم  
 من العدد فلهم بالاثنتين اعني الثلثين لا تجاوزنه الثاني ان ثلثين امس من اثنتين اللتين  
 مخزان الثلثين فبالاولي بذلك الاحراز الثالث ان الاثنتان اذا كانت مع اخبرها وجب لهما  
 فيها لاولي ان يجب لهما ذلك اذا كانت مع اثنتا اخري وكذا الاخرى يجب مع اثنتا مثل ما كان يجب  
 لهما لو انفردت مع اثنتا فوجب لهما الثلثان مع الابن المذكور مثل خط الاثنتين وهو عصبهم من قوله  
 تعالى يوصيكم الله في اولادكم الذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم يوصي بالبنات عند الاجتماع مع الابن  
 دل على انه يعصيهن ان اجمال القسم فبين بين الابن على ذكر من القسم بطريق العهدة وبنات الابن كبنات  
 الصلب وثبت تلك الاحوال الثلاث ولاحق الافي فلذلك قال ليس التوال ست النصف الاول  
 والثلاثان للثلاثين فضا عددا عند بنات الصلب فاما ان الحاشية ان من الثلاث لاولي بكتبة في عدم  
 لانهم ورد فيها صريحا فاذا عهدهن قامت بنات الابن معاهدين ليس السادس مع الواحدة الصلبة  
 للثلاثين هذه هي الحالة الاولى من الثلاث الاخرى الدليل عليها اخى البنات الثلثان فذاحدة الصلبة  
 الواحدة النصف لقوة الظرة فيبقى السادس من حق البنات فباخذ بنات الابن واحدة كانت مستعدة  
 وبالقوى من كثرته لاولي عصبته فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصلبيات  
 معها من العصبية ان كان معهن ابن الابن فان كان معهن ذكر اسفل منهن جنة فلهم من خلا لثلاثين مع

الصليبيتين من جهة التسمية ان لم يبق معها شيء من حق النبات خلافا لاجناب  
 رضي الله عنه اذ حكى ما عرفت من حكم الواحد ونحوه حالة ثمانية من النباتات الاخرى الا ان  
 يكون بخلافها من او أسفل منها من غلام فيعصب من حر يكون الباقي بينهم للذكر مثل خط الاثنين  
 حالة ثالثة من النباتات الاولى فان نبات الابن اذا كان بخلافها من غلام سوا كان اخا  
 من غير فانه يعصب من كس ان الابن الصليبي يعصب لنبات الصليبية وذلك لان الذكر من  
 الابن يعصب لاناته الا في درجة اذ لم يكن للنبات الصليبي الا نفاق في حقاقتهم في حال فكل  
 يعصبها في استحقاق الباقي من الاثنين مع الصليبيتين في اليه ذهب عامة الصحابة في علمه  
 جمهور العلماء قال ابن سحود في العصبين بل الباقي كله لابن الابن والاشي لنبات اذ جعل الباقي منها  
 للذكر مثل خط الاثنين كما ذكرنا من النبات على الاثنين قد قال النبي علم لا يزدحق لنبات على الاثنين وايضا  
 انها عصبته بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد عنه كالنبات الاخوات اما اذا لم تكن كذلك  
 فتصير عصبته كنبات الاخوة والاعمام مع بنين حبيب عن الاول ان استحقاق الصليبيتين بالفرض  
 نبات الابن ان يعصب كما سببان مختلفان فلا يفرق بينهما في حقن الا اخر فلا زيادة على الاثنين وعن الثاني ان  
 الابن صاحبة فرض عند الانفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبيتين منها الا ترى انها ما خذ نصف  
 عند عدم الصليبيتين بخلاف نبات الاخ والعلم اذ لا فرض لها عند انفردا عن غيرها فلا تصير عصبته  
 بها كذا اذا كان الغلام بخلافها اما اذا كان أسفل منها في حكم كذلك ايضا عندنا في طائفة العرب وقال  
 بعض المتأخرين لا يعصب من الباقي للغلام خاصة لان الذكر لا يعصب من درجة لا من اعلى منه  
 فان ابن الابن لا يعصب لنبات وايضا لو عصب الذخيرة من على منه لصار محروما لان ارث عصبته  
 يقدم الاقرب على الابعد ذكرنا ان الاقرب او نسي الا ترى ان الاحتساب لما صارت عصبته مع  
 النبات قدمت على ابن الاخ واذا صار محروما لم يعصب احد اولنا ان يذو الا نسي لو  
 كانت في درجتها الذكر صارت به عصبته فاذا كانت اقرب منه كانت بذلك  
 اولى وكيف لا ومن في درجة الغلام منها من الانا شت تسحق شيئا لغيره



بان الاقرب من النبات محروم من استحقاق الابدن من شجرة الجبال وسيعطى اى  
 نبات الاين بالابن بخلاف نبات الصليب فبذرة ثالثة من الاحوال الثلاثة الاخرى  
 وبها تم الاحوال الست لنبات الاين لو ترك الحبيث ثلث نبات ابن بعضهن مثل بعض  
 ترك ايضا ثلث نبات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض ترك ايضا ثلث نبات ابن ابن

اخر بعضهن اسفل من بعض بهذه الصورة

الفرق الثالث	الفرق الثاني	الفرق الاول	العليا من الفرق الاول لا يوازيها احد
ابن	ابن	ابن سببت طبا	انتهيا بها الى اكسيت بوسطة واحدة لغير
ابن	ابن	ابن سببت طخر	في هؤلاء النباتات من هو كذلك الكثر
ابن	ابن	ابن سببت فخر	من الفرق الاول يوازيها العليا ابن
ابن	ابن	ابن سببت ابن	الفرق الثاني لان كلا منها يدل الى اكسيت بوسطتين
ابن	ابن	ابن سببت ابن	والسفل من الفرق الاول يوازيها الوسطى من الفرق الثاني والعليا
ابن	ابن	ابن سببت ابن	من الفرق الثالث اذ كل واحدة منهما يمد الى اكسيت بثلاث وساطة وسفل من الفرق الثاني يوازيها
ابن	ابن	ابن سببت ابن	من الفرق الثالث لا يتماثل منها اليه اربع وساطة وسفل من الفرق الثالث لا يوازيها احد
ابن	ابن	ابن سببت ابن	لانها تدل الى خمسة وساطة وليس بذرة ثالثة من هو كذلك واذا عرفت هذا فقول للعليا من الفرق الاول
ابن	ابن	ابن سببت ابن	الوسطى لانها قامت مقام ثلث الصليب بعد مهال للوسطى من الفرق الاول مع من يوازيها وسفل
ابن	ابن	ابن سببت ابن	من الفرق الثاني السدس ثلثة الثلثين وذلك لان العليا من الفرق الاول قامت مقام الصليبية
ابن	ابن	ابن سببت ابن	قام من دونها بدرجة واحدة مقام نبات الاين للثلاث اوى الست الباقية من النباتات التسع
ابن	ابن	ابن سببت ابن	لانه فكل الثلثان ثلث الثلث فليتم للثلاث اوى الثلثين ثلثه فليتم للثلاث اوى الثلثين ثلثه فليتم للثلاث اوى الثلثين ثلثه
ابن	ابن	ابن سببت ابن	يكون حينئذ اى مع تلك السطيات الست وسفل منها على كل واحد من ثلثيها من كان تحت بخلافه ومن كان
ابن	ابن	ابن سببت ابن	كما سبق تقريره على قول عامة الصواب وجوب العلما من لم تكن واسهام فانها تامة بها ولا يتر
ابن	ابن	ابن سببت ابن	وبى العليا من الفرق الاول التي اخذت النصف والوسطى منهم مع العليا من الفرق الثاني حيث

اخذنا السدس وذهابا بعد ثبوتين كانت فوقه دون من كانت بمقدار فانه يعصبها سلقا  
 يسقط من مروتة اى من دون ذلك الغلام في الدرجه من السفليات فان كان الغلام مع  
 السفلى من الفرق الاول اخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفرق  
 الثاني السدس ويكون الثلث الباقي من الغلام بين السفلى من الفرق الاول والوسطى من الفرق  
 الثاني والعليا من الفرق الثالث للذكر مثل خط الانثيين الخامس وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث  
 وسقطه وان كان الغلام مع السفلى من الفرق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول  
 ووسطى الثاني وسقطه والعليا الثالث ووسطه سباعا للذكر مثل خط الانثيين وسقطت سفلى الثالث  
 وان كان مع السفلى من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست  
 اثنا عشر ما صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا من الفرق الاول كان جميعهم كال  
 بينهم وبين اخيه للذكر مثل خط الانثيين ولا شئ للسفليات ومن ثمان وان فرض مع وسطى  
 الاول فما اخذ العليا الاول النصف والنصف الباقي مع من يجاوز وسطى الاول والعليا  
 للذكر مثل خط الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع العليا الثاني اضعف المسائل في جميع هذه  
 هذه الصور فطلى سحيطا به فيما بعد فلا حاجة الى ايرادها هنا واعلم ان العلويات من نبات الابر  
 في اى الدرجه كانت متى اخذت الثلثين بالقرضيه ثم اخلط المذكور بالا اناث فطلى قول  
 عامه الصحابة يعصب المذكور بالا اناث على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود يكون الباقي  
 من الثلثين المذكور وحدهم بالعصويه كما مر وان اخذت العليا منهم النصف ثم اخلط المذكور  
 بالا اناث فان كان عدد المذكور اكثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر  
 مثل خط الانثيين بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر فعند العامة كذلك عند ابن مسعود وغيره الاناث  
 ح السدس فانه كان يخطر الى ما هو اضر منيات الاين من القاسمه والسدس في عظمين ما هو  
 قل احترار عن الزيادة على الثلثين في حق النبات واعلم ان ذكر النبات على اختلاف  
 الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى مساله التشبه لانها مبدؤها وحسنها تشبه الخمر

ونبل الاذان الى استماعها فثبتت في الشجر القصيدة لخبثها وفسادها الاصفاء الى غيرها  
 والالاخوات لاب ام فاحوال محسن في المصنف منها اربعاً منها وجملاً خامسة لذكرها مع  
 سابعه حوال الاخوات لاب رومالا اختصار النصف للوحدة لقوله تعالى وله خت عليها نصف  
 ما ترك الثلثان للثنتين فصاعداً لقوله فان كانتا اثنتين فليهما الثلثان المراد الاخوات  
 ام فقد علمت خالها في اية الميراث كما مر واذا سقطت الاثنتان اثنتين كان استحقاقها فوقها له  
 اظهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين في البنات بما فوقها يعلم من جلال الاثنتين حال البنت  
 ومن جلال البنات حال الاخوات بطريق الاولوية ومع الاخ لا لب وامم لك ذلك مثل خط الاثنتين  
 يصرن عصبته بالاستواء بهم في القرابة الى البنت ليعتد بها ان كانوا اخوة جبالاً وانشاء  
 فلذلك كمثل خط الاثنتين فلم يقدر نصيب الاخوات في حاله الاختلاف كما لم يقدر نصيب الاخوة  
 فذل لك على غير قبح صرح عصبته معهم وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خالف البنت اثنتي  
 اخواتها لاب وام فقال الباقي بعد نصيب البنت للاخ دون الاخت استدلوا بقوله عم  
 فما اقبته الفرائض فلا يولي رجل ذكر ورثا منهم محجوا في بنت وبنت ابن ابن علي الباقي  
 من نصيبها من لدى الابن المذكور مثل خط الاثنتين محجوا ايضاً في بنت وعم وعمته على ان  
 الباقي للعم وحده وتختلفوا في الاخ والاخت مع البنت فتقول احاقها بابن الابن بنت الابن  
 اولي من احاقها بالعم والعمته الا ترى انهم كما محجوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن ابن الابن بنت  
 كان الحال منها المذكور مثل خط الاثنتين كذلك محجوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان  
 الحال منها كذلك بخلاف العم والعمته فانه اذا لم يكن معها بنت كان الحال كله للعم وحده فكذا الحال  
 في الباقي بعد نصيب البنت كما ذكره الشافعي في شرح الآثار وليس الباقي اي النصف او الثلث  
 مع البنات ومع بنات الابن لقوله عم ويحبوا الاخوات مع البنات عصبته فوجب اكثر  
 الصبي اية الى تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس في  
 انصيب ابن عم لبنات كما في اية اجتماع بنت وبنت بان النصف للبنت ولاشي للاخت

خلاصة الامور في الاخوات للامم

فقيل له ان عمره كان يقول للاخت بائني فغضب فقال انتم علم ام الله يريد اننا نعلم  
 ان امرنا اياك ليس له ولد ولا بنت فلهذا نصف ما ترك فاجعل الولد للاخت حاجبا ولفظ  
 الولد ميتا ولذكر والاشي مخافي حجب للام من الثلث التي للثلاث حجب الزوجة من الربع الى النصف  
 فلما ميراث للاخت مع الولد وذكر كان او شي بخلاف الاخ فانه ياخذ بائني من الاشئ بالعصر  
 ولا عصوية للاخت نفسها وانما تصير عصبة لغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليس للثلاث  
 عصوية فكيف تصير للاخت معها عصبة وبجواب ان المراد بالولد ميتا هو الذي لم يولد قوله  
 وبوريثها ان لم تكن احب ولد اي ابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد يؤيد ذلك  
 بالسنن حيث روى عن ذريل بن جريل ان جلداسا ابابوسى الاشعري عمن خلف فبنا وثبت  
 ابنه فخال للثلاث لنفسه والباقي للاخت ثم قال السائل هل عن ذلك ابن جود  
 واخبرني عما يجب فلما سأل قال انت سول الله صلعم فبني للثلاث بالنصف والباقي  
 لكمله للثلاث وللأخت بالباقي فلما اخبر السائل ابابوسى الاشعري بذلك قال لا تسألوني عن  
 شيء يا دام نبر اخبركم فدل ذلك على انه عم جعل للاخت مع البنت حصبة والاخوات لاب  
 كالاخوات لاب ام ولهن احوال مع النصف للوحدة والثلثان للثنتين فصا عدا عند  
 عدم الاخوات لاب ام وذلك لما ذكرناه من النصوص في الاخوات لاب ام على اشهر  
 منهاك ولهن السدس مع الأخت لاب ام كمله للثلاثين ان حق الاخوات الثلثان وقد  
 اخذت الأخت لاب ام النصف ففي منه السدس فعطى الاخوات لاب حتى يكمل حق الاخوات  
 ولا يرثن مع الاخنتين لاب ام لانه قد كمل لهما حق الاخوات حتى الثلثين فلم يبق للاخوات لاب  
 شيء الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن وحيث يكون الباقي بينهما كمثل خيل المؤمنين وذلك لان  
 ميراث الاخوة والاخوات لاب ام اجري مجرى ميراث الاولاد الصلبية وميراث الاخوة  
 والاخوات لاب اجري مجرى ميراث اولاد الابن ذكرهم كذورهم وانما هم كباينهم والسابعة  
 ان يصيرن حصبة مع البنات او مع بنات الابن كما ذكرناه من قوله عم وحملته الاخوات

مع البنات عصبة وهو قول اكثر الصحابة وهو العلم خلافا لابن عباس رضي الله عنهما  
 اسامه دون غيرهما للثانيون ان قوله الا ان يكون منهن اخ لاب من ثمرة الرابعة كونه  
 منها فلا يكون حالة خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال بنات الابن فاكفي ههنا شبهة  
 المعنى فقط ونحو الاعيان اي الاخوة والاخوات لاب وام ونحو العللات اي الاخوة و  
 الاخوات لاب كلهم سقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالجد عند  
 الحقيقة رحمه ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل على الاحالة الخامسة للاخوات لاب وام  
 على السابعة للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فيقبوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد  
 اي ابن كاهم واما سقوط الاخوات به فيقبوله تعالى ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك و  
 احماء الابن وكما مر واما سقوطهم بابن الابن فله خوله تحت الابن في قياره فاهم عنده واما  
 سقوطهم بالاب فلانهم كالاته وتورث الكالة مشروط بفقده الولد والوالد كما عرفت واما سقوطهم  
 بالجد عند الحقيقة رحمه فلما سبانيك في باب مقاسمة الجراث الصدق وهذه مسئلة لمن يلا  
 التي ستشأن في اول الباب من كون السجد الصحيح كالاب فان ابايوسف ومحمد رحمه لم  
 يجعلاه سقطا كالب لهؤلاء الاخوة والاخوات وسقطوا العللات بنات الاخ لاب وام وذلك  
 لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات لاب ام جارية ميراث الاولاد والصلبته وان  
 ميراث الاخوة والاخوات لاب كبيرات اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما ميراثهم كبناتهم  
 يحجب اولاد الابن بالابن كذلك تحجب بنو العللات بالاخ لاب وام فان قلت ما ذكره مشتمل  
 على حالة ثامنة للاخوات من جهة الاب وسقوطهن بالاخ الحمد كوكيف قال اخو الهن  
 قلت هذه من ثمرة سابعة من احوالهن كانه قال ونحو العللات كلهم سقطون بالابن ابن  
 الابن بالاب والاخ لاب لم لانهم كما ذكر اولابني الاعيان مع بنى العللات لم يكن ان  
 يذكر الاخ لاب وام ههنا كما لا يخفى فذلك اردفه بسقوط بنى العللات وحدهم ويوجد في  
 بعض النسخ جوا لاخت لاب اذا صار مع عصبة اي اذا كانت مع البنات او مع

مع نبات الابن كما علمته وانما سقطوا بها لانها — كما لا يخفى في كونها عصبة اقرب اليه نسبت  
 كما سيأتي في باب العصبات اما للام فاحوال ثلاث السدس مع الولد لقوله نعم ولا بولي لكل واحد منها  
 السدس مما ترك ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى ولا قرينة تخصه باحد سواها  
 ولد الابن وان سقط وذلك لان لفظ الولد يتناول ولد الابن ايضا واما للاجماع على انه نعم  
 مقام ولد الصلب في توريث الام والاشنين من الاخوة والاخوات فصاحبا من اى جهة كان  
 اى سواء كانا من جهة الابوين معا ومن جهة الاب ومن جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا  
 السدس ولفظ الاخوة يتناول الكل لا يشترط ان في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصحابة جمهور  
 العلماء خلافا لابن عباس رضي الله عنه جعل الثلثة من الاخوة والاخوات حاجبة للام وروى الاشنين  
 فلما معها اشكت عنده نساء على ان الاخوة من صيغة الجمع فلا يتناول اثنين وروى بان  
 حكم الاشنين في الميراث حكم الجماعة الا ترى ان اثنين كالبنات والاثنين كالاخوة  
 في استحقاق الثلثين فكذلك في الحجب ايضا معنى الاجماع المطلق مشترك بين الاثنين في ما فوقهما  
 لان الاجماع ضم شي الى شي وهذا معنى موجود الاثنين ما فوقهما وهذا انما يناسب الدلالة على الجمع  
 المطلق فدل بلفظ الاخوة عليه ثم السدس الذي يجبو انا عنه للاب عتبة جمهور الصحابة وبه  
 عن ابن عباس رضي الله عنه للاخوة لانهم انما يجبو انا عنه لياخذوه فان غير الوارث لا يجبو كما اذا  
 كانت الاخوة كفارا او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاوس مرسل من انه نعم على الاخوة  
 السدس مع الابوين ولنا انه تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له  
 اخوة فلامه السدس واخره من صدر الكلام ان للام الثلث والباقي لابن فلذلك اكمل في آخره  
 كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلامه السدس ولا يبيد البتة ان شرط الحجاب ان  
 يكون ولد في حق من يحجبه والاخ المسلم وارث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فالأخوة  
 محجوبون بها وهم محجوبون بالاب الا انهم لا يرثون مع الاب شيئا عنده علم الام لانهم كلالة فلا  
 ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد روي عن

طائفة من انه قال لقيت ابن جابر من الاخوة الذين عطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الابوين في سألته عن ذلك فقال كان ذلك صوته وح صاير حديثه ليداننا اذ لا وصية  
 للوارث والظا انه لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه لانه يوافق الصديقين في حجب الابرار  
 فكيف يقول بارتباطهم مع الاب كذا في شرح الامام الشافعي وذهب الزيدية الى ان الاخوة  
 لام لا يجزئون بخلاف غيرهم فان بحجبهم المعنى معقول وهو انه اذا كان هناك اخوة  
 لاب وام اولاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زياده مال للاتفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما  
 كان الاخوة لام اذ ليس يفتقروا على الاب وجمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الام حقيق  
 في الاصناف الثلاثة وذهب جمهور غير معقول المعنى ثبت بالنص لا ترى انهم يحجبون الام بعد موت  
 الاب لان الفقه عليه بدوته ويجزئون كبار اوليس عليه يفتقروا للام ثلث الكل عند عدم  
 المذكورين اي عند عدم الولد وولد الاب ان سفل عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصلا  
 حكم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمه الثلث فان كان له اخوة فللمه السدس  
 هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين اما اذا كان معهما احد فليها ثلثا بقى بعد فرض احد  
 الزوجين في ذلك في السنتين كما اراد في صورتين لان هداها سلتين حقيقة يوجب زيادة  
 المسائل استثناء في حجب على الاربع كما اشترنا اليه بما سلف فيمكن ان يقال جعلها سلتين في قوله  
 الام مع الاب وسئل في احد في تورثها مع غيرها ذكرا من رجلين مع جدهما في تورثها مع الابوين او جدهما  
 والابوين في تورثها مع جدهما وصحابة الفقهاء وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول ان لها ثلثا صلا للزوجة  
 في هاتين الصورتين استدلالا بانه تعالى جعل لها اولاسه من الزكاة مع الولد لقوله نعم وللزوجة  
 لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم ثلثا لقوله نعم فان لم يكن له  
 ولد وورثه ابواه فللمه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلثا من الزكاة ايضا ويؤيده ان السهام المعتدلة  
 كلها بالتقاسم لم تضلها بعد الوصية والدين كان ابو بكر الاصح يقول ان لها مع الزوج ثلثا  
 من فضة مع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلثا جميع المال لزم ان تصيرها نصيب الاب لان



مسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث والفرع ثلثة وللام ثمان على ذلك التقدير في  
 اللاب وهدوفي ذلك لتفصيل الانثى على الذكر واذا جعل لها ثلث باقى من جن الزوج كان  
 لها واحد ولللاب ثمان لوجعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك لتفصيل لان  
 المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت لام اربعة بقى للاب خمسة وللا  
 لها عليه لثمان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث وان لها  
 ثلث ابواها وسواها كان جميع المال وبعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكان في  
 البيان فان لم يكن له ولد فللامه الثلث كما قال في حق البنات ان كانت واحدة  
 فلها النصف بعد قوله فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا من كل ما ترك فيلزم ان يكون ثلثه وورث  
 ابواه خاليا عن العائدة فان قيل تخلف على ان الورثة لها فقط قلنا - ليس في العبادة دلالة على  
 الارث فيها وان سلم فلادلالة في الآية ح على صورة النزاع صلا لا نفيا ولا اثباتا فيرجع  
 فيها الى ان الابوين في اصول كالابن البنت في الفرع لان السبب في وراثته الذكر  
 الانثى واحد وكل واحد منهما يتصل بالميت بلا واسطة فيجعل باقى من فرض احد الزوجين كما  
 انما كان في حق الابن البنت كما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يرد نصيب  
 الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم والذكر  
 لم يسبح ما ذكرناه من معنى الآية وهدم ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة جتمع في  
 المسئلة بيان حقيقة اللفظ فان ثلثها ربع في حقيقة ولو كان كان الاب جد فللام ثلث  
 جميع المال فلو ذهب ابن عباس وجملة الروييين عن الصديق روى ذلك ايضا بل الروي  
 عن ابن مسعود في صورة الزوج الاعتراف يوسف ح فان لم يسمع احد ايضا ثلث الباقي  
 كما سمع الاب وسوا الرواية الاخرى عن ابى بكر روى فعله الرواية تجعل احد كالأب في نصيب  
 الام كما يعصبها الاب والوجه على الرواية الاولى وسواها تركت اطراف قوله تعالى فللامه الثلث  
 في حق الاب والناه سواها لم يلزم تفصيلها عليه مع ثمانية في القرب واذا ماتا وولد لولد

اكثر الصحابة ربه واما في حق محمد فاجزى الله على طاهر لعدم التساوي في الشرب قوة الاختلاف  
 فيما بين الصحابة ولا استحالة في تفضيل الانبياء على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك  
 امرأة وجمالاً دام داخل الباب فان للمرأة الربع والاخت النصف واللان الباقي وقد  
 فصلت بين الانبياء لزيادة قربها على الذكر وايضاً للام حقيقة الولاد كما للاب فيصيرها ويجعله حكم  
 الولاد لا حقيقة فلما بعصياً اذ لا تعصب مع الاختلاف في سبب بل مع الاتفاق فيه في  
 المسئلة من المسائل الاربعة التي استثنى في اول الباب فان ابا حنيفة ومحمد لم يحسبوا  
 كالاب بينا وللجد السكس للام كانت كام الام اولاب كام الاب احدى كانت او اكثر  
 اذكر ان ثابت اي صحابة كل كذا كذا فان الفاسدات من ذوى الارحام كما سببنا في كتابنا  
 في الدرجة لان القربى نجيب البعدى كما سيجيب به علماً اما اعطاء احدى الوحدة السكس فلما رواه  
 ابو سعيد اخذ من مغيرة بن شعبة وقبيصة ابن ذؤيب من انه عم عطابا السكس واما الشريك  
 بينهم في ذلك اذكر ان اكثر متحذيات فلما روى ان ام الام جاءت الى ابي عبد الله وقالت اعطني  
 ميراث ولد ابي فقال صبري حتى يشاور صحابي فاني لم جد لك في كتاب الله تعالى نصيباً ولم  
 اسمع نيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الفهم المغيرة باعطاء السكس فقال بل يحكم جدك  
 به ايضاً محمد بن سلمة فاعطاه با ذلك ثم جاءت ام الاب اليه يطلب الميراث فقال اري ان ذلك السكس  
 بينكما وسولم انفردت منكما ففكر فيهم وفي رواية اخرى ان ام الاب جاءت الى عمر بن الخطاب وقالت انا  
 اولى بالميراث من ام الام اذ لو ماتت لم يرثها ولد ولدك ولو ماتت رثني ولد ولدك فقال هو ذلك السكس  
 فان جمعتموه فبينكما وبينكما خلت بين فلولها فحكم بالشريك بينهما فقد جمعنا على ان احدى الصورتين  
 المتحذيات تشارك في السكس بالسوية وذؤيب ابن عيسى الى ان احدى ام الام تقوم مقام الام  
 عدها فاقضت له ان لم يكن لليت ولد ولا اخوة والسكس اذا كان له جد بائناً ان احدى الاب  
 تقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن مع عدمه ثم ان الام لا يرثها في كل قضية  
 احد من اجدات فذلك لك ام الام لا يرثها احد من ورثان الادلاء بالانبياء ليس سبباً لاستحقاق الميراث

والى فرضته الملى به كليات النبات ونبات الاخوات لكن تركنا هذا القياس في احاديث لسانه  
 ولم نرد فيها ما زاد على السدر من الكيفية وليسقط ابي احاديث كل من سواه كانت الديات او ميتا  
 بالام اما الديات فوجودها لا يتوهم بالام واتحاد السبب الذي هو الامومة واما الديات فلان  
 السبب حده وليسقط الديات دون الديات ايضا بالاب وهو قول عثمان وعلي وزيد بن  
 وغيرهم رضي الله عنهم ونقل عن عمرو ابن مسعود وابي موسى الاشعري ان ام الاب ترث مع الاب  
 وخاتمه شرحه الحسن ابن سيرين لما رواه ابن مسعود من انه عم عطي ام الاب السدس ومحمد  
 الاب المعنى في ذلك ان ارث احاديث ليس عبا بالاول والاول بالان الاول بالانثى لا يوجب  
 الاستحقاق شي من فرضتها كما مر انفا بل استحقاقه للارث باسم الحجة ومساوي في هذا الاسم  
 ام الام وام الاب فلما ان الاب لا يحجب الاول لا يحجب الثانية ايضا وهو مردود بان مجرد  
 الاسم لا يوجب الاستحقاق والقراءة بل لا بد من عبا بالاول والاول ثم نقول بينهما معنيان شح  
 السبب الاول لكل منهما ما يثري يحجب فلما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الاول لا يعلق به  
 حكم يحجب الارثي انه تحجب بيات الابن بالبنين لاتحاد السبب مع عدم الاول كذلك اذا  
 انفرد الاول لا رغبة ثبت به يحجب ايضا فالحجة التي تدل على الاب تحجب به لوجود الاول وان انفرد مع  
 اتحاد السبب والحجة التي هي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام الاول واتحاد السبب واما ان  
 اللام يرث مع الام مع كونه عليها بها فقد قبل لانه لم يوجد بينهما اتحاد السبب ولا المشاركة  
 في النصيب وفيه الصوة مستثناة عن القاعدة القائلة بان الملى غير يحجب به فلا واما  
 ما رواه ابن مسعود فهو انه يحتمل ان يكون ابو ذلك الميت قريبا او كافرا او كهلك تسقط الاول  
 بالمجد الا ان الاب ان جلت كالم ام الاب وليكذافا انها ترث مع السج لانها ليست من قبله  
 ليست قرابتها من قبل السج بل هي زوجة في لا تسقط به بل ترث معه كالم مع الاب بل الاول كان  
 بعد السج عن الميت بدرجة واحدة واما اذا بعد بدرجةين كباب الاب فانه يرث مع ابوتان ام اب  
 ام الاب التي هي زوجة السج المذكور وام ام الاب التي هي ام زوجة اب الاب هي زوجة اب الاب



صبيحت وتوضيها ان امرأة زوجت ابن بنها بنت بنتها فولد منها ولد فمعه  
 اسم ام اب اسم المرأة هذه الولد الذي مات من قبل هبة لانها ام ابى سيد ومن قبل  
 امه لانها ام ام امه فمعه ذات قربتين ثم نقول منك امرأة اخرى فكانت تزوج بنتها  
 ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذي سواها لميت فمعه الاخرى ام  
 ام ابى لميت فمعه ذات قرابة واحدة فهما ان المرأتان جدتان بنى مرتبة واحدة فاذا اجتمعا  
 فقد وجبت ذات قربتين مع ذات قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات ثلاث وراثات  
 مع ذات قرابة واحدة فهي بهذه الصورة صبيحت وتوضيها ان تلك المرأة لتي  
 زوجت ابن بنها بنت بنتها فولد منها ذكر ام اب ام اب اذ ازوجت هذه المولود بنت  
 بنت بنت اخري لها فولد منها ولد كانت تلك ام اب ام اب ام اب المرأة للمولود الثاني ام اب  
 ام الام وام ام ام الاب وام ابى ابى الاب وكانت صاحبتهما اعنى ام زوجة ابنها للمولود  
 ام ام اب الاب يقسم السدين بينهما عند ابى يوسف من النصف باعتبار الاب ابن سوا قول سفيان وعند محمد  
 الثلث باعتبار ابهما موقوف وقول محمد بن الحسن ان استحقاق الام باعتبار الابا فابى اجتمع في سببان  
 الجنتين من جنين كان في الصورة واحدة في المعنى متعدد فبفتح الارث بسببه معا اذا اجتمع فيه  
 سببان مختلفان الا ترى انه اذا ترك ابني عم جد واحد لام فانه يأخذ ذلك الاخ السدر  
 بالفرض والباقي بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا تركت ابني عم جد واحد لام فانه يأخذ الارواح  
 بالفرض ويقاسم الاخر في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك المجوسى امه وبى ختمه لابيه فانهما  
 ترث بالسدين مع الانفال الاخ لاب وام يرث من جنين قرابة معا لاننا نقول اخوته من جهة الام قد ترثا  
 في الترحم حتى يقدم على الاخ لاب فلا يكون مستعير في الاستحقاق بخلاف الجدة المذكورة ووجه قول  
 ابو يوسف ان تعدد ابنة ان يقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا  
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم ابنة الوحدة وما حكم  
 فيه من هذا القليل فان ذات القرابين تسمى ابنة لثلاث لقرابة الوحدة واذا كانت جدوة ذات

قرابات ثلاث مع جده ذات قرابة واحدة تقسم السكس منها الضافا عند أبي يوسف  
واربا حاشا عند محمد بن قيس قال الامام الشري لا رواية عن حنيفة في صورة تعدد قرابة احدي الخبز  
وذكرني فرائض حسن بن محمد الرحمن بن عبد الرزاق الشاشي من صحاب الشافعي ثم ان قول  
ابي حنيفة وما لك في الشافعي حجة الله تعالى عليهم يقول ابي يوسف ح باب العصبية  
عصبة الرجل في اللغة قرابة لابي وكا فيها جميع عاصبا ان لم يسمع بعصب القوم قبل ان  
اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والعلم جانب والاخ جانب ثم سمي بالوجد وجمع و  
المذكر المونث وقالوا في مصدر بالعصوية والذكر لعصب الانثى اى جعلها عصبه لعصبة  
النسبة قد مهلا لانها اقوى من اسببية كما مر ثلاث عصبية تنبئ عصبه بغيره وعصبية  
غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر غير المذكورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها او غير  
لانها تزل في نسبه الى ابنت انثى فان من دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبية كالواد  
الام فانها من ذوات الفروض في كتاب الام و ابن النسب فانها من ذوى الارحام فان قلت  
لاب وام عصبية بنفسه مع ان الام دانته في نسبه اليه قلت قرابة الاب اصل في سخا العصبية  
فانها اذا انفردت كفت في ثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها على الانثى  
ففي غشاة في استحقاق العصبية لكنها جعلنا بمنزلة وصف زايد فخرجنا بها الاخ لاب لم يولد  
الاخ لاب ثم العصبية بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت الثاني اصله والثالث جزء  
اسبه والرابع جزء جده فيقدم في هذه الاصناف المسند حين يها الاقرب فالاقرب اى يجرى  
بقرب الدرجة اعني به اولهم بالميراث الذي يستحق بالعصوية جزء الميت البنون ثم بنوهم  
وان سقطوا ثم اصله اى الاب ثم اجداب الاب وان علا وانما قدم البنون على الاب لانهم  
فروع لميت والاب اصله اتصال الفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى  
ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا يذكروا دون العكس فان البناء والاستجار يدخل في بيع الاثر  
ولا يدخل في بيعهما ونظور اتصالهم يدل على انهم قسم الى الميت في الدرجة كما وان

وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من جانبين بغير واسطة وقد علم البنين ان منسلفه اعلم  
 والاب لان سبب استحقاقهم ايضا النبوة المتقدمة على الابوة وكون الاب اقرب درجة من  
 اجد باب الاب ليخرج عنه ابو الام الذي هو اجد الفاسد فيكون ذلك تصرحا بما علم منها  
 من قول لكل فكر لا يتخلل في نسبة الى الميت انشئ لمزيد الاهتمام بامرهم وحوادث ارثه وحرمانه  
 بغير وسع جلاسن الاجداد اذا تعدد والقديم منهم من كان اقرب درجة ثم جزائية اى الاخوة ثم  
 بنوهم وان سفلوا تاخير الاخوة عن اجد وان علا قول بحقيقة خلافها كما استقص الميت في  
 بانفس سببه اجد وانما طلق الحكم سببا بلاتنية على الخلاف لانه المختار للفتوى وتأخير بينهم  
 فيهم ثم خبر اجد اى الاعام ثم بنوهم وان سفلوا تاخير الاعام من الاخوة وتأخير بينهم لعبد الله فيهم لان  
 اسباب الصوة بنفسه انواع اربعة النبوة بغير واسطة او بواسطة الابوة كذا في كتابه الاخوة فيهم والعمومة  
 فيهم بالترتيب بلعرفة ثم اى لعبد الترحيم تقرب الدرجة بقرابة القربة اى به اى بالجد نور وهو الترحيم بعد القربة  
 ان القربتين من العصبات اولى من في قرابة واحدة مع نسا وبها في الدرجة ذكر كان ذو القربتين او انشئ  
 علم ان عيان بنى الام توارثون دون بنى العلات اى بنو الاعيان اولى بميراث من بنى العلات والمقصود  
 ذكر الام سببا لها ما يترجم به بنو الاعيان على بنى العلات كالأخ لاب ام فانه تقدم على الاخ لاب اجنبا عا  
 ونحو امثال لذلك من في القربتين او الاخ لا اب ام اذا صارت عصبته مع الميت اى من  
 البنات الصليبية او بنات الابن فانها الفهم اولى من الاخ لاب خلافا لابن عباس فان الاخ  
 لا نصير عصبته مع البنات عنده كما مر في امثال الانشئ من في القربتين وانما ذكر ما سبها وان لم  
 تكن عصبته بنفسها المشار اليها في الحكم لمن وعصبته بنفسه واو لم نصير عصبته بل كانت ذات فرض  
 عليها فرضها والباقي للأخ لاب وابن الاخ لاب لهم فانه اولى من ابن الاخ لاب لانها تساويها  
 في الدرجة مع كون الاول اقربتين وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام حبه اى لميت بنين  
 الاسماء من الاعام قرب الدرجة اولاد وقرابة ثانيا فم الميت مقدم على عم ابيه المقدم على  
 عم حبه وذلك لانه لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف لقديم ذو القربتين على في قرابة

أحمد كطهور فيما بين الابن والجد

مختار في العصبية



واحد مع التساوي في الدرجة فعم الميت الابن ام اولى بن عمه الابن كذا الحال في علم ابيه وعمه  
 وبكذا الحكم في فروغ غيرة الاصناف فيعتبر اولا اقرب الدرجة وثانيا قوة القرابة فان عم الميت  
 مقدم على ابن ابن عمه وابن عمه الميت الابن ام مقدم على ابن عمه الابن واما العصبة بغيره فاربع  
 من نسوة ومن اللاتي ورضيعن الصف والثلثان الا اولى بنين الميت اذ للوحدة انصب  
 للثنتين فصاعدا الثلثان الثانية بنت الابن فان حالها كحال الميت عند عدمها الثالثة الا  
 لاب وام فانها كذا كذا اذ لم يوجد بنات اصبحت بنات الابن الرابعة الاخت لاب فان  
 حكمها ذلك اذ لم توجد الثلث استقدمت فهو لا والاربع نصرت عصبة باخوين كذا كذا في حالها  
 ويدل على صيرورة الاوليين عصبة قوله نعم يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين في علم  
 صيرورة الاخرين عصبة قوله نعم وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللكم مثل حظ الاثنتين ومن لا ورث  
 لهما من الامات واهوا عصبة لا يصير عصبة باخيهما وذلك لان النص الوارد في صيرورة الامات  
 بالذكور عصبة انما هو في موضعين البنيات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت انما والامات  
 في كل منهما ذوات فروض فمن فرض له من الامات لا ينال النص واليه الا ان يعصب ختمه فبقا  
 من فرضها حاله الا افراد الى العصوبة لملا يلزم تفصيل الانثى على الذكر والمساوات بينهما فاذا لم  
 يكن الانثى بافرا ديا صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصبها باخيهما كالعم واهمة اذا كانا  
 لاب وام او لاب كان الحال للعم دون العم وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم الابن ام الاب  
 وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب ام الاب اما العصبة مع عمه فكل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى  
 كالاخت لاب وام او لاب مع ابنت سوا كانت صليبية او بنت ابن وسواء كانت واحدة  
 اكثر لا ذكر من قوله نعم وجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من اجمعين بينهما بنات واحدا  
 كان او متعددا والفرق بين بنين بعصبتين ان الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فبقيت  
 لسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبة مع غيره لا يكون عصبة صلا بل يكون عصوبة تلك العصبة  
 مجامعة لذلك الغير فخر العصبات مولى التقاطع مقدم عندنا على ذوى الارحام والاراد على ذوى

ذوى الفردوس وهو قول علي وزيد بن وقال ابن مسعود بن وهو موخر عن ذوى الارحام الذين وسد القبول  
 لهم واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ما يقرب الى بعض من ليس له رحم وليس له  
 ينسب على القرب بقوله علم من عمو عمو مولا فان شغل فهو خير له وان كفر فهو شر له  
 وان مات ولم ير له انما كنت انت عصبته فقد شرط في تورث مولى العاقبة ان لا يدعى المعتق  
 وارثا وذو الارحام من قبيل الورثة واجواب ما عن الآية فهو ان سبب نبي لما روى من انه عم لما  
 قدم المدينة اخى بن ابي جبرين الانصار وكانوا يتوارثون بذلك ففتح الله عليهم الحكم بهذه الآية و  
 من ان الرحم مقدم على المولى والمولات ولا نزاع لنا في تقدم ذى الرحم على مولى المولات  
 واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدع وارثا انه لم يدع وارثا وعصبته لا ترى انه قال في  
 اخره كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه واذا كان مولى العاقبة عصبته هو اخر العصبات  
 كادل عليه الحديث كان مقدما على ذوى الارحام والرد لتقدم العصبات عليها ثم المعتق وورث  
 من محقة مطلقا سواء عتقه لوجه الله وللشيطان او عتقه على انسانيته او بشرط ان لا يولاه عليه او  
 عتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة الى غيره ذلك قال مالك رحمه الله ان عتقه لوجه الشيطان او بشرط  
 ان لا يولاه عليه لم يكن صحيحا لولا انه صلته شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب الاثم في  
 المعصية فيحرم من هذه الصلة ويصح من غيره لولا وفقد ردا فلا يستحقها ولما ان اسبغوا بها  
 لقوله عم الولد لمن اعتق وبذا السبب يتحقق في جميع هذه الصور فثبت به سبب في جميعها ثم عصبته  
 اى عصبته مولى العاقبة على الترتيب الذي ذكرناه في العصبات فيكون عصبات النسبية متقدمة  
 على عصبات السببية عنى معتق ولما راد العصبات لنفسية فهو عصبته بنفسه فقط كما استعرفه الله  
 من جلال العصبيات ما فيكون ابن المعتق اولى عصباته ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا  
 الى اخره فلهذا ما قال لقوله عم الولد والحكمة في النسب متقدمة ذلك ان احية حياة الانسان اذ بها تميت  
 له صفة المالكية التي امتاز بها عن سائر احواله من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وبلاك فالاعتق  
 سبب لاختيار المعتق كما ان الولد سبب لاجداد الولد فلما ان الولد يصير مولا الى ابيه بالنسب

والى اقرانية بالبيعة كذلك المعق يصير سوا الى معق بالولاء والى عصبية بالبيعة كما ثبتت الارث  
بالنسب كذلك ثبت بالولاء ولا شئ للامات من دية المعق ليس عصبية المعق الوارثين من  
المعق بالولاء من عصبية بغير او مع غيبه كما ثبتت انها عليه ذلك لقوله عم ليس للنساء  
من الولاء الا ما عمن او عمن او كاتب او كاتب من كاتب او دبر او دبر من  
دبر او جرد لا معق من معق بذا احد يث وان كان فيه شئ وذلك لانه قد ما كبر وحي من  
ان كبار الصحابة كعمر وعلي بن مسعود قالوا بل ذلك فصا ينزله المشهور ومعناه ليس للنساء  
شئ من الولاء الا ولاد ما عمن او ولاد ما عمن او ولاد ما كاتبه او ولاد ما كاتبه من كاتبه او  
ولاد ما دبره او ولاد ما دبره من دبره فكلية ما الدثورة والقدرة عبارة عن فوق يخلق به العناوة  
فانه ينزله سائر ما يملك كالا عقل له كافي قوله نعم او ما ملكت انكم وكلية من عبارة عن صبر امره  
فاستحق ان يصبره بلفظ الصلار وقوله او جرح حاج الى ان يفد معه ان جنى يصير ولا بالمصدر  
اى ليس لمن شئ من الولاء الا ولاد ما دثر او ان جرد لا معق من احوال ليس لمن شئ من الولاء  
الا ولاد معق من او لا معق معق من او او ولاد الذى سحره معق من او جرد معق معق من او لا  
معق من كاتبه من طاهر ولا معق معق من اذ اعنت امرأة عبد افاشري ذلك العبد عبد  
اخر وعنه ثم مات المعق الثاني وليس له عصبية نسبة وقد مات قبله العبد الاول وعصبية فيه  
لذلك المرأة بالعصوبة مرجحة الولاد وكذلك الحكم فى مكاتب كاتبه وصورة ولاد دبر من ان دبر  
امرأة عبد انعم ارتدت وحقت بدار الحرب وظلم القاصى بحرية عبد المذبر ثم سلمت وجبت الى دار  
الاسلام ثم مات المذبر ولم يخلف عصبية نسبته فمعد المرأة عصبية وحكم بدبره المذبر كذلك اذ حكم القاصى  
ليعتق مبر بالسبب الحافيا فاشري عبد او دبره ثم مات وجبت المرأة مائة الى دار الاسلام اقبل  
سوتها او بعده ثم مات المذبر الثاني ولم يخلف عصبية نسبته فولاد كنهذ المرأة وصورة جرد معق من الولاد ان  
عبد امرأة تزوج باذنها جارية قد عتقها غير ما قوله بينهما ولد وهو حر تبالامه فان الولد شيع الام فى تحرته  
والقبة ولاد لمولى انه فاذا عقت تلك المرأة عبد جرد ذلك العبد باعما قبا اياه ولاد ولد الى

الى نفسه ثم الى مولاته حتى اذا مات المتعق ثم مات ولد وخلف محقة ابيه فولادها وسورة مصر محقة  
 محقة الحج الاول ان امرأة عتقت عبد افادته العبد المتعق عبد اوزوجه محقة غير قوله بنها  
 وهو حرة كما انه ولد له ولها ولد له فاذ اعقب ذلك العبد المتعق عبد جربا عتاقه ولله ولد محقة  
 الى نفسه ثم الى مولاته وقد يستدل ايضا على خبر الاول بما روي من ان الزبير بن راعي فنته عجيبة فمهم  
 بمولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد غير فاشترى الزبير باهم وعقبته ثم قال لعتقه فعتقوا الى فنانعه ما فهم وقال  
 يحرم موالى فاختصما الى عثمان بن عفان بالولد للزبير فدل ذلك على ان الولد منسوب لم موالى امه الزبير  
 له ولا من قبل ابيه فاذا ثبتت لاه من قبله جبر الاب والولد الى موالى وكيف لا وانتهى الى الام  
 للضرورة كولد الزنا وولد الملاءمة حتى اذا كذب الملا عن نفسه صار الولد منسوباً اليه ولو ترك لم يمتنع  
 وانتهى كان عند ابي يوسف ح سدس الولد للاب الباقي للابن بن قوله الاخير وسوا حدي الزبير  
 عن ابن مسعود وبه قال شرح النخعي وعنه يحيى بن محمد ح الولد كله للابن بن قوله لا يمتنع  
 وذهب الشافعي هم والقول الاول لابي يوسف ح وجه القول الاخير ان الولد اثر الملك فيلحق  
 الملك ولو ترك المتعق ما لا وترك اباً وابناً كان لاه سدس الباقي لانه فلذا اذا ترك ولداً  
 وابناً بائناً وان كان اثر الملك لكنه ليس بالمال حكم المال كالقبض على الذي يجوز الاعتياض عنه  
 بخلاف الولد فلا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو حسب يورث به بطريق العصبية  
 الاقرب فالأقرب الابن اقرب المصبات ولو كان يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال لكان  
 الشافعي من الولد بالارث على ان قوله ثم الولد محقة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب لا يورث  
 دليل واضح على قوله الاول الذي هو منسوبة ولو ترك المتعق ابن المتعق وجده ولله ولد كله للابن بالان  
 وذلك لان الاب كالابن في العصبية بحسب الطالان اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة ويكون  
 الابن اقرب يحتاج الى امر من ان زيادة قرية امر حكى في وقوع اختلاف سنك خلاف استيفان اتصاله بواسطة  
 الاب فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلذا نرى انهم يجدون في الولد بلا اشتباه  
 ونرى من السائل الاربعة استثناء على قول الاخير لابي يوسف ح حيث لم يجعل فيه اية كالأب

قال شيخ الاسلام خواهرزاده ولو ترك حب المعتق واداه كان الولاء كله للعتيد جهنم لانه  
اقرب الى الله في العصوبة من الاخ على من يربيه عندهما الولاء بينهما نصفين في ذكره في كتاب  
الولاء عن كبار النجباء كعمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابي بن كعب وغيرهم انهم قالوا الولاء  
للمسيب فتدل بعض الفقهاء بظاهره على ان الولاء لا كيرثي المعتق سنا بعد موته فانه قائم مقامه في  
العتبة وركن المنفعة عينه ان المراد بالكلية القرب اى ليقدم في استحقاق الولاء اقرب بنى المعتق  
يوم موته حتى ان مات المعتق عن ابن ابن ابن اخر كان الولاء لانه الاقرب من ملك ارحم محرم  
عتق عليه ويكون ولاده بقدر الملك نذر المحبته بمباحث العصبية السببية وتبنيه على ان  
العتق وان لم يكن اختياريا بسبب اللولاء وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثلثة انواع الاول  
القرابة هي قرابة ذوالرحم المحرم من الولاء اما بطريق الاصلية كالابوين والاجداد وان علوا وما ينظر  
الفرعية كالاولاد والاولاد والاولاد وان سفلا فممن ملك واحد من هؤلاء يعتق عليه اتفاقا اراعتقه  
اولم يرده الثمن المتوسطة وهي قرابة المحرم غير العبد من اعنى قرابة الاخوة والاختوات والاولاد بهما واراد  
سفلا او قرابة الاعمام والعمات والاولاد في انحالات دون اولادهم ومن ملك واحد من هذه المحام  
عتق عليه ايضا عندنا خلافا لما في بعض النسخ الثالث البعید وهي قرابة ذی الرحم غیر المحرم كالوالد الاعمام  
والاخوال فاذا ملك واحد منهم لم يعتق عليه بخلاف ما في النسخ في مسئلة بخلاف انه ليس بينهما قرابة  
لما في الاصول الفروع فلا يعتق جهنما على صاحبه كاولاد الاعمام الا ترى ان قرابتها في الاحكام كقرابة  
اولادهم حيث يقل شهادتها في الصلابة كجوز لكل منهما ان تضع ركوة في الاخر ويحرق القصاص بينهما  
من ايجابين وتحمل حليته كل منهما الصاحبة بخلاف الوالدين المولودين لنا ما روى عن ابي جابر  
ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني ابيع في السوق فاشتريته وانا اريد ان يعتقه فقال نعم قد اعتقه الله  
والمعنى في ذلك ان القرابة المسايده بالمحرمة علة العتق مع الملك كما في الاباء والاولاد وتوضيحه ان  
العتق بطريق الصلة والقرابة المذكورة تاتى في استحقاق اصله الا ترى ان حرمة المناكحة ثبتت في  
هذه القرابة لاجل الصيانة عن فعل الاستفراش والاستخدام فهاهنا من ليسين ان ملك اليمين

اليمين اقوى في الاستدلال من الاستفراش ايضا يجمع بين الاثنين في السكاح حرام لصيانة القدر  
 عن القطعية بسبب ما يكون بين الضرائر من السافرة وظاهر ان معنى القطعية في استدلاله للملك  
 ولا شبهة في ان الملك تاشير في استحقاق اصله فعلة العنق ندان الوصفان فلما يكون بعد  
 تبوتها لا تنفاد بجزئية مضرة وايضا الاتصال احد الاخرين بالآخر به طه الاب كما ان اتصال السافل  
 بالجد كلك ومن ثم شبه بعضهم اجد مع السافل شجرة تشعب منها غصن ومن ذلك الغصن  
 اخرون الغصنين من شجرة واحدة وشبه الاخرون اجد مع السافل بواو ويشعب منه نهر  
 من ذلك النهر جدول الاخرين نهرين قد اشعبا من اوا واحدة وعلى هذا يكون معنى القرب بين  
 الاخرين اظهر لخصوصها تشعب احد غصين اجد والسافل الى شعبين يكون باقتضاء العنق اولى الا  
 لم يجعل الاخر كاجدي في حكم الولاية اذ مدارها على الشفعة مع القرابة وليس شفقة الاخر كشفقة اجد للو  
 حكم الارث عند ابي حنيفة لانه نوع ولاية وخلافة في الملك والتصرف كما سبق واما اولاد الاعمام  
 والاخوان فقد كثرت هناك الوسايط فكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة النكاح  
 والاحرية اجمع في السكاح ثم ان الشيخ اورد بهذا الفصل مثالا فقال كذا ثبات حراري ولد  
 بين عبد وصرة للصغرى عثرون دينار والكبرى ثلاثون دينار فاسترا باباها فحسب مقتضى علمها ثم  
 الاب وترك شيئا من المال فالتفتان من ذلك المال بينهما ثلثا بالقرض والباقي وهو الثلث  
 الاخر من شترتي الاب خمسا بالولاء ثلاثة خماسه للكبرى وخمسة للصغرى لان الكبرى قد عتقت  
 ثلاثة خماس الاب بثلثين الصغرى قد عتقت خمسة بعشرين ونصف من خمسة والعشرين ذلك  
 لان اصل المسئلة من ثلاثة لانها اقل عدد يصح منها الثلثان فاعطينا الثلث الثلث الاثنان منها  
 بالقرضية وعطينا الكبرى والصغرى جدا منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلاثة بل منها سببية  
 فاختارنا جميع عدد دروسين عن الثلاثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على سببهم الولاة وخمسة  
 وذلك لما وجدنا بين مالي الكبرى والصغرى موافقة بالعشر لان العشرة اكثر عدد وليد بها فاعطى الثلث  
 ثلاثة وعشرين من اثنان مجموعها خمسة عشر بمنزلة عدد الرؤس من الوثرة لان تقسيم الثلث الى

على الكبرى الصغرى حجب ان يكون على ستة بالبرابرة بين البنتين السبعة الوضين وبين الخمسة والواحد  
سانية فاخذنا مجموع خمسة ايضا ومعنا ثلاثة على دوس البنات ومنها سانية فضرنا احداهما الاخر  
فحصل ستة عشر فضرنا باقى اصل المسئلة وهو ثلاثة فحصل خمسة واربعون ومنها الصلح المسئلة اذ قد  
كان للبنات من صديقاتهن فاذا ضرنا باقى المضروب وهو خمسة فحصل ثلاثون فكلت  
عشرة وكان للكبرى الصغرى من صديقاتها واحد فضرنا وفى المضروب فلم يتغير فقسمنا خمسة عشر  
الباقية على سبعم الولا فاصاب كل سهم ثلاثة فلكبرى من اعم خمسة عشرة وقد كان لها عشرة  
بطريق الفرضية ومجموعها تسعة عشر وللصغرى من اعم عشرة ستة وقد كان لها عشرة بطريق  
الفرضية ومجموعها عشرة وليس للوسطى الاملاك العشرة التى اصابها بالفرضية ثم ان الكبرى الصغرى  
ان تزوجا اباهما بالولا اذ اجن جونا مطبقا فالشيخ الاسلام خواسر اذ كان شيخنا ابو بكر  
اجنبى يحكى عن ابى اسحاق الحافظ انه كان يقول يذا من الغريب التى يسأل عنها ويوان  
تكون بنت الرجل لثمة باب الحجب وهو فى اللغة المنع ومنه احجاب لما يتبر الشئ ويمنع  
من النظر اليه فى اصطلاح اهل نذر العلم منع شخصين عن ميراثه اما كذا وبعضه بوجود شخص اخر  
الحجب على زوجين احدهما حجب نقصان وهو حجب عن سهم اكثر الى سهم اقل وذلك كما الحجب النقصان  
لخمس من الورثة للزوجين والام بنت الابن والاخت لاثم قد مر بيان فى احوال الولا فالرجل  
يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن لوجود الولد او ولد الابن والام حجب  
من الثلث الى السدس لولد او ولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن حجب  
مع بنت النصف من النصف الى السدس كمله للثنتين والاخت لاثم من النصف الى السدس  
ايضا كما اكشف لك تفصيلا فيما سبق فثانيها حجب حرمان وهو ان حجب عن الميراث  
بالمرقة فيصير محرما بالكلية والورثة فيما يفي فى حجب الحرمان وبالفقاس الميراثان فقول لا حجب  
بذلك حجب الالفة وان كان البعض منهم حجب النقصان وهم ستة ثلاثة من الرجال  
الابن والاب والزوجة وثلاثة من النساء البنات والام والزوجة فان قلت قد حجب

هذا الفرق بالقول الردة والرقية فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهم  
 على ذلك التقدير ليسوا بورثة وقرين يرثون بحال ويحجبون بحجب الحرمان بحال اخرى ثم غير هؤلاء  
 المستتمين الورثة سوا كانوا عصباء او ذوى فروض فهذا هي حجب الحرمان في الفرق الثاني  
 مبنى على اصلين هما ان كل من يملك لى يمتلي لى ائتمت لشخص فهو لا يرث مع وجود ذلك  
 الشخص كائن الابن فانه لا يرث مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرثون معهما مع انهم يولد  
 الى الميت وذلك لانعدام اسم احتقاقها بجميع الزكوة وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المولى به ان  
 اشحن جميع فكرته لم يرث المولى مع وجوده سواء اتحد في سبب الارث كما في الاب وبهذا الام  
 وبه او لم يتحد كما في الاب والاخته والاخوات فان المولى به لما غير جميع اسال لم يبق للمولى  
 شى أصلا وان لم يستحق للمولى بجميع فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام  
 لان المولى به لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمولى به النصيب الذي يستحق بذلك  
 السبب شى ليس له نصيب اخر فصار محروما وان لم يتحد في السبب كان في الام واولادها فان  
 المولى به ما اخذ نصيبه يستند الى سببه المولى ياخذ نصيبا اخر مستندا الى سبب اخر فلا حرم  
 فان قيل ليست الام تستحق جميع الزكوة اذا انفردت عن غير ما من حجاب الفراض والعصباء  
 قلت ليس كذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض الزكوة بالفرض وبعضها بالارث  
 والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبية والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في  
 العصباء قد مر باننا في العصباء انهم يرجون بقرب الدرجة فالاقرب منهم بحجب الاب بحجب  
 حرمان سواء اتحد في السبب او لا وارجا في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك سبب في السبب  
 اجدات مع الام وفي نبات الابن مع اصليين في الاخوات لاب مع الاختين لاب وام  
 ومن لم يحق لهم بالاصل الاول كذا يتوهم ان ولد الابن في لرا كان او انشى يرث مع الابن  
 الذي ليس بابنه فانه لا يملك به ولا بالاصل الثاني كذا يتوهم ان ام الام لا ترث مع الاب كذا  
 قيل وفيه نظر لان الاصل الثاني ان اجرى منها على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا



يحب الاب بعد زعم من يجب ام الام بالاب وحجب ابن الاخ بالاب وام بالاخ لام وان قيد بان يكون  
الاب بعد ليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلما معني لجلها صلحين وكان الوهم  
الاول لازما وسوان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس بابهم فان قلت المراد ان الاقرب  
بحجب الدرجة من العصابات بحجب الابعد وبطل على ذلك قوله كما ذكرنا في العصابات قلت  
الاصل في ذكر الفرق الثاني الذي يرثون مائة وجرمون اخرى فيندرج فيهم العصابات وغيرهم فذكر  
العصابات على سبيل التمثيل دون التخصيص كما اشترنا اليه المحرم عن الميراث بالكتابة المحجب ما  
غيره اصلا لا محجب حرمان ولا محجب نقصان فهو قول عامة الصحابة يروى ان امرأة مسلمة كانت  
زوجة مسلما واخوين من اهلها مسلمين ابنا كافرا فقتل فيها على مائة وزميين ثابت بن بيان المزوج النصف  
والاخرين الثلث وباقى فهو للعصبة وعند ابن مسعود في الصحيح وحجب النقصان لا محجب حرمان  
ففي المسئلة المذكورة يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة بما لا يقتضيه واية هذا  
الكتاب وقدر روى عنه ايضا انه جعل في تلك الصوة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بما  
باقى للعصبة فغنى في حجب المحرم لغيره روايتان كالكا فوالقاتل في الرقيق يده مسئلة لا محرم الذبح  
لا محجب عنه ما اصلا ولا يحجب عنه ابن مسعود في حجب النقصان دليله على ذلك ان هذا محجب ثبت في  
النص باسم الولد والافخ وذا الاسم يتناول اسم الكافر والحر والعبد والقاتل وغيره فالقتيل  
يكون الولد والاخ وارثين زيادة على النص في نسخ فلا ثبتت الا بما ثبت به الفسخ والمحجب الحرمان  
فهو باعتبار قديم الاقرب على الابعد وانما يتصور ذلك اذا كان للاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان  
فانه نقل من الاكثر الى الاقل ولا فرق في هذا المعنى بين ان يكون اسحاجب وارثا او غير وارث ولنا  
ان الاسم وان كان عام لكن ذكره في اية الميراث يدل على ان المراد الوارث فان من لا يصلح الميراث  
اصلا كالكا فملا يجعل حق استحقاق للارث كما لميت فكذا يجعل في حق محجب بترية ايضاً  
لنحوات الاملية بخلاف الاخوة مع الاب فانهم يحجبون الام ولا يجعلون كالموتى وان كانوا الابواب  
مع لان ابلية الارث ثابتة لهم وانما لم يروا في مائة اعماله لفقدان الشرط وهو عدم الاب والفقهاء



نصف احد بهما في كل الاخرى فصا اثنى عشر وايضا يخرج الثلث الثلثين بمثل شوي مائة  
 للاربعه فضرنا الكل في كل فحصل ايضا اثنى عشر فخرج هذه الفروض المختلطه منه مستخرج مسائلها  
 المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني اى بالثلثين والثلث والسدس هذا المختلط  
 ينسب يصور على راي ابن مسعود لان المحروم عند وجوب النقصان كما اذا تركت باكا  
 وزوجه واما وختين للاب وام وختين للام فان الابن المحروم يحجب زوجه من الربع الى النصف  
 كما هو راينا وغير متصور لان الثمن في كل للزوجه ابن ابن ابنا الثلثين ثلثين واما ابنة من غير محروم  
 الثلث لان صاحب الام واولاد الام لها حصة الثلث السدس لان ابنة من الثلث واولادها  
 الثلثين والثلث فقط دون الثلث او مختلط الثمن بحصة بعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين  
 والسدس كزوجه وختين ام او بالثلث والسدس على رايه كزوجه وام وختين لام وابن محروم  
 او بالثلثين والثلث على رايه ايضا كزوجه وابن كافر وختين للاب ام وختين لام او اختلط بالثلثين  
 فقط كزوجه وختين او بالسدس فقط كزوجه وام وابن او بالثلث فقط كزوجه وابن رقيق وختين  
 لام على رايه ايضا فهو من اربعة وعشرين يريده ان يخرج فوالص يده الاختلاطات كلها من هذا العدد  
 ومنه تخرج مسائلها وبيان ذلك ان يخرج اقل ضرب من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها فخرج  
 الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بها لما عرفت وبين الستة ومخرج الثمن اعني الثمانية موفقه  
 بالنصف فضرنا نصف احد بهما في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون وايضا يخرج الثلث والثلثين  
 ومخرج الثمن مائة فضرنا الكل في كل فصا احاصل ايضا اربعة وعشرون فمنها تخرج الفروض المختلطه  
 بالثمن **باب العول** هو ان يمتلئ بمثل الى نحو يقال فلان يقول على اى ميسل جاز  
 وبمبنى الغلبة يقال خيل صبرواى غلب وبمبنى الزعم يقال عال لميران اذا رفعه وان هذا الاختلاف  
 المعنى المصطلح عليه فلذلك قال العول ان يزداد على المخرج شئ من اجزاء كسره او ثلثه الى غير  
 ذلك من الكسور الموجودة فيه اذا ضاق المخرج عن فرض وحاصل ان المخرج بها ضاق عن  
 الوفاء بالفروض المجتمعة فيه برفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان

التمسان في فرائض سبع الوثية على سبعة واحدة كما سياتيك تفصيلا وقيل سواها ومن المعنى  
 الاول لان المسئلة بالت على اهلها بالبحر حيث نقصت من فروضهم او من المعنى الثاني كان  
 المسئلة على اهلها باذخال الضر عليهم واول من حكم بالعول عمر بن قيس فانه وقع في عهد رسول الله  
 فخرجها عن فروضها فتساو العصابة فيها فتساو العباس العول وقال عباد الفراء في ابي العول على  
 ذلك ولم ينكر احد الا انه بعد موته فيقول له لا اكرهه في من عمره قال سبعة وكان مهيما وسأله رجل كنيته  
 نصنع بالفريضة العائلة فقال اذخل الضر على من هو به وحالا وبي النبات والاخوات فانهم  
 ينقلن من فرض مقدرا الى فرض اخر مقدرا فقال الرجل ما يغنيك فتواك شيئا فان سيراك تقسم  
 بين رتاك على غير ما يكفك فغضب اليك حلا يحتمون على حتى غنيت فحبل لغته الله على الكاذبين ان  
 الذي حصى بل عاجم خذوالم يجعل في مال نصفين فثما ويؤيد كلامه انه اذا اتعلق حقوق مال لا يبيع  
 يقسم منها ما كان اقوى كالخمر والدين الوصية واليراث فاذا اتى التركة عن الفروض قديم الاقوى لا  
 يساوي ان ينقل من فرض من مقدار الى فرض اخر مقدرا يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوى  
 ينقل من فرض مقدرا الى فرض اخر غير مقدرا لانه صاحب فرض من وجه وعصبته من وجه فاذا خال ان ينقل  
 واسحران عليه اولى لان في الفروض مقدمون على العصابات ولنا ان اصحاب الفروض مقدمون  
 في التركة فتساو في سبب الاستحقاق فهو افضى فتساو في الاستحقاق فحراخذ كل واحد منهم جميع حصته  
 الحاصل كانه ما في التركة فاذا اوجب الله تعالى في مال نصفين فثما مثلا علم ان المراد الضرب بهذه الفروض  
 في ذلك المال لا تحاله فانه بها بخلاف التخيير او انه فانها حقوق كما سلف والنقل من الفرض  
 الى العصبة لا يوجب ضعفا من بلان العصبة اقوى سباب الارث فكيف ثبت النقصان او حرجا  
 بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا نال الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء علم ان مجموع الحجاج  
 سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله ستة ومخارجها خمسة اعداء الاثنان في الثلثة  
 والاربعة والستة والثمانية وذلك لاتحاد مخارج الثلث والثلثين كما مر وقد عرفت ان الاحتياط  
 الذي يكون في نوع واحد لا يشققه مخرجا خارجا عن ملك نخسته وان الاحتياط بين النوعين

بقضائي مخرج ثلاثة وسبع عشرة واربعة وعشرون لكن استثنى من خمسة فبقي ثمان اذ انصفا  
 انحصار الجمل سبعة اربعة منها اي تلك السبعة لا تقول صلا لان النسب وض  
 المتعلقة بهذه المخرج الاربعة ما بقي احوال بها او بقي من شيء زائد عليها وهي الانسان الثلاثة والاربع  
 والثمانية فلا تقول الاثنان لان السبعة انما تكون من اثنين اذ كان فيه نصفان كزوج  
 وخت لاب وام او نصف وام باقى كزوج واولخ لاب وام ولا في السبعة  
 لان اخراج منها املت ما بقي كام واولخ لاب وام واملثان ما بقي كبنين واولخ لاب وام  
 واملث وثلثان كاختين لام وختين لاب وام ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اربع وما بقي  
 كزوج وابن اربع ونصف ما بقي كزوج وبنيت واولخ لاب وام اربع وثلث ما بقي كزوج و  
 ابوين ولا في الثمانية لان اخراج منها اثنان ما بقي كزوج وابن اربع ونصف ما بقي كزوج  
 وبنيت واولخ لاب وام فلا تقول في شيء من مسائل هذه المخرج الاربعة وثلاثة منها قد تقول كما  
 فانهما تقول الى عشرة وواحد وشفعا اي تقول بدهما الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان  
 كزوج وختين لاب وام او جميع نصفان سدس كزوج وخت لاب وام وخت لاب تقول ثلثان  
 الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج وختين لاب وام او اذا اجتمع نصفان  
 ثلث كزوج وخت لاب وام وختين لام وتقول نصفها الى سبعة اذا اجتمع نصف وثلثان ثلث كزوج  
 وختين لاب وام وختين لام او جميع نصفان سدس كزوج وخت لاب وام وختين لام وتقول ثلثها الى عشرة اذا  
 وثلثان وثلث وسدس كزوج وختين لاب وام وختين لام وام وولد لمسئلة شمس حيرة  
 اذ قضى شيخ فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن  
 امراة خلفت زوجها ولم تترك له اولاد اين او انصيب الزوج فكانوا يقولون انصف فيقول  
 لم يعطى شيئا لانصفا ولا ثلثا فبلغه وذلك فطلبه وعزوه وقال قد سبقني هذا الحكم امامك  
 ورجع واراد به عمره واما اني شرفني تقول الى سبعة عشر وواحد وشفعا اي تقول نصف سدها  
 الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج وختين لاب وام وخت لام وتقول بدهما



اثنان اربع مرات فثبت الثمانية فهما ايضا متاخران في اختلاف العددين في انفسهما بالعدد  
 الاكثر لا يتصور في التماثل بل في التداخل حده واستغربه فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنى اخر  
 مثلا من له فقال او تقول تداخل العددين وان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل فسمه  
 صحيحه اي قسمة الاكبر فيها كالسنة فانها منقسمة على اثنتي عشرة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصيب  
 من اثنتي عشرة كل واحد من الثلاثة اثنان من الاثنين ثمانية وفسر على ذلك سائر المتدخلين وادخل  
 فيه انه اذا عدد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثل الاقل او مثاله فيصيب بالقسمة كل واحد  
 احاد الاقل احاد صحيحه بعد مثال الاقل في الاكثر وهذا هو سبب ايضا فيما ذكره بقوله او تقول التداخل  
 هو ان يزيد على الاقل مثله او مثاله فيساوي الاكثر فاذا زيد مثالا على الثلاثة مثله اربعة صارت ستة  
 ومنه صارت تسعة واما قوله او تقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن سبيل الاختلاف في  
 العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان بعد الاكثر يسمى خيرا لفي الاصطلاح وان لم بعده كان  
 اجزاء له فالمراد بالجزء ما كان جزءا واحدا لأكبر فلا ينتقض التعريف بما لا اربعة مقسمة الى عشرة  
 فانها خمسة ما ولا بالثلاثة بالقياس الى خمسة لانها ثلاثة اقسامها مثل ثلاثة وتسعة فان الثلاثة ثلث  
 التسعة فهي جزء لها تعدى بثلاث مرارة تساويها بان يضاعف عليها مثلها مرتين التسعة منقسمة عليها  
 بلا كسر كما مر هذا مثال للتداخل على جميع التفاسير توافق العددين في جزء كالنصف ونظائره  
 ان لا يبعدا فليهما الاكثر ولكن بعد ما عدد ثالث في التعريف صحيحه اذا فسر العدد بالكمية المتداخلة  
 من الوحدات فلا يكون الواحد صحيح عدد او كذا يصح على هذا التقدير تعريف التداخل كما ذكره واما اذا فسر  
 العدد بما تقع في مراتب العدد فليكون الواحد ايضا فاجب منها الى ان يقال ولكن بعد ما عدد  
 غير الواحد ينتقض تعريف التداخل المذكور بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين  
 المختلفين للواحد وذلك لان الواحد بعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها  
 تداخل بل تباين وليس ايضا من عددين بعد ما الواحد فقط توافق والطاهر ان المصريح لم يحيل الواحد  
 عدد افلا تشكك على من يسميه قطعا كالثمانية مع العشرين فان الثمانية لا تعد العشرين ولكن تعد ما

تعدى اربعة فانهما تعد الثمانية مرتين والعشرين خمس مرات فيهما متوافقان بالربع وذلك لان  
 الحد العاد لهما يخرج بخبر الوفاق بينهما فلما عدت اربعة وهي مخرج للربع كانا متوافقين به فان  
 قلت مخرج النصف اعني الاثنين بعد ما ايضا فلهما جعلتهما من المتوافقين بالنصف قلت لمعتبر  
 في هذه الصناعة مع تعدد العاد هو اكثر عدد يعد بهما ليكون خبر الوفاق اقل فيسهل حساب الاتري  
 ان ربع الشيء اقل من النصف وان حاسبه سهلا لا منافاة في ان يكون بين عدد من توافق من  
 وجود متعددة كاثني عشر والثمانية عشر فانهما متوافقان بالنصف والثلث والسادس الا ان العبر

في سهوله حساب يتوافقا في السدس الذي هو من احديهما اثنان ومن الاخر ثلاثة وتباين  
 العددين ان لا يعد العددين المختلفين معا عد ثالث صلا كما التقه مع العشرة فانه لا يعد بهما معا  
 شئ سوى الواحد الذي ليس بعدد عند ولا حقا في معرفة التماثل في التداخل من العددين بل  
 معرفة التوافق والتباين بينهما فلذلك قال بطريق معرفة الموافقة والمباينة بين المقدرين

المختلفين ان يفيض من الاكثر مقدار الاقل من ايجانبين مرارا حتى اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا  
 في واحد فلا وفاق بينهما وان اتفقا في عددهما متوافقان بالخبر الذي مخرج ذلك العدد مثلا اذا

ثلاثين سبعة مرتين لهما واحد اذا القيت واحد من الثلاثين مرتين بقدر اربعة فقد تقفقت العشرة واربعة باقيا من  
 الاقل من ايجانبين مرارا في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الابقاء وفيها تباين  
 واذا القيت الثمانية من الثمانية عشر مرتين بقي منها اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية ثلاث  
 مرات بقي منها ايضا اثنان فهما عدان متوافقان التفاضل ان يقال اذا نقص مثا الاقل  
 من الاكثر فان في الاكثر فهما متداخلا ان بقي منه واحد فهما متباينان اذا لايعد بهما سوى  
 الواحد وان بقي منه عدد اقل من الاقل فان عدده الباقي الاقل فهو عني الباقي اكثر عدد يعد بهما علم  
 منه انه ليس كل عدد يعد بهما هو اكثر منه وان بقي من الاقل واحد فبين العددين ايضا بان ان يقسم الاقل عدده  
 من الباقي الاقل فان عد الباقي الباقي الاقل فانه اكثر عدد يعد بهما من الباقي الاقل فانه اكثر عدد يعد بهما  
 عدد وكذا تكبل لابد ان ينتهي اما الى عدد يعد بهما في جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد يعد



في كتاب العددين بذكر كسره فيقولوا فان في الكسر الذي هو مخرجه والى الواصل في ثمانية  
 وكل في الاحكام مبنية بما ذكر في كتاب الأصول بحساب ما ذكره المصنف الى ذلك فانه اذا  
 الاتفاق في جانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب الاخر فينتقلان في الواحد اذا اتجا  
 في احد الجانبين في عدد بعد ما قبله فلا بد ان يبق في شدة في الجانب الاخر فينتقلان في ذلك  
 العدد فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرجه ففي الاثنين يتوافقان بالنصف كما في الاربعه و  
 العشرة وفي الثلاثة يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاثني عشر وفي الاربعه يتوافقان بالربع كما في  
 والاثني عشر كذا الى العشرة أي يكون التوافق في الاحداد التي هي العشرة وما دونها بواحد من الكسور  
 التسعة المشهوره من النصف في العشرة وتسمى هي مع ما تكتب منها بالاضافه او بالتكرار او العطوف  
 بالكسور المنطقه وفيما وراء العشرة يتوافقان بحزب الوفاق من الكسور الاسم التي لا يمكن التعبير عنها الا  
 الى خارجها اعني في احد عشر توافقان بحزب من خمس عشر كائنا بن عشرون وثلاثين فان العدد الذي  
 بعد ما احده عشر فقط هو مخرج جز من احد عشر وفي ثلثه عشر توافقان بحزب من ثلثه عشر وعشرون  
 وتسعة وثلاثين فان العدد الذي ثلثه عشر فقط وفي خمسة عشر توافقان بحزب من خمسة عشر كائنا بن  
 ونوع خمسة واربعين فان خمسة عشر بعد ما سبها توافقان بحزب منها ويمكن ان يعبر  
 عن ذلك الاخير بانها توافقان بثلث خمس الذي هو مخرج خمسة عشر كما يعبر بما بعد ما اثني عشر كاربعة و  
 عشرون وستة وثلاثين بانها توافقان بنصف السبع وفيما بعد ما اربعة عشر كثمانية وعشرون  
 واربعين بانها توافقان بنصف السبع وبذلك يمكن فيما وراء العشرة ما سبها ان يعبر في النوافر  
 بالاخراج المضافه الى الخارج كجز من احد عشر وجز من ثلثه عشر وجز من ثلثه عشر ويمكن في بعضها  
 ان يعبر بالكسور المنطقه المكتوبة للثنية على ذلك فخط الشيخ المنطق بالاصم حيث ذكر احد عشر وخمسة  
 عشر معا فاعتبر في ذلك ما ذكرناه في حساب الاحداد تعرف توافقها بالسطحات والاخراج المضافه  
 الى خارجها والوجه في انحصار النسبين الاحداد في اقسام الاربعه انك اذا نسبت  
 الى اخر فان ساواهما مثلا فان كان الاقل مفتيا لاكثر فتد اقلان وان لم

ان لم يكن فاما ان يعيد واحد ثالث غير الواحد فهما متوافقان او لا بعد عبارة فتمت **باب**  
**باب التخيير** اي نصيحة سائل الفرائض وهو ان يوزع السهام من قبل عدل لا يمكن عليه الا ان يعيد واحد من  
 محتاج في نصيحة المسائل بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام المأخوذة  
 من خارجها وبين الرؤس من الورثة واربعة منها بين الرؤس من الرؤس اما الاصول الثلاثة بغير  
 السهام والرؤس فاحدا ما ذكره بقوله فان كان سهام كل فريق من الورثة منقسمة عليهم بلا كسر فلا  
 حاجة الى الضرب كما بين في اثنين فان اسلمه من ستة فكل من الابوين السدس وهو واحد للثبوت  
 الثلثان اعني اربعة فكل واحد منها اثنان فاستقام السهام على رؤس الورثة بلا انكسار و  
 الثاني من الاصول الثلاثة هو ان يكون الكسر على اربعة واحدة فقط نصيبهم من التركة ولكن يوزع  
 سهامهم وروسهم موافقة لكسر الكسوف في ضرب وفق عدد رؤس من الكسر عليهم السهام وهم  
 ملك الولاية الواحدة في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وفي صديها وعولها سعا ان كانت عائلة  
 كما بين في عشر نبات وزوج وابوين في ثلث فالا ل مثال بالفيض عول اذ اصل المسئلة  
 من ستة السدسان بما اثنان للابوين ولتفيان عليهما والثلثان في اربعة للنباتات العشرة ولا يفي  
 عليهم لكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العاد لها هو الاثنان فردنا عدد  
 الرؤس في العشرة الى نصفها وهو خمسة وضرنا بما في الستة التي هي اصل المسئلة صار احاصل  
 ثلاثين فنقسم المسئلة اذ كان للابوين من اصل المسئلة سيمان وقد ضرنا بما في المضروب الذي هو  
 خمسة عشرة فكل منها خمسة وكان للنباتات منه اربعة وقد ضرنا بالاضرب في خمسة عشرة  
 فكل واحد واحد من اثنان والثاني مثال في صديها عول فان اصل المسئلة منها اثني عشر لاجتماع الربع والسدس  
 والثلثين على ما سلف تخبره فلزوج ربعا وهو ثلاثة وللابوين سدسا وهو اربعة وللنباتات  
 الست ثلثا وهو ثمانية ففد حالت المسئلة الى خمسة واكثر سهام النبات اعني الثمانية على  
 رؤسهم فقط لكن بين عدد السهام توافق بالنصف فردنا عدد رؤسهم الى النصف وهو ثمانية ففد  
 ضرنا بما في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشرة فنحصل خمسة واربعون فاستقامت سهامها المسئلة

او قد كان للزوج من اصل المسئلة ثلاثة وقد ضربنا بما في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة وكان  
 للابوين اربعة وقد ضربنا بما في ثلاثة فصار اثني عشر فكل منهما ستة وكان للبنات سائبة  
 ضربنا بما في ثلاثة فحصل اربعة وعشرون فكل واحد منهما اربعة والثالث من الاصول  
 الثلاثة ان نيكس السهام الضرع على طائفة واحدة فقط ولا يكون بين سهامهم ودرهم موافقة كسر  
 بل سائبة فيضرب كل عدد روس من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم يكن عالمه  
 وفي اصلها مع عولها ان كانت عالمه ثم ذكر مثال العالم بقوله كنز ورجل خمس اخوات للاثام  
 فاصل المسئلة من ستة النصف هو ثلاثة للزوج والثلاثان للزوجات فحصلت  
 المسئلة الى سبعة وانكسر السهام الاخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهم ودرهم موافقة  
 انجب سائبة فضربنا كل عدد روس من خمس في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار حاصل  
 وثلاثين فيها تصح المسئلة اذ كان للزوج ثلاثة وقد ضربنا بما في المضروب وهو خمسة عشر في  
 وكان للاخوات الخمس اربعة وقد ضربنا بما في الضرع في خمسة عشر فكل واحد منهما اربعة وثلاث  
 غير العالم زوج وجدة وثلاث اخوات لاثام المسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة وللجدة  
 سدسها وهو واحد وللخوات ثلثها هو اثنان ولا يبقى ثمانية على عدد روسهم بل منها سائبة  
 فضربنا كل عدد روس الاخوات في اصل المسئلة صار حاصل ثمانية عشر فصح المسئلة منها اربعة  
 كان للزوج ثلاثة ضربنا بما في المضروب الذي سارت تسعة وضربنا النصف اربعة في المضروب الضرع  
 وكان ثلاثة وضربنا النصف الاخوات لاثام في المضروب سبعة فاعطينا كل واحد منهم  
 اثنين وقد يقال في المصريح منها اصل المسئلة وحدها او او مثال من العول وحدها تنبها على ان  
 المسئلة عولها معا صار بمثل اصل المسئلة في ان عدد الروس يضرب فيها كما ذكر في  
 اصلها وحاصل فيه الاصول الثلاثة انه ان استقام السهام على الورقة فذاك هو الاصل الاول  
 وان لم يستقم فاما ان نيكس على طائفة واحدة او اكثر الثاني هو المذكور في الاصول اربعة والاو  
 الاخر من ان يكون بين سهام تلك الطائفة وبين عدد روسهم موافقة او لا فاول هو

هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث اما الاصول الاربعة التي من الركوس الرؤوس  
فاحدا ان يكون الكسر على السهام على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداء رؤوسهم  
رؤوس من الكسر عليهم سبواهم ثلثة والمراد باعداد الركوس ثلثة اياها اعداد وبقية  
الاصناف اذ كان بين الركوس طائفة وسبواهم ثلثة موافقة بعد رؤوسهم لفظة او لا ثم لغية  
المائة ثلثة وربعين اعداد كما ستطلع عليه فاحكم فيها اى في هذه الصورة ان يضرب احد الا  
لثلاثة في اصل المسئلة فيحصل ما تصح به المسئلة على سبع الفرق مثل ست نبات وثلث حبات و  
ثلثة اعمام المسئلة من ثلثة للنبات الثلثان في حوارقة ولا يتقيم عليهم لكن من الاربعة  
وعدد رؤوسهم موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهم هو ثلثة وللحبات الثلث الثلث  
هو واحد ولا يتقيم عليهم بل موافقة من الواحد وعدد رؤوسهم فاخذنا جميع عدد رؤوسهم هو اربعة  
ثلاثة وللاعمام الثلاثة الباقي هو واحد ايضا وبنية رؤوسهم سبانية فاخذنا جميع عدد  
رؤوسهم ثم نسبنا هذه الاعداد الماخوذة بعضها الى بعض فوجدنا يا مماثلة فضرنا احدا وسو ثلثة  
في اصل المسئلة اعني الستة فصار ثمانية عشر فضرنا ثمانية عشر فضرنا ثمانية عشر فضرنا ثمانية عشر  
في المضروب الذي هو ثلثة فصار اثني عشر فلكل واحدة منهم اثنان وللحبات واحد فضرنا اربعة  
في ثلثة فكان ثلثة فلكل واحد منهم واحد للاعمام واحد ايضا فضرنا ثمانية في الثلثة وعطينا كل واحد  
منهم واحد ولو فرضنا في الصورة المذكورة عماد واحد ابدل الاعمام الثلاثة كان الانكسار على طائفتين  
فقط وكان فوق عدد رؤوس النبات مائتا العدد رؤوس الحبات اذ كل منهما ثلثة فضرنا  
الثلثة في اصل المسئلة فتصير ثمانية عشر وتصح سبواهم على الكل كما هو الاصل الثاني من الاربعة ان  
يكون بعض الاعداد اى بعض اعداد رؤوس الورثة انكسر عليهم سبواهم من طائفتين او اكثر  
منه اخلا في بعض فاحكم فيها اى في هذه الصورة ان يضرب ما سوا اكثر تلك الاعداد في اصل  
المسئلة كما يرد حبات وثلث حبات اثني عشر على اصل المسئلة من ثمانية عشر للحبات الثلثة  
السدس هو اثنان فلا يتقيم عليهم من رؤوسهم سبواهم من ثمانية فاخذنا مجموع عدد

روسين وبنو ثلاثة للزوجات الاربع والربع وسو ثلاثة فلا اشغامة ومن عدد روسين وسهامهم سبعة  
 فاخذنا عدد الروس تسامة وللأعمام الساني وموسبعة فلا يستقيم على اثني عشر من بناتها  
 فاخذنا عدد الروس ميسر ثم طلبنا النسبة بين عدد الروس اما خذوه فوجدنا الثلاثة والاربع  
 ستة اهلين في الاثنا عشر الذي هو اكثر اعداد الروس فضرنا في اصل المسئلة وهو ايضا اثني  
 عشر فصار مائة واربعة واربعين فنصح منها المسئلة اذا كان للجدات من اصل المسئلة ثمانية  
 وقد ضرنا بما في المضروب الذي هو اثني عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحد منهم ثمانية و  
 للزوجات من صهاها ثلاثة ضرنا بما في المضروب المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحد منهم  
 تسعة وللأعمام سبعة ضرنا بما في اثني عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثون فلكل واحد منهم سبعة  
 ولو فرضنا في هذه المسئلة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربع كان الاكبر اربعة على طائفتين  
 فقط اعني اجدات الثلاث في الأعمام الاثني عشر وكان عدد روس اجدات منها اثنان على  
 رؤس الأعمام فيضرب اكثر من عدد رؤس السبعة اهلين على اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل  
 واربعة واربعون فيقسم على الكل على قياس ما عرفت والاصل الثالث من الاربع ان يوافق لبعض  
 الأعداد اي بعض اعداد روس من انكسر عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر بعضها فاحكم فيها  
 اي في هذه الصورة ان يضرب في احد الأعداد اي اعداد روسهم في جميع العدد الساتر  
 ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والا فابكم  
 وان لم يوافق المبلغ الثالث ثم يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في  
 العدد الرابع كذلك في وفقه المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثالث  
 اصل المسئلة كاربعة زوجات وثماني عشر نيا وحشس جده وستة اعمام اصل المسئلة اربعة و  
 عشرون للزوجات الاربع الثمن وسو ثلاثة فلا يستقيم عليهم من عدد سهاهم من روسين من اخطا  
 جميع عدد روسين والبنات الثماني عشرة الثلاثان وموسبعة عشر فلا يستقيم عليهم من عدد  
 روسين وسهاهم من موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد روسين وسبعة ونفسا والجدات

الحيات الخ عشرة السدس مواربعة فلا يستقيم عليهم من عدد من وسهها من سبانية فخطنا  
 جميع عدد وسه من للاعام الستة الباني وهو واحد لا يستقيم عليهم وبنيه من عدد وسهها من سبانية فخطنا  
 جميع عدد وسه من فصل لنا من عدد واحد من خطنا اربعة وستة عشرة ثم خطنا بينها السوف فوجدنا  
 الاربعة موافقة الستة بالنصف فردنا احدى الى اضعفها وضرنا به في الاخرى صارا المبلغ اثني عشر  
 وهو موافق للستة بالثلث فضرنا بالثلاث احدى في جميع الاخر صارا المبلغ ستة وثلاثين من سبانية المبلغ  
 الثاني من اثني عشر موافقة بالثلث ايضا فضرنا بالثلاث عشرة وبموت ستة وثلاثين فحصل ثمانية وثلاثون  
 ثم ضرنا بالثلاثة في فصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صارا حاصل اربعة الاف وثلاثمائة  
 وعشرين فبنا تصح المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثمانية فبنا في المضروب سبانية وثلاثون  
 فحصل ثمانية واربعون فكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للنبات  
 اثنا عشر عشرة وقد ضرنا باني ذلك المضروب ايضا فصار الفين في ثمانمائة وثمانين فكل من  
 منهن مائة وستون كان للحيات الخ عشرة اربعة وقد ضرنا باني المضروب المذكور فصار  
 وعشرين فكل واحد منهن مائة واربعون كان للاعام الستة واحد فضرنا به في المضروب كان ثمانية  
 وثمانين فكل واحد منهم ثلاثون اذا اجتمعت جميع الضارب الورثة تبلغ اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين  
 والاصل الرابع من الاربعة ان يكون للاعداد اربع عدد من الكسيرة سبانية من طائفتين او اكثر  
 متبانية لا يوافق بعضها بعضا فاحضنا ان يضرب كل واحد من جميع الاعداد ثم يضرب بالجمع في جميع الثالث ثم  
 يجمع الى مجموع المضروب في اصل المسئلة ثمانية وستة جداول عشرية وبقية تمام فصل المسئلة اربعة  
 وعشرون فللزوجة الثمن من ثمانية لا يستقيم عليها وبين سبانية وسهها من سبانية فاخذنا عدد وسهها  
 وسبانية والحيات الستة من مواربعة فلا يستقيم عليهم من عدد وسهها من سبانية موافقة  
 بالنصف فاخذنا نصف عدد وسهها من ثمانية وللنبات العشر الثمان في خمسة عشر فلا يستقيم  
 عليهم من وسهها من موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد وسهها من خمسة وثلاثين والاعام  
 السبعة الباني وهو واحد لا يستقيم عليهم وبنيه من عدد وسهها من سبانية فاخذنا عدد وسهها من سبانية

فصار خمس الاعداد كما خذ للروس ثمان مائة وستة وستون وكلها اعداد مبنية فصار  
 ثلاثين في الثلاثة صار ستة ثم ضربنا في المبلغ في خمسة صار ثمانين ثم ضربنا الثلاثين في  
 السبعة فحصل ثمان وعشرون ثم ضربنا في المبلغ في اصل السلة وهو اربعة وعشرون فصا  
 المجموع ثمان الاف واربعين منها لتقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان للزوجين  
 من اصل المسئلة ثلاثة فضرنا بما في المضروب الذي هو ثمان وعشرون فحصل ثمان مائة وستون  
 فكل واحد منها ثمان مائة وستون فكان للجدات الست اربعة وقد ضربنا بما في ذلك المضروب  
 فصار ثمان مائة واربعين فكل واحد اربعة مائة واربعون وكان للبنات العشرة ثمان مائة وستون  
 في المضروب المذكور فبلغ ثمان الاف وثلاث مائة وستين فكل واحد اربعة مائة وستون وثلاث مائة  
 وثلاثون وكان للاعمال السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان ثمان وعشرون فكل  
 واحد منهم ثمانون ومجموع هذه الانصبا خمت الالف اربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستنباط  
 ان اكسار السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين  
 الروس والروس التماثل المتداخل والنوافق والتباين حتى صار باعتبار اربعة فلم يعتبر في  
 الاصول التي بين الروس والسهام المتداخل كما اعتبر اخواته الثلاث حتى يكون اربعة ايضا فلما لم يعتبر  
 المتداخل بينهما لم يمت الى الموافقة ان لم تقسم السهام على الروس او الى المماثلة ان لم تقسم  
 عليها وما للاختصار مثال الاول زوج وابان وبنان اصل المسئلة بينا اربعة للزوج واحد  
 والثلاثة الباقية بين الابن والابن المذكور مثل خط الاثني عشر فالابان بمنزلة اربع بنات والثلاثة  
 ما يقسم على ستة لكنها متوافقة بالثلث الذي محضه اقل من عدد من المتداخلين فبعد ذلك  
 استنتج الى مائة وهو ثمان ونصف في اصل المسئلة فيصير ثمانية ونصف منها المسئلة اذ كان  
 للزوج واحد وقد ضربناه في المضروب الذي هو ثمان فكان ثمانين فاعطينا بما اياه والباقي  
 ستة لتقيم على الوثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنان اصل المسئلة ثمانية فالبديان هما  
 ثمان للابوين والثلثان هما اربعة للبعدين وهو مستقيم عليهما كما في صورة التماثل فكان بين

بين اسبابهم والروشن فاما في حقيقة فذلك ما لا اصول  
 محتاج اليها سبعة لاثباته فان قلت اذا كان بين بعض  
 اعداد الرؤس مثال وبين بعضها الاخر متداخل او توافق او  
 تباين فماذا الفعل منك قلت ان اتفق ذلك يعمل  
 في كل بعض ما علم في أصله فيكتفي من المتساثلين بواحد  
 منسما ويؤخذ وفق احد السواءتين فيضرب في الاخر ثم ينسب اليه الى احد الساتلين ويعمل  
 على بقية هذه النسبة **فصل** واذا اردت ان تعرف نصيب كل بق كالبات وجمها

الزوجات والاعمام وغيرهم من النصفين الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لكل في بق من اصل  
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فاحصل من هذه المضرب  
 كان نصيب في كل الفرق وقد تكرر عليك هذه العمل في الامثلة السابقة للاصول استه  
 التي فيها ضرب فلا حاجة الى ايراد مثال هنا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من

احاد ذلك الفرق من التصحيح فاشم ما كان لكل في بق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم ضرب احاد  
 من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح فاحصل من ضرب احاد  
 في المضروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق مثلا في المسئلة المذكورة لتباين عدد  
 رؤس الورثة كان للزوجين من اصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمتها على ما كان اخراج واحد ونصفها  
 فاذا ضربت في المضروب الذي هو ثمان في عشرة نحصل ثلاثا عشرة وخمسة عشر وسبعة نصيب  
 كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات من اصلها ستة عشرة فاذا قسمتها  
 على عشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلاثة اقسام واربعة فاحصل  
 هذا اخراج في ذلك المضروب نحصل ثلثا عشرة وستة وثلثون نتيجة  
 نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على  
 الستة التي هي عدد من كان اخراج ثلثي واحد فاذا ضربت في المضروب



المذكور حصل مائة واربعون فهي نصيب كل حصة وكان له عظام من جهتها واحد فاذا  
 قسمته على السبعة التي به عدد سبع كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الفري  
 هو مائة وثمان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل واحد من اجاد الفرق من النصيب وجه آخر وهو  
 نصيب المضروب اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اي فريق قسمت  
 فرق الورثة ثم ضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب  
 فالاحاصل من هذا المضروب نصيب كل واحد من اجاد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة  
 للنباتين اذا قسمت المضروب هو مائة عشرة على المراتين خرج مائة وخمسة فاذا ضربت  
 الخارج في نصيبها من اصل المسئلة فهو ثلاثون وخمسة عشر فهي لكل واحدة منهما واذا قسمت  
 ايضا على النباتين الخارج احد وعشرون فاذا ضربت الخارج في نصيبها من اصل المسئلة  
 وهو ستة عشر حصل ثلثا مائة وستة وثلاثون فهي لكل ثمة واذا قسمت ايضا على الحبات  
 الستة عشر حصل ثلثا مائة وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها من اصلها وهو اربعة حصل مائة واربعون  
 فهي نصيب كل حصة واذا قسمت المضروب ايضا على الاعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا  
 ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصلها وهو واحد كان احاصل ثلاثين فهي لكل غم فكل واحد  
 من بنين الوجيهين طريق القسمة الا ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق  
 الثاني قسمة المضروب في اصلها عليهم سناك وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح اذ لا يحتاج  
 فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين وهو ان تقسم سهام كل فريق من اصل  
 المسئلة الى عدد رؤسهم فمروا عن عدد رؤس غيرهم ثم تعطي بمنزل تلك  
 النسبة من المضروب لكل واحد من اجاد ذلك الفريق ففي مسئلة النباتين اذا نسبت  
 سهام المرنين في ثلثا اليها كانت النسبة ثلثا ونصفا واذا اعطيت كل واحد منهما  
 من المضروب بمنزل تلك النسبة اعني ثلثا ونصفه كان ثلثا مائة وخمسة  
 عشر واذا نسبت سهام النبات في ستة عشر الى عدد رؤسهم وهو

ومثل ثمانية كانت النسبة مثلا وثلاثة نجاس مثل فاذا أعطيت كل ثلث مثل المصروف  
 ومثل ثلاثة خمسة كان لها ثمانية وستة وثلاثون واذا نسبت سهام اربعة  
 وهي اربعة الى عدد زوجي سبعة في خمسة كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل حصة ثلثي  
 المصروف كان لها ثمانية واربعون واذا نسبت سهام الاعمام وهو واحد الى عدد زوجي سبعة  
 بنسبة كانت النسبة سبع واحد واذا أعطيت كل واحد منهم سبع المصروف حصل  
 له ثلثون **فصل في قيمة التركات بين الورثة** او الغرما التركة فعند من العقب  
 بمعنى المترك كالغلبة بمعنى المطلوب ثم انه لا يخرج عن نصيب المسائل وتعيين النصيب  
 منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد من الفريقين شرع في تعيين حصته التركات  
 بين الورثة والغرما وتعيين الانصبا من التركة وتقريره ان كان بين التركة والمصحيح  
 مماثلة فالامر ظاهر وان لم يكن بينهما مماثلة فان ضرب سهام كل ارث من المصحيح في  
 جميع التركة ثم قسم السبل على المصحيح فخرج من هذه القسمة نصيب كل وارث  
 كما سئلوا مثلا اذا خلفت زوجا واما وخسين الاب ام كانت السبل ستة و  
 نقول الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سمان فان فرضنا ان يسير  
 التركة خمسة وعشرون دينار كان بينهما وبين المصحيح الذي هو ثمانية مائة فاذا  
 اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فان ضرب نصيب الزوج في المصحيح  
 وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وعشرون ثم قسمه على ثمانية مائة فخرج ثمانية مائة  
 وثمانون دينار فله نصيب الزوج من تلك التركة وان ضرب باقية نصيب الام من المصحيح  
 وهو واحد في جميع التركة فيكون احوال خمسة وعشرون فاذا قسمتها على الثمانية مائة فخرج ثمانية مائة  
 وثمانون دينار فهي نصيب الام من التركة وان ضرب نصيب كل اخت من المصحيح واثمان في كل  
 التركة يحصل ثمانون فاذا قسمت احوال على الثمانية مائة فخرج ثمانية مائة وثمانون دينار فهي نصيب كل اخت  
 من التركة واذا كان بين التركة والمصحيح مائة فاضرب سهام كل ارث من المصحيح في ثمانية مائة

قسم يبلغ حاصل من بضاب الضرب على وفق التصحيح فانما خرج نصيب ذلك الوارث في الورثة  
 اى في الوجه الاول كما اشترنا اليه والوجه الثاني في فان فنت لمسا اذا اطلق الوجه الاول لم يعيد  
 بشي وفيه الثاني بالموافقة قلت اما اطلاق الاول فلكونه شاملا لما حدا صورة المماثلة سواء كان  
 بين التصحيح وكل التركة مبانة كما مر من المثال الثاني في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت  
 التركة في تلك المسئلة خمسين دينار او كان بينهما باعاضه كما اذا كانت التركة في تلك  
 المسئلة ايضا اربعة وعشرون دينار فانما اذا ضرب في هاتين الصورتين نصيب كل وارث من  
 التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح عمل في صورة المبانة فخرج فيها ايضا نصيب ذلك  
 الوارث من تلك التركة بطرقة واحدة وانما في الثاني بالموافقة فلا اختصاص به بالتوافق  
 مقبلا الى التباين لكن في باركة فيه التداخل لا اشتراك المتداخلين في كسره جبال لثمة عليهم  
 فوجا في حكم التوافقين كما اشترنا اليه فيما سلف فيجوز في التداخل الوجهان ايجازان في  
 التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسرة القاعدة ما قررنا ما واما اذا كان فيها كسرة  
 الى بسط التركة لتصغير من جنس واحد وطريق البسط ان تضرب الصحيح من التركة في مخرج الكسرة وتزيد  
 على حاصل ذلك الكسرة تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسرة التركة ايضا ثم تقسم  
 باحاصل ما مر من الضرب والقسمة فيكون انما خرج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في  
 المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينار او ثلث دينار ضربنا اجمعه والعشرة  
 مخرج الثلث اعني الثلاثة فيحصل خمسة وعشرون وتزيد عليه الثلث فيصير سبعة وسبعين ثم  
 ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة ايضا فيحصل اربعة وعشرون ثم فاذا ضربنا النصيب  
 كل وارث من الثمانية في الستة وسبعين فمنا المبلغ على اربعة وعشرين كان انما خرج نصيب  
 ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين بدو صحيحا او كان اصل المسئلة اربعين  
 وعشرين نذر الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة اما لثمة  
 نصيب كل فرد منهم فا ضرب ما كان لكل فسرير من اصل المسئلة في وفق التركة

التركة ثم اقسم ببلغ المخرجين من مائة الضرب على فوق تصح المسئلة ان كان بين التركة و  
 تصح المسئلة وافقه وان كان بينهما مائة فاضرب باكان لكل فريش في كل التركة ثم قسم  
 احاصل على جميع تصحيح المسئلة فاجاب نصيب كل الفريش في الوجوهين الموافقة لمائة مثالا الموافقة زوج  
 واربع اخوات اب وام وثمان لام فاحصل المسئلة ستة وتعمل الى تسعة فافرضنا  
 التركة ثلاثين فان بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا اضربا نصيب الزوج من اصل المسئلة  
 وهو ثلاثة في فوق التركة وهو عشرة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا احاصل على ثلث المسئلة  
 وهو ثلاثة البقية عشرة فهي نصيب الزوج واذا اضربا نصيب الاخوات لاب وام من  
 اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا ما على ثلث المسئلة كان  
 الخارج وهو ثلاثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات واذا اضربا نصيب الاختين لام و  
 موشان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمناه على ثلث المسئلة كان الخارج وهو  
 ستة وثمان نصيب ابنتين الاختين وانما خير مما فصلناه سابقا بان لك مخصوصة  
 الموافقة ان تضرب نصيب كل فريش في كل التركة وقسم احاصل على جميع التصحيح فخرج نصيبهم  
 ايضا وبان المدة خلت في حكم الموافقة مثال لمائة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة ثلثين  
 ثلاثين فيكون بينهما وبين التصحيح مائة مائة فاذا اضربا نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل  
 التركة حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا البسطة على جميع التصحيح وهو تسعة كان الخارج وهو عشرة  
 وثمان نصيب الزوج من تلك التركة واذا ضربت نصيب الاخوات لاب  
 وام وهو اربعة في كل التركة حصل ثمانية وثمانون فاذا قسمنا هذا احاصل على  
 التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وثمان نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة  
 واذا اضربا نصيب الاختين لام وموشان في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا  
 قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو سبعة وقسم نصيبا من التركة المفروضة  
 ومن بسطة ان الواقع الطبع يقتضي نقصا من نصيب كل فريش

في معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما في الفصل السابق واما في قضاء الديون  
 فدين كل واحد منهم بمنزلة بهام كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح اعلم ان الباقي  
 من الزكاة بعد التجهيز السكتين ان في بالديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ دينه فلا و  
 لم نصيب بهام مع تعدد الترافع بالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاضية  
 ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة بهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة  
 التصحيح لعل بينهما ما في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة دنانير وكان  
 عليه واحد عشرة دنانير والاخر خمسة دنانير وجعنا الدينين جبارا لمجموع خمسة دنانير بمنزلة تصحيح  
 وبين التسعة وخمسة موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على المبت في الثلث  
 التسعة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح وهو تسعة كان الخارج وهو نصيب  
 من كان له عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دنانير على المبت في وفق الزكاة اعني ثلثه  
 حصل خمسة عشرة فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلاثة نصيب من  
 كان له خمسة ولو فرضنا ان الزكاة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كان بين التصحيح والزكاة  
 مبانية فم يضرب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ  
 على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثمانان نصيب من كان له عشرة واضرب  
 ايضا دين صاحب تسعة في جميع الزكاة فبلغ خمسة وسبعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج العشرة  
 وثلث وهو نصيب من كان له خمسة و فرضنا في تلك المسئلة ان الزكاة خمسة دنانير كان بين  
 الزكاة والتصحيح موافقة بالخمس مع كونها متداخلة بين المبت عليه فاضرب دين صاحب  
 العشرة في خمس الزكاة وهو واحد واثنان حاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلثة  
 فليكون الخارج وهو ثلثة وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب تسعة في وفق  
 الزكاة واثنان حاصل على وفق التصحيح وهو ثلثة فليكون الخارج وهو واحد  
 وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط عليك بان الطريق الجارية

اجازى فى البانية تناول الموافقة والداخلية الفصل فى الخارج وهو قفا على  
 من الخرج والمراوية منها ان تبصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث لشيء معلوم  
 من التركة وهو جابر عند الرضى فله محمد فى كتاب الصلح عن ابن عباس وهو ذكر عن عمر  
 بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف بنطلق امراته تماضر الكلبيّة فى عرض مائة سمات وبنى  
 العدة فورئها عثمان بن مائة مائة سنة اخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثلاثين الفا  
 فقبيل بن ثمانية وقيل دراهم من صلح من الورثة على شئ معلوم من التركة فاطح سبها منه من  
 النصيب صحيح المسئلة مع وجود الصلح بين الورثة ثم اطح سبها منه من النصيب صحيح قسم  
 باقى التركة اى باقى ثمنها بعد اخذ الصلح على سبها من الباقيين اى على سبها من باقى الورثة  
 من نصيب كزوج وادم وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وبنى ستة وبنى ستة على  
 الورثة للزوج منها سبها من ثلاثة واللام سبها من وللمم الباقي وهو سهمهم فصلح الزوج عن  
 نصيبه الذى هو النصف على باقى ذمتهم للزوج من المهر وخرج من البين فبقسم باقى التركة و  
 هو واحد المهر من اللام والتم اثلاثا بقدر سبها من النصيب وخرج سبها من الباقي للام  
 سهم واحد للمم كما كان الحال كذلك فى سبها من النصيب فان قلت بل  
 جعلت الزوج بعد الصلحة واخذ المهر وخرجه من البين بمنزلة المعدم وادعى فاعده فى  
 جعله اخلا فى صحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا واما اخذ قلت فاعده انا وجعلناه كان  
 لم يكن وجعلنا التركة ما ور المهر لان قلت فرض اللام من ثلث اصل المال الى ثلث باقى اذ بقسم  
 الباقي بينهما اثلاثا فيكون اللام سهم وللمم سبها من وجوه خلاف الاجماع او قصدا لثلاث الا  
 واذا اؤطنا الزوج فى المسئلة كان اللام سبها من ستة وللمم سهم واحد فبقسم  
 بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوفية حقها من الميراث لو فرض انه صلح العسم  
 ثلثي من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من ستة فاذا  
 طهر نصيب العسم منها بسبب خمسة ثلاثة للزوج وثلثا

اللام يجعل الباقى اثنا سابين الزوج والام فلزوج ثلاثة اخماس ولا يخرج من وان صاحبت  
 الام على شئ وضر حبت كانت المسئلة ايض من استغنا فاذ اخرج منها سها بان اللام بقى رتبة  
 فيجعل الباقي من الثلثة ارباعا ثلثه منها للزوج واوله للام باب الروم هو قصد العول  
 اذا العول ينقص سهام ذوى الفروض ويزداد اصل المسئلة ويزداد لغير ذاد لهما وبقص اصل  
 المسئلة وبعبارة اخرى في العول ينقص السهام على المخرج وفي الرد ينقص المخرج على السهام  
 فنقول ما فضل من المخرج عن فرض ذوى الفروض ولا يستحق له من العصبته يرد ذلك المقتل  
 على ذوى الفروض بقدر حقوقهم على حسب النسب بين سها بهم الا على الزوجين فانه لا يراد عليهما  
 اصلا كما صنفى اول الكتاب وهو ائى الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة ائى جهنم  
 على ائى ومن تابعه رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله تعالى وقال زبد بن ثابت  
 لا يراد الفاضل على ذوى الفروض بل هو لم يمت المال وبه اخذ نخوة والزهرى وان كان  
 اثنا ففى ذلك المحتق من اصحابنا شافعى رح قالوا لو اندرس بيتا مال يرد الفاضل  
 على ذوى الفروض نسبة فريضتهم كما فى زنا ناولا كان لم يمت المال وروى عن ابن عباس  
 انه لا يراد على ثلثه الزوجين والجدة وقال عثمان رضي ردد على الزوجين ايضا فتح من لى  
 الرد بان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفرائض بالنص الظاهر فلا يجوز ان يراد عليه لانه  
 تعد عن الحد الشرعى وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتخذ صدقة الآية وبار  
 الفاضل عن فروضهم باللاستحق له فيكون لم يمت المال كما اذا لم يترك وارثا صلا عجا للخص  
 بالكل ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اولى  
 بغيره بعض بسبب الرحم فلهذا الآية ولت على استحقاقهم جميع الميراث بعبء الرحم وآتة الميراث  
 اوجب استحقاق خبر معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآيتين بان يجعل لكل  
 احد فرضه بتلك الآية ثم يجعل باقى استحقاقهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يراد على الزوجين  
 لانهم الرحم في حقها وايضا سما دخل عليه سلام على سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه قال سعد

انه لا يرثي الا ابتداء في افادته جميع ما لي قال لا قال لا ادعي بصفته قال لا قال لا ادعي بثلثه فان  
 الثلث كثير الحديث الى ان قال عليه السلام الثلث خير والثلث كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد  
 النبت بترتيب جميع المال ولم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الوصية بما زاد على الثلث مع انه  
 لا وارث له الا ائمة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف  
 بالرد بجزءه الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد انه عليه السلام  
 ورثت الكلاعة اى جميع المال من ولد له ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث وثلة  
 بن الاشعث انه عليه السلام قال تحزن المرأة ميراث لعيطها واعتقها والا بن الذي لو عنت به  
 وايضا اصحاب الفروض قد شاربوا المسلمين في الاسلام وترجوا بالقرابة ومجروا القرابة في  
 حق اصحاب الفروض وان لم يكن علة للعصوبة لكن ثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة الام في حق  
 الاخ لا اثم فان قرابة الام وان لم توجب بالفراوان العصوبة الا انه يحصل بها الترجيح  
 وبهذا خرج الجواب عن قوله بافضل عن الفروض مال لا يستحق له فيوضع في بيت المال  
 لصالح المسلمين عانته وما كان هذا المبرحج سبب الذي استحقوا به الفريضة كان منسبها على  
 الفريضة فير وعليهم على قدر انصباهم وكما يسقط اعتبار الاقرب والاقوى في اصل الفريضة  
 يسقط ايضا في استحقاق الرد في مسائل هذا الباب اى باب الرد وعند من قال يقسم اربعة  
 وذلك لان الموقوف في المسئلة ما نصف واحد من ير وعليه بافضل واما اكثر من نصف واحد  
 وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا ير وعليه ولا يكون فاحضر الاثني عشر في اربعة  
 احدان ان يكون في المسئلة جنس واحد من ير وعليه بافضل من الفرض عند عدم من لا  
 ير وعليه فالتقدير فاجل المسئلة من ير وسهمه وثلث ذلك الجنس لو احد لان جميع المال  
 لهم بالفرض والرد معا وير يسهم ثمانية فلا فريضة لراسه على آخره ذلك كما اذا ترك الميت شيئا  
 او اثنين او جثنين فاجل المسئلة من اثنين واعطى واحدة منها نصف التركة لتساويهما  
 في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على السوية فيكون القسم على عدد الراس كما في الجواب



اذا ترك ابنين او اخوين متساويين فترجم قسم على عدد رؤوسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء  
 قطعاً التطويل المسافة في القسمة وقسم الثاني اذا اجمع في المسئلة جنسان او ثلاثة خباً  
 من برد عليه عند عدم من لا يرده عليه وللاستقرار على ان الاجتماع الواقع بين من يرده  
 انما يكون بين خبين او ثلاثة اجناس لا يزيد فلهذا كسبم يقل جنسان او اكثر وعلى تقدير الاجتماع  
 المسئلة من سهامهم اي من مجموع سهام هؤلاء المجتمعين انما اخذت من مخرج المسئلة انتهى  
 المسئلة من اثنين اذا كان المسئلة سدسان كخبة واخذت لام لان المسئلة خمسة ولها منها اثنان  
 فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليها نصفين فكل واحد منها نصف المال او  
 من ثلاثة اي اجعل المسئلة من ثلاثة اذا كان فيها ثلثت وسدس كولد الى الام مع الام اذا  
 على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلاثة فاجعلها اصل  
 المسئلة واقسم التركة اثلاثاً بقدر تلك السهام فلولدي الام ثلثان من المال وللام ثلثة  
 او من اربعة اي اجعل المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كنبت ونبت ابن  
 او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلثة للنبته  
 وواحد لنبت الابن او الام فاجعل المسئلة من اربعة وقسم التركة ارباعاً ثلثة ارباعاً  
 للنبت وربع منها للام او لنبت الابن او من خمسة اي اجعلها من خمسة اذا كان فيها ثلثان  
 وسدس كشتين وام او كان فيها نصف وسدسان كنبت ونبت ابن وام او جده او  
 فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واخيتن لام او كاخت لاب وام وام فاجعل  
 في هذا الصور الثلاث ايضا من ستة والسهام الذي اخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى  
 للنبتين سهام اربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة اخماساً اربعة منها للنبتين وواحد منها للام  
 وفي الصورة الثانية قد اجمع خباً من ثلاثة من الصحابة كابن عباس وابن الزبير وابن عمر فلهذا  
 بن اليان وابي سعيد الخدري وابن ابي كعب وعطاء بن ابيجبل وابي موسى الاشعري و  
 عايشة وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ثمانية اعيان ونبوا العلامت اي من الاخوة

والاخوان لا يرثون مع الجدة كما لا يرثون مع الاب بل الجدة تبسبغ بجميع المال كالاب  
وهذا قول ابو حنيفة وشريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن بن سيرين  
وبه يفتي عند الحنفية وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم مع الجدة وهو  
قولها وقول مالك الشافعي ربح واما بنو الاخيا فليسقطون مع الجدة اجماعا كما يسقطون  
بالاب كما هو اعلم ان الجدة شبهة الاب في حجب اولاد الام وفي انه اذا تزوج الصغيرة او  
الصغيرة لم يكن لها خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجدة في ظاهر  
الرواية كالاب وفي انه لا تقبل الجدة بوالد الوالد وفي ان حليلة كل واحد من الجانبين تحرم  
على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة ستمائة الجدة مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع  
الزكاة اليه وفي انه تصرف في المال والنفس كالاب شبهة الاخ في انه اذا كان للصغيرة جدار  
كانت النفقة عليها اثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا يفرض النفقة على  
ابنة المعسر كالاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغيرة على الجدة وفي ان الصغيرة لا يمسها باسما  
الجدة وفي انه اذا اقربا فله وانتهى لا يثبت النسب بحجده اقراره وفي انه لا يجر ولا نافلة الى مولاه  
كل ذلك في الاخ ولتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء في الصحابة والتابعين وغيرهم  
في مسئلة الجدة مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة ربح في مسئلة الدبر وفي  
النحان واطفال المشركين ولتمنع جماعة عن الفتوى في الجدة وقال محمد بن مسلمة يقضي  
بالاصلاح وقال محمد بن فضال الجارية يرفع اليه السدس الذي اجتمعت عليه الصحابة  
وربما صح عن ابي عثمان ان با حنيفة ربح اخا ربح ابى بكر بن الزناد ثبت على قوله ولم يخلف عنه  
الرواية وقد روى عن عبيدة بن اسلم انه قال حفظت عن عمر بن الخطاب في الجدة سبعين قضية بخلاف بعضها  
بعضا وفي رواية ان عمر حليف الناس فقال بل راى احدكم النبي عليه السلام قضى للجدة شيئا  
فقال بل لانيته حكم للجدة بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا اورس و  
قال لا اوريت نعم قام اخ ففصل رايت في قضية الجدة بالثلث ففصل مع

من كان من الورثة فقال لا ادرى قال لا ادرى وبنى هذه الوتيرة بعد ثمانين بالشفعة و  
 رابع بالجمع ثم انه جمع الصحابة رضى في بيت ليتفقوا في الجدل على قوا واحد فستطعت جبهة من  
 ففقر قوا غورين فقال عمر بن الخطاب ان تجعلوا في الجدل على رضى او الدليل على ما اختاره البرغمية  
 ما نقل عن ابن عباس رضى قال لا يتبع العذر من ثابت بن جعل بن الابن ابنا وبعيل ابنا لاب  
 ابا ومعاذ ان الاتصال والقرب من الجاهلين يكون على صفة واحدة فاذا مات جده فام  
 الابن مقام الابن في حجب الاخرة كذلك امات ابن الابن ينبغي ان يقوم اب لاب معلوم  
 الاب في حجبهم البصر واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى بعد اتفاقهم على توريت الا  
 مع الجدل اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي رضى الى انه يقاسم الاخرة بالمستقص حط من السدس  
 فاذا انقص بطي السدس لان اب لاب لا ينقص حط من السدس فاذا كان معه الاخرة  
 لاب ام او ثلاثة او اربعة فامساكهم خيرة واذا كانوا خمسة فامساكهم السدس سوا  
 ان كانوا ستة كان السدس خيرة واليضر العلات لا يعنون في القسمة عنده  
 فاذا كان الجدة مع الاخ لاب وام واخ لاب كان المال نصفين بينه وبين الاخ لان الام  
 واليضر الجدة لا يعصب للاخوات المنفردات اصل بل يكون الاخت عنده معاينة فخر  
 فاذا كانت معاينة لاب ام واخت لاب فللاولى نصف المال وللثانية سدس  
 للجد الباقي وذهب ابن مسعود رضى الى ان الجدة يقاسمهم بالمستقص حط من الثلث ووافق فيه  
 وان بنى العلات لا يعتد بهم في المقاسمة مع بنى الاعيان ووافق فيه عليا رضى وان  
 المنفردات ذوات فروض مع الجدة كما عند علي رضى وقد حض صاحب الكتاب قول زيد  
 بالذكر لان ابا يوسف رضى ومحمد بن اعين قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود  
 ومن رسم المفتي انه اذا كان ابو خنيس رضى في جانب وصا جاد في جانب كان هو محيرا في  
 اختيار راي القولين ثم افاض في قول زيد تخصيص علي حلية قولها فلذلك  
 قال وعند زيد بن ثابت للجدة مع بنى الاعيان والعلات فضل

الامر من من تقاسمت من ثلث جميع احوال اذا لم يحل بينهم وبينهم تقاسمت ان يجعل الجدة  
 التقسمة كما في الاخوة فليقتسم بينه وبين الاخوات المذكور مثل خط الاقربين ويجعل نصيب مع الاخوة  
 لنصيب اخيه منهم وذلك لانه يشبه الابن من جهة وشبه الاخ من جهة اخرى فوفرا عليه حصه  
 من الشبهين فيجعلناه كالاب في ثلث الاخوة لأم وكالاخ في ثلثه فتمت اعميراث ما دامت التقاسمة  
 خيرا له فاذا لم يكن خيرا له اعطيت له ثلث احوال لان مع الاولاد وراث السدس فمع الاخوة ايضا عصفه  
 ذلك ايضا اذا تم احوال بين الابوين فللأم الثلث وللأب الثلثان وبما في الدرجة الاولى  
 وما كان الجدة والجدة في الدرجة الثانية وكان الثلثة السدس كان لا يصفه اعني الثلث  
 فلما كان مع الجدة واحد اخذها بمقامه نصف احوال في خير له من الثلث واذا كان مع  
 اخوان فمساويا وان اذا كان ثلثه فالثلث خير لان نصيبه بمقامه ح  
 ربع واذا كانت معه اثنتان الاب وام وثلاث فالتقسمة اجدر له وان كانت معه  
 اربع اخوات في الثلث فساد بان بان زاد من الاخوات على الاربع كان الثلث خيرا

ونحو العلات يدخلون في تقسيم نبي الاحيان خوار الجدة فاذا اخذ الجدة نصيبه  
 وصيته ثلثه وبه سبعة مستقيمة على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان حق الاخوة  
 للام الثلث وحق الجدة السدس فلما اخوات سهران وللجدات سهمهم  
 واحد فحق هذه الصورة مستقام الباقي على مسئلة من يرده عليه لكن نصيب الجدة  
 الاربع واحد فلما يستقيم عليهم كل منهما باقية فخطا عدد ورويهن باسرة فكله نصيب  
 الاخوات الست اثنان فلما يستقيم ان عليهم كل من بين عدد ورويهن باسرة فكله نصيب  
 بالنصف فروفا عدد ورويهن الاخوات الى نصفها ورويهن ثلثها الثلثان فحق بين عدد  
 ورويهن ورويهن فلم يخرج من روي ورويهن الاخوات وهو الثلثة في كل عدد ورويهن  
 الجدة وهو الاربعة فحق على اثنا عشر ثم ضربنا في الاربعة التي هي اخرج فرض من لا يرد  
 عليه نصيبا ثمانية واربعين فمساوية كان للزوجته واربعة عشر في كل فرض واربعة

هو اني معشر فلم تغير فاعطينا الزوجه وكان للجدات ايضا واحد ضربا وفي ذلك المضروب مكان اني  
عشر لكل واحد منهن ثلثه وكان لاماخوات لأم اثنتان فرضناهما فقيم مبلغ اربعه وعشرين في كل  
واحدة منهن اربعه وان لم يستقيم بقي من مخرج فرض من لا يرود عليه على مسئلة من يرود عليه  
جميع مسئلة من يرود عليه في مخرج فرض من لا يرود عليه فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب يخرج فرض المصير  
اي فرقي من يرود عليه من لا يرود عليه الى مسئلة بالنسبة الى اجدادها كاربعة زوجات تسع نيات و  
اجدات جعل هذه مسئلة على تسع لكن اربعة وعشرين لاختلاف الثمن بالثلثين في السدس  
فكنا روية فردنا الى اقل مخارج فرض من لا يرود عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثمنها الى الزوجات  
بقي سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من يرود عليها لان اثنتين في ثمان سدس  
لانها مبانيه فضررب جميع مسئلة من يرود عليه اعني الخمسة في مخرج فرض من لا يرود عليه  
وهو الثمانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ يخرج فروض هذين الفرقين واذا اردت ان تعرف  
حاصل فرقي منهن من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضها فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم  
اضرب سهام من لا يرود عليه من اقل مخارج فرضه في مسئلة من يرود عليه فيكون  
الحاصل نصيب من لا يرود عليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا مسئلة من يرود عليه  
في اقل مخارج فرض لا يرود عليه فيكون الحاصل من ضرب سهامهم من هذا الاقل  
في المضروب الذي هو ذلك مسئلة تحت من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في  
المخرج الاقل على قياس الحقيقة فيم امر وضرب اقسامها في كل فرقي من يرود عليه من  
مسئله فماتت من مخرج فرض من لا يرود عليه فيكون الحاصل نصيب في كل  
الفرق من يرود عليه وذلك لان كل فرقي من يرود عليه انما هو في الكسبة  
من مخرج فرض من لا يرود عليه فبدر سهامهم في مسئلة المذكور الزوجه  
من ذلك لم يخرج واحد فاذا ضربناه في الخمسة لنتي مسئلة  
من يرود عليه كان الحاصل خمسة فبقي حق الزوجات من الاربعين

والنبات من سبعة من يرد عليه أربعة فاذا ضربنا بما فيها بقى من مخرج فرض من الاربعة عليه وهو  
 بلغ ثمانية وعشرين فيكون من الاربعة والاحدات من سبعة من يرد عليه واحد فاذا ضربنا  
 في السبعة كان سبعة في الاربعة فقد استقام بهذا العمل فرض من الاربعة عليه فرض كل  
 فريق من يرد عليه ان لم يستقم على احد كل فريق فلذلك قال ان نكسر السهام ما خذ  
 من مخرج فروض الفريقين على البعض او اجمع صحيح مسئلة بالاصول اسبعة المذكورة في باب  
 التصحيح ففي الصورة التي نحن فيها كان من الاربعة نصيب الزوجات الاربعة ختة فبدر  
 روسين وسهامين سبانية فاخذنا جميع عدد روسين وكان السهام الثبع منها ثمانية وعشرين  
 فبين الروس والسهام سبانية ففكرنا عدد الروس بحالها وكان سهام الاحدات است منها  
 سبعة وبقيتها ايضا سبانية فاخذنا عدد روسين باسرها ثم طلبنا من اعداد الروس الاربعة  
 الموافقة فوجدنا روس الاحدات وروس الزوجات متوافقة بالنصف ففرضنا النصف الاربعة  
 في ستة فبلغ اثنا عشر وهي موافقة لروس النبات التسع بالثلث ففرضنا ثلث التسعة او  
 فحصل ستة وثلاثون ففرضنا هذا الحاصل في الاربعة فبلغ الفا واربعمائة واربعين منها  
 تصح المسئلة على احد الفرق كان نصيب الزوجات من الاربعة خمسة وقد فرضنا  
 في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات  
 ختة واربعون وكان نصيب النبات منها ثمانية وعشرين وقد فرضنا باي ذلك  
 المضروب فصار الفا وثمانية فلكل واحدة مائة واثنا عشر وكان نصيب الاحدات  
 منها سبعة وقد فرضنا باي المضروب المذكور فصار مائتين وثمانين فلكل واحدة  
 من الاحدات اثنان واربعون فان قلت قد عتبرت في القسم الثلث المائة و  
 المواقعة لباية من الباقي من اقل محتاج فرض من الاربعة عليه ومن عدد فرض من يرد عليه فلانها  
 اقتسرت في القسم الرابع على المائة والمائة سبانية من ذلك الباس في ومن سبعة  
 من يرد عليه قلت لان الباس في من مخرج فرض من الاربعة عليه المائة اثنان او

او ثلثة او سبعة كما سبق تقريره من ان المخرج اما اثنان اما اربعة واما ثمانية ومثلثة  
 من بر عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا موافقة لصلوات  
 هذه الاحاد وبن تلك بخلاف القسم الثالث او يمكن شيان يكون عدد رونس من بر  
 عليه واما موافقة للباقى من مخرج فرض من لا ير عليه كما فى اثنان الذى سبق ذكره  
**باب مقاسمة الجدة المقاسمة لمفاعله من لقمة ولا قسمة بين اجد والاخوة والاخوات**  
 على ترتيب حقيقة فلقب هذا الباب بالمقاسمة بنى على قول صاحب يد من وافقه قال  
 ابو بكر الصديق رضى ومن باعده وسهامهم الماخوذة من ائمة خمسة ايضا ثلثة منها للبنات وواحد  
 للبنات الابن وواحد للام فيقسم التركة عليهم بن اقسام اربعة ربها من فللبنت ثلثة اقسام  
 للبنات الابن خمس وللأم خمس وفى الصورة الثالثة تكون السهام الماخوذة من  
 ائمة خمسة ايضا فللاخت من الابوين ثلثة سهم وللأختين للام سهمان وكذا للام مع  
 الاخت من الابوين سهمان فجعل خمسة اصل المسئلة فيقسم التركة اقسام اربعة كل ذاك المقصود  
 المسافة يجعل اقسمة قيمة واحدة الا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة بمسألة  
 من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت اقسمة من ثم  
 ان اقسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك وان لم يستقم كما اذا خلفت  
 بنتا وثلث بنات ابن فللبنت ثلثة سهم سبعة صلبيا ولبنات الابن سهم واحد فللبنت  
 عليهم كان نصيب المسئلة على قياس ما عرفت فاضرب الثلثة اعنى عدد رونس من ائمة عليهم  
 السهام فى اصل المسئلة فبى الاربعة فتصير ثمانية عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن  
 ثلثة مستقيمة عليهم والقسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول أى ثم اثنان  
 الواحد من بر عليه من لا ير عليه يعنى ان يكون فى المسئلة خمسة واحد من بر عليه  
 ويكون معه من لا ير عليه كالزوجه او الزوجه عطف فرض من لا ير عليه من اقل خارج ائمة  
 الباقي من ذلك المخرج على عدد رونس من بر عليه عن ذاك الخمس الواحد فالتقسيم

جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا ضمن لارب وعليه فان استقام الباقي على عدد  
 رؤوس من يارب عليه فبها اى مرجبا بهذا الاستقامة ونعمت اذ لا حاجة الى  
 الضرب بزوجة وثلاث نبات فان اقل محتاج من لارب وعليه اربعة فاذا اعطيت  
 الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي سقيمة على عدد رؤوس النبات وهو نظير ما مر في  
 باب التصحيح من ان كان سهم كل فريق منقسم عليهم فلا حاجة الى ضرب والا  
 لم يستقم ذلك الباقي على عدد رؤوس من يارب عليهم فاضرب على قياس ما مر في باب التصحيح  
 وفق رؤوسهم من يارب عليهم فيخرج فرض من لارب وان وافق رؤوسهم اربوس من رؤوس  
 عليهم ذلك الباقي فما حصل كضم من السئلة الزوج وست نبات فان اقل مخرج  
 فرض من لارب وعليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على  
 عدد رؤوس النبات است لكن منها موافقة بالثلث اذ لا غير بالداخل كما عرفت فاضرب  
 وفق عدد رؤوسهم وهو اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية فللزوج منها اثنان وللنبات  
 اثنان لم يوافق عدد رؤوسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤوسهم في تخريج فرض من لارب وعليه المبلغ اجمال مخرج  
 وفق الرؤوس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس في  
 تقدير النبات الصحيح السئلة وقد سبق مثال الموافقة واما مثال السبانية لزوج وخمس  
 هذه الصدقة كالصومنين السابقين صليبا من ثمنه عشر لاجتماع الربع والثلثين لكن يرب منها  
 الى الاربعة التي هي اقل محتاج فرض من لارب وعليه فاذا اعطينا الزوج سبنا واحد منها بقي  
 ثلاثة فلا يستقيم على نبات بل سبنا وبين عدد الرؤوس سبانية فضرنا بكل عدد رؤوسهم  
 في مخرج فرض من لارب وعليه اى الاربعة فحصل عشرون منها نصيب السئلة وكان للزوج  
 ضربنا في المضروب الذي هو خمسة مكان خمسة فاعطينا اياها وكان للنبات ثلاثة ضربنا في  
 الخمسة حصل خمسة عشر فكل واحد منهن ثلاثة وانقسم الرابع من تلك الاقسام  
 ان يكون سبع الثمانية اى مع اجتماع خمسين من رؤوسهم من لارب



عليه ما كانا كقمتنا باجماع جنسين بنا على ان لا نشترط اهل على ان لا يوجد فيها اربع طواقيست  
روية فاقسم الباقي من مخرج فرض من لار وعلية من سلة من بر وعلية فان استقام الحكم  
من ذلك المخرج على هذا السلة فبنا ولا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من بر وعلية  
سهايمهم فيقيم على سلة من اصاب سها وواحد فهو لصاحب ذلك السهم ما اصاب  
سهايمهم فيصاحبها فان استقام الباقي على سلة لم يحج سها الى عمل في ذلك نعم يمكن ان  
يستقيم على سلة ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد او سهم فيحتاج منك الى الضرب  
ستعرفه وبذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على سلة من بر وعلية  
سهايمهم في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لار وعلية انا واحد بان  
ليكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد  
يستقيم على سلة من بر وعلية اذا كان سخي الرث خاصة واحد فيكون السلة من لار  
الثالث والمثالث بان يكون مخرج ذلك الفروض اربعة كما اذا اعطى الربع الزوج مع وجود  
البنات او الزوج مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج فان كانت البنات مفردة  
فالسلة من القسم الثالث ايضا وان كن مع ذمي فرض آخر فم يكون سلة من بر وعلية اربعة  
واخماسا ولا استقامة للثلاثة على شئ من الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع الزوج  
يتصور بيننا الاستقامة كما ذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فعطى المرأة منها  
وتبقى سبعة ولا استقامة بينها ايضا لان سلة من بر وعلية لا تجوز خمسة كما مر  
لا يمكن ان يستقيم السبعة على عددان اقل منها فليدرك ان يستقيم الباقي من مخرج  
فرض من لار وعلية على سلة من بر وعلية في هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان يكون  
الزوجات اى اربعة اجنس واحد كان او اكثر الربع ويكون الباقي من سهايل الر  
انما الزوجات واربعة اجنس وست اخوات لام فان اقل مخرج فرض  
من لار وعلية اربعة فاذا اخذت المرأة واحدة منها فهو لعلات

فبقية العشرات بخمسون من اربعين غيرة الباقى من اثنى عشر بعد نصيب كل شى  
 الا عيان ينقسمون فيما بينهم للذكر مثل خط الانثيين وذلك لان بنى العلامت يركون  
 مع اجدادهم بنو الاحسان ولا يركون معهم فلا بد من اعتبار اربعم في حق اجداد  
 اعتبار سقوطهم في حق بنى الاعيان فيعدون في القسمة قليلا نصيب اجداد لا يأخذون  
 شيئا ونظيره ان يخلت اما واخلاب ام واخلاب للام السدس اعتبار الاخر  
 الاب في محبة اللونه وارثا معها في محبة مع انه محجوب عنها بالارث من الابوين فاذا كان  
 مع اجداد اخلاب ام واخلاب فالتقسمة وثلاث اسال سوار فالحل الثلث والارث من  
 الابوين الباقي وخرج الارث لاب غائبا وان دخل في حساب ولو فرضنا بدل الارث لاب  
 اخلاب كان التقاسمة خير للجدد فلو ان اسلمه من خمسة فلهما منها سهمان والباقي وهو  
 الثلثة للارث من الابوين ولا شى للاخت من الاب الا اى بنو اعمام بن  
 اربعين غيرة شى الا اذا كانت من بنى الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت فشرها  
 اى مقدار فرضها اعنى نصف الكل بعد نصيب اخذ فان بقى شى بعد مقدار فرضها فلهما  
 العلامت والا اى وان لم يبق شى بعد مقدار فرضها فلا شى لهم ومن سالفنا مقدار فرضها  
 لان الاخوات لاب ام اولاب ام اولاب نصيب من عصبته مع اجدادهم بنى ثابت فالا  
 لهم فرضهم عند الا فى المسئلة المذكورة كما يشق عليه لكن خط الاخت لاب ام اذا كانت  
 واحدة لا يزداد على نصف اسال لا ينقص عنه مع وجود بنى العلامت فباخذ مقدار فرضها  
 كما لا الارثى انه لو كان مكان اجدادها بنى سونى لنبات ونبات الابن لاخذ  
 صاحب الغرض فرضه فكان الاخت من الابوين نصيب لان فان بقى شى كان لبنى العلامت يكون لها نصيب ام اجدادها  
 بقى شى كان لهم وذلك كجد واخت لاب ام وختن لاب منها تقاسمة خير لهما لانا نجعل كل واحد  
 المسئلة خمس اخوات فلهما سهمان فبقى ثلثه اسلمه فالاخت من الابوين نصف لكل  
 وهو ثلثان ونصف فالتقسمة المسئلة ففرضها باقى فخرج النصف صارت عشرة

فلما رتبة ولاخت من اب و اعم <sup>سبعة</sup> سهم واحد لا يستقيم على الاثنين ففرضنا بعد  
في العشرة صاير حاصل عشرين فيها نصيب السبعة فللمشايئة ولاخت من الابوين  
عشرة ولاختين لاب اثنان الى افضلنا اشار بقوله فبقى للاختين للاثني عشر  
المال نصف من عشرين في كل في تصحيح المسئلة ان نقول للجد سيمان وكل اخت سهم  
ثم ان الاثني عشر من الابوين تسد من الاخرين باقيم بها النصف لمسال وهو سهم نصف  
فبقى للاختين لاثني عشر نصف سهم فكل واحد منهما ربع فوقع الكسيرة ربع فرضنا خرج في اصل المسئلة  
ونحو خمسة صاير عشرين هذا مثال ما بقى لبنى العلات شي واما مثال ما سبق ليم  
بعد ماخذت للاخت لاثني عشر ام فرضنا فقد ذكره بقوله ولو كانت هذه المسئلة  
واحدة لاثني عشر لاثني عشر لاثني عشر لاثني عشر لان احد ماخذتها لاثني عشر  
لنصف المال وهو خير له من ثلثه فبقى نصف اخر فهو للاخت لاثني عشر ام فلم يبق للاخت  
للاثني عشر وكذا الحال اذا كانت من بني الاعيان اختان فصا عدا فان كان الثلث  
خير من القاسمة او مساويا لهما فخذ الثلث وكان الثلثان نصيب الاخت من الابوين وان كان الثلثا سهمية خير اخذنا او على  
فبقى من المال ما هو اقل من الثلثين لذلك الاخوات فليمن على التقدير الاول مقدار  
فرضنا على الثاني ما هو اقل منه فلم يبق لبنى العلات شي على التقديرين واذا اخلط  
بين ابى واحد والاخوة من بني الاعيان او العلات او منها في صورة العادة كما مر  
فوسم فللمشايئة افضل الامور لثلاثة بعد فرض في السهم اي يدفع الى في السهم سهم ثم يعطى  
اجد ما هو افضل الامور الثلاثة التي هي القاسمة المذكورة سابقا وثلث باقوى وسدس  
جميع المال في ذلك افضل من القاسمة كزوج وجد و اخ فان المسئلة من الزوج  
النصف واحد منها الابوين والاخر للجد والاخ مناصفة ولا يستقيم عليها فرضنا بعد ما في اصل  
المسئلة حصل اربعة فلما وجد سيمان في كل واحد من جد والاخ واحد فقد حصل بالقاسمة  
ربع جميع المال وهو افضل من سدس وكذا من ثلث باقوى سيمان لانه سدس كل

المال اليه وامانت ما يعي بعد فرض في السهم كجدة واخوين اخت

السدس بقى خمسة وثلاثون ابنا نصيبنا لهم الثلث في ستة صان ثمانية عشر فللمدة ثلثه  
بقى خمسة عشر ثمانية عشر للجد والباقي منها عشرة فلكل من الاخوان اربعة وللأخت  
ثلاث اقسام كان ثلث ما بقى منها افضل من ابقا ستمه لان السهم على تقدير ما هو  
ستمه اليه للجد واحد منها فبقى خمسة فاذا جعلنا اجد كل واحد كان يوسع الاخوان في الاخت  
سبع اخوات ولا استقامته للخمسة اسبعة بل منها تباين فضرنا عدد الروس هو  
السدس اصل السهم وهو ستة فحصل ثمان اربعون فللمدة منها سبعة وبقى خمسة  
وثلثون فلكل واحد من اجد والاخوان عشرة وللأخت خمسة وللأخت في ان خمسة  
من ثمانية عشر افضل من عشرة من ثمان اربعين وكد لك ثلث ما بقى في هذه  
الصورة افضل من سدس جميع المال لان السهم على هذا التقدير افضل من ستة فلكل  
واحد من اجد وجمدة منها واحد فبقى اربعة من الاخت والاخوان ثم خمس اخوات  
فلا يستقيم الاربعة عليها بل منها ثمانية فاذا ضربنا الخمسة التي هي عدد الروس في الستة بلغ  
ثلاثين فلكل من اجد وجمدة خمسة وللأخت اربعة ولكل واحد من الاخوان ثمانية وثلاثين  
ففي ان حصة من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلاثين واما سدس جميع المال  
لجد وجمدة واخوان فاصل المستمكن من ستة لاجتماع النصف والسدس فللمدة  
نصفها وهو ثلاثة وللجد سدسها وهو واحد فبقى سهران فان قاسم اجد الاخوان كان له  
ثلث السهران عني ثلثي سهم واحد وان اعطيت ثمانية ثلث ما بقى كان له ايضا ثلثا سهم واحد  
اذا اعطيناه سدس جميع المال كان له سهم تمام فالسدس خير له وحق يقي للاخوان واحد لا يستقيم  
عليها فاذا ضربنا عدد وسهران في ستة بلغ اثني عشر ومنها تصح السهم واداك كان ثلث الباقي  
خير للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاخرب مخرج الثمانية اصل السهم كما هو في السهم اذ لو كانت  
ثلث ما بقى على ابقا ستمه سدس كل المال حيث ضربنا الثلاثة في ستة فصان ثمانية عشر

ويصح منها سبعة فان كانت جداولها واما واما خلاص الام والاب فالسبع من خير الجداول  
تقول المسئلة الى ثلاثة عشر ولا شيء للاخت يذره المسئلة من ثمانية عشر لاجتماع النصف  
والربع والسدس على ما سلف وتقول الى ثلاثة عشر لان البنات ياخذ النصف من ثمانية  
عشر وسبعة والزوج ياخذ الربع وهو ثلاثة واحد ياخذ السدس وهو ثلثان فبقي للام  
والاب لهما من ثلثين لان حقها السدس فيراد على اثني عشر واحد اخر فيصير ثلاثة عشر ولا شيء  
للاخت لانها تصير عصبة مع البنات وكذلك مع الجد واما اذا كانت المسئلة لم يبق للعصبة  
شيء واما اخذ احد السدس فبالفرضية لا بالعصبة وانما كان سدس جميع المال خيرا  
له لانه ياخذ ثلثين من ثلاثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع من ثمانية عشر والبنات  
النصف والام ثلثين يبقى للجد الاخت واحد فيجعل الجد كاخين فيكون مع الاخت  
كثلاث اخوات لا استفاة للواحد على ثلاثة فيضرب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة  
ثلاثون فللمبتلى ثمانية عشر وللزوج تسعة والام ستة يبقى ثلاثة فللجد ثلثان للاخت واحد  
وكذا الحال على تقدير اخذه ثلث ما يبقى لان الباقي هو الواحد لا يوجد له شيء صحيح فيضرب  
مخرجها في اصل المسئلة فيبلغ النصف ستة وثلاثين وللمنحسوم ان ثلثين من ثلاثة عشر خير  
منها من ستة وثلاثين فان قلت يذره المسئلة من اسائل التي كان السدس فيها خير  
للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى فلماذا ذكرت بينها ولم تقتصر على امثال الذي مر قلت في ذلك  
فائدة اخرى هي ان الاخت لا بام والاب وان لم تكن محجوبة بالجد لثبوتها لاربعين  
في بعض المسائل لعارض كافي يذره المسئلة التي نحن فيها فان كون السدس خيرا للجد افضى  
ان يجعل احد فيها صاحب عرض قد عالت المسئلة بالفروض التي جمعت فيها من ثمانية  
عشر الى ثلاثة عشر فلم يبق شيء للاخت التي صارت عصبة مع البنات واحد كما هو  
وسمي انكس فزيد فوضي المسئلة الكلام وعلم ان زيدا بن ثابت روى لا يحمل الام والاب  
الاب صاحب عرض مع غيره من اخيهما مع عصبة الابن المسئلة الاكدرية فانه يجعلها فيها صاحبة

فرض معجب بنهي زوج وام وجد وحت لآب ام اولاب فلزوج نصف و  
للأم ثلث وللجد السدس للاخت النصف ثم يضم اجد نصيبه لنصيب الآخت  
بنسبة ان مجموع النصيبين للذكر مثل خط الاثمين وذلك لان المقاسمة خير للجد من السدس  
المساوي في هذه المسئلة صلها من ستة لاجتماع النصف والسدس الثلث وتكون  
في تسعة اذ للزوج من الستة ثلثه وللأم ثلثان وللجد السدس فلم يبق للاخت شيء فردنا على المسئلة  
نصفها فصارت تسعة فللجد واحد وللآخت ثلثا ومجموع النصيبين اربعة فنقسمها على اربعة  
الاخت للذكر مثل خط الاثمين والاستقامة في هذه القسمة لان اجد بمنزلة اثنى عشر لا يتغير  
الاربعة على الثلاثة فتضرب الثلاثة التي هي عدد الرؤس في المسئلة وعولها اعني التسعة فيحصل  
سبعة وعشرون اليه الاشارة بقوله وتضرب من سبعة وعشرين فلزوج منها تسعة وللأم  
والجد ثلاثة وللآخت تسعة ثم يضم نصيب اجد الى نصيب الآخت فيصير اثنى عشر فنقسم  
بينها كما فعل في ثمانية وللآخت اربعة فقد جعل زيد بيننا الاخت ابتداء صاحبته فرض كمالا حريم  
الميراث للمرأة وجعلها عصبة بالآخره لئلا يزيد نصيبها على نصيب اجد الذي هو كالآخ فالز  
فان قلت فلم لم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كمالا نصيب حرمته فيها  
قلت بناك بان جعلها صاحبة فرض فهو وجودها ثبت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها  
من جعلها كذلك بل لعل عرض شيخ من ايراد المسئلة المتقدمة لتبين كيفية ان زيد اذا  
لم يجد في تلك المسئلة با من حرمان الاخت بناء على ان السدس خير للجد اتركب حرمانها  
ولم يجعلها صاحبة فرض فيها وجودها ثبت اما في الاكدرية فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكن جعلها  
صاحبة فرض فيها فليعطها فرضها راي نصيبها اكثر من نصيب اجد فامر باختلطوا  
على الوجه الذي عرفت سميت هذه المسئلة الكدرية لانها واقعة امرأة من بني الدرفانيات و  
نسبت اولئك الورثة المذكورة وشبهتة على زيد فيها فنسبت اليها وقيل ان شخصنا  
من هذه القبيلة كان حسن منسب في الفرائض فاباه عبد الملك بن جوان عن هذه المسئلة

فأخطأ في جوابها فنسبت إلى قسيلة وقد يقال إنها كدرت على صاحب الفريض أو كدرت بحجب  
على الاخت نصيبها وابن الحراق يسمونها الغراش شهرتها فيما بينهم ولو كان مكان الاخت  
إخ أو خنان فلا عول ولا الكرية أمانة إذا كان مكانها أخ فلا عول فلان سدس سهم لخال  
خير للجد السدس من ستة فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد الفضل إذا لم ينقص  
حقه عن السدس عجاو ولا شيء للاخ كما لم تكن شيء للاخت في السئلة المتقدمة التي علمنا  
وعطينا أصحابها السدس لا الكرية أيضا لان الاخ عصبة لا يمكن أن يزدججه صاحب فرض فاضطر  
إلى حرمانه بخلاف الاخت في الكرية كما سبق تقريره وأمانة إذا كان مكانها اختان فلا  
اضطر فلا ينما تزوان الام من الثلث إلى السدس والسئلة من ستة فلزوج ثلثه والام واحد  
والجد أيضا واحد في الاختين واحد فلا يقيم عليها فرض واحد رؤسها في أصل السئلة بل في عشرة رؤسها  
الأكدرية إذا لم يبق فيها للاخت شيء فوجب أن أعال على الوجه الذي تقر سابقا ولا الكرية لان  
أصول زديها مستقيمة باب المتاسخية في مفاعلة من ليس مع معنى النقل والتحول  
المراد بها بيننا ان يقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة إلى من يرث منه واليهما يقول  
ولو صار بعض الأنصبا ميراثا قبل القسمة فنقول ان كان ورثة الميت الثاني من عداه من ورثة الميت  
الاول لم يقع في القسمة تغيير فانه يقيم لاسال ح قسمة واحدة إذا فائدة من كمرارياك  
إذا ترك بنتين وبنات من امرأة واحدة ثم مات جد البنات ولا وارث لها سوى تلك  
الاخوة والاخوات لاسال فانه يقيم مجموع الزكاة من الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين قسمة واحدة  
لأن كانت تقسم من الجميع كذلك كان الميت الثاني لم تكن في السدين ان وقع تغيير في القسمة  
من الباقيين كما إذا ترك ابنا من امرأة ولدت حات من امه اخرى ثم مات جد  
البنات فخلقت مولا اعني الام والاب وحينئذ من الابوين او كالم ورثة الميت الثاني غير ورثة  
الميت الاول كما في الصورة التي ذكرنا بقوله تزوج وبنيت وام فمات  
الزوج فبطلت القسمة عن المرأة وابوين ثم ماتت البنات فبطلت القسمة عنهن

يسير في بيت وبيته ثم المرأة التي ماتت اولاً ثم ماتت بحجة من زوج واخوين  
 فنقول الاصل في بيته بما ذكر من جهة وبه بعض الاستنباط من ميراثنا قبل القسمة والمراد من ميراثنا  
 من بين النوص من الاخوين فتدبر ان تصح سئلته الاول بالقوا احد السابقة وتعليق سهام  
 كل وارث من ميراث تصحيح ثم صح سئلته الميت الثاني بتلك القوا عدايته ونظر من كان  
 يده من بيته سيجح الاول ومن التصحيح الثاني لثلاثة احوال هي الماملة والموافقة والمباينة فاما استقام  
 بسبب الماملة فاني يده من التصحيح او الاول عن التصحيح الثاني فلا حاجة الى التصحيح  
 على قياس ما مر في باب التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت منقسمه عليهم  
 كسر فلا حاجة الى التصحيح الاول بينها بمنزلة حصل مسئلة منك والتصحيح الثاني  
 بينها بمنزلة رؤس المقسوم عليهم ثم وافي بالميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل  
 مسئلة ففي صورة الاستقامة تصح المسلمان من التصحيح الاول كما اذا مات  
 الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكر في الكتاب وذلك لان المسئلة  
 الاولى روية لان اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والنصف والسدس فاذا اخذ  
 الزوج منها ثلثه والبيت ستة والام ثنين بقي منها واحد ولا يستحق غيرهم بحسب  
 ردوا الى النسب والام بقدر سهامها فاذا اردنا مسئلة الى اقل محتاج فرض من  
 لا يريد عليه صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحداً بقي ثلثه فلا يستقيم  
 على الاربعة التي هي سهام البيت والام بل بينهما مباينة فيضرب بيده السهام  
 التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك الاقل فيجعل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبيت  
 والام ثلثه ثم تلك الاربعة التي للزوج من قسمه على الورثة المذكورين فلزوجته واهل بيتها ما بقى  
 ايضا واحد ولا يشان فانهم ما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصح المسلمان  
 من التصحيح الاول وان لم يستقم فاني يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة  
 وفي التصحيح الثاني في ميم التصحيح الاول على قياس ما مر في باب التصحيح من انه اذا اكرس سهام ثلثة



بين ساهم ورؤسهم موافقة يضرب وفق عدد الرؤوس في اصل المسئلة فكذا هنا يضرب  
 وفق التصحيح الثاني الذي هو بنسبة الرؤوس هناك في التصحيح الاول القائم هنا مقام  
 المسئلة فيحصل بها تصحيح المسئلان كما اذا ماتت النبت البصر في ذلك المثال خلقت  
 كما ذكر ابنين وبنوا وجة فان ما في يد يامن التصحيح الاول تعد وتصحيح مسئلتهما ستة ومنها  
 موافقة بالثلاث فيضرب ثلث ستة وهو اثنان في ستة عشر فكم يبلغ وهو اثنان و  
 ثمانون فخرج المسئلتين فمن كان بهامه من ستة عشر اعني ورثة اميت الاول يضرب  
 بهامه ثلث وفق مسئلة النبت وهو اثنان فيكون حاصل نصيبه ومن كان بهامه ستة  
 اعني ورثة اميت الثاني يضرب بهامه في وفق ما كان في يد النبت وهو ثلاثة فاحصل  
 كان نصيبه وقد كان لام اميت الاول ثلاثة من ستة عشر فبها في اثنين تبلغ ستة  
 لها وكان للزوج منها اربعة يضربها في اثنين يحصل ثمانية في له وسبقته على ورثة فلزوجة ومنها  
 سهران وللاية رجة ولاسيه سهران بها ثلث باسقى البصر وان ضرب نصيب كل واحد من ورثة من ستة  
 عشر في ذلك لوفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني نبت سهران من مسئلتهما و  
 ستة فاذا ضربنا في الثلاثة صار ستة في له وكان لهنها من مسئلتهما سهران واحد فاذا  
 ضرب في الثلاثة كان ثلاثة في لها وكان لجدتها من مسئلتهما البصر واحد يضرب في ثلاثة فخرج  
 لها وقد كان لها باعتبار كونها اما من مات او لا ستة من اثنين في ثلاثة في في واحد  
 تسعة وان كان معها اي من ما في يد من التصحيح الاول والتصحيح الثاني سانية في كل التصحيح الثاني في  
 كل التصحيح الاول على قياس ما ذكر في باب التصحيح على تقدير الكمباينة بين رؤوس الطائفة وبين  
 ساهمهم كما اذا ماتت ذلك المثال الجدة التي هي لهم المرأة المتوفاة او لا خافت روجا واخوين فان  
 يد تسعة كما عرف انها وجميع مسئلتهما اربعة وبين التسعة والاربعة بمائة فاضرب الاربعة في  
 التصحيح السابق اعني الاثنين في الثلاثين يبلغ مائة وثمانية وخمسين في يخرج المسئلتين فمن كان له نصيب  
 الاثنين في الثلاثين يضرب نصيبه الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب الاربعة يضرب

منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي تسعة فتقول تلكان الامراءة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول  
بها خمس الاثني عشر والثلاثين فاذا اضرتهما في الاربعه تبلغ ثمانية فيهما وكان لاهيتهما اربعة نصيبا  
في الاربعه يبلغ ستة عشر في كل واحد وكان لاهيهما في الاربعه ثمانية فيهما وكان  
لكل واحد من ابني مات ثالثا وهي بنت الممثلة الاول ستة من العدد المذكور نصيبها في الاربعه  
ببلغ اربعة وعشرين في كل واحد منها وكان ليهما ثلاثة من ذلك العدد فاذا اضرتهما في الاربعه  
تبلغ اثني عشر فيهما وكان الزوج من مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربعه التي هي  
سهران فاذا اضرتهما في التسعة التي كانت في يد نصيب ثمانية عشر في كل واحد وكان لكل واحد من  
اخوانها من سلتها سهم واحد نصيبه في التسعة فيكون تسعة في كل واحد منها فالبلغ الحاصل  
لكل واحد من اضرته على تقدير موافقة والمباينة مخرج المسكنين ما اندرج فيها واذا  
اكدت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في مفرقة  
افضل الورثة من الصحيح فسهام ورثة الميت الاول من نصيب مسئلة يضرب في مضروب اعني  
في الصحيح الثاني على تقدير المباينة او في وقفة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام  
كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قسمنا مالكم فيما فصلناه في  
مثال التوافق والتباين اسبب فيه ان الصحيح الثاني ووقفه ههنا بمنزلة المضروب في  
مسئلة سهم ورثة الميت الثاني من نصيب مسئلة يضرب في كل ما في يده على تقدير المباينة  
او في وقفة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فإذكر نصيبه في  
المبلغ كما ثبت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت الثاني انما هو ما في يده فصار  
سهام كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل التسعة اومات رابع  
خامس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام الصحيح مسئلة  
الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام الميت الثاني اعمل كالاولى ان  
صار لهما واحد اصيل لميت ثالث ميتا ثانيا فعمل الاربعه ونجاته كذلك اعمل لنهاية فانه ما صح

الاول والثاني والثالث صحيح واحد اصاروا الحكم بميتا واحا فبغير ميتا الرابع ميتا ما نيا  
 كذا حال اذ اصار صحيحا ربعة من الموتى صحيحا واحد كذا فبغير ميتا ربعة واحد وصار ميتا  
 ثانيا وبكذا الى ما لا ينهي ثم ان الحنف ما ذكرني في اول باب المناخنة الاستعانة والموت  
 والمباينة وضع كسنة شتمه على ورثة ثلثه ليعبر في موتهم الترتيب لعل موت الاول منهم لا يورث  
 وموت الثاني مثالا للموت وموت الثالث مثالا للمباينة فان قلت قد اعترضوا لاحوال انك  
 بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف اورده مثال المواتقة بين نصيب الميت الثالث وبين  
 نصيبه ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت انه ما صار صحيحا ميتا الاول  
 والثاني صحيحا واحد اصار ابنه لميت واحد وصار الميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس  
 حال الرابع وانما من وما بعد كما فلا حاجة الى ان يورده كل من تلك الاحوال مثالا بل قد  
 في الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن  
 امير ومثال اخر الثالث والرابع فان قيل تعدد المناخنة قد يكون بتعاقب موت الورثة  
 من الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث  
 الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت ابنة  
 عن ورثة كالاولاد واخوات او غيرهما قبل الفسنة ايضا فكيف يكون الحال هنا قلنا في  
 قياس ما ذكرني في الكتاب اذ لا فرق في العمل بين المناخات المتعددة في مرتبة واحدة  
 الارث وبينها في مراتب متعددة فاذ ذكر شيخ واثب باقصد ولا يقرب كيف يصح منه امير ومثال  
 قبل ان يذكر الاصل في المناخنة لانا نقول ذلك مثال لصيرة بعض المناخات بميتا  
 قبل الفسنة فلهذا قدمه ثم ههنا الاصل الذي يستخرج به الاحكام المستطبته بذلك  
 المثال **باب ذوى الارحام وذو الرحم** هو في اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقا  
 وفي الشرعية هو كل قريب ليس بنبي بنم اي ذى فرض بقدر في كتاب الله تعالى او سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع الامة ولا يحتج بخبر رجال عند الانفاذ ثم الظاهر ان ذى الرحم هو كل من له

وتوجيهها انها لا تعطى على الحكمة السابقة اى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم فلا تجا  
الى ما قبل من ان المحصن يخرج من فرغانة الى بخارا وجد فيه الفرائض الخمسة الى  
القاضي الامام علاء الدين بسمرقندي في وقتين فاستحبها واخذ في تصنيف هذا الكتاب  
شرحها وكان القاضي قد جعل فيها الورثة ثلاثة قسم فدار بصاحب الفرض ثم عطف  
عليه العصبية ثم عطف عليه ذى الرحم فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يقرب له سهم مقدرو  
يتعصب فصاحب المكبات كما وصل الى هذا الموضع فترى انك الواو في الشرح مع تصديرة  
الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا المكاف بارو وبعضى وجود او بن كما في عبارة  
لك الفرائض مع هذا ان الثابت في اكثر النسخ هنا وقد فقد الاول ايضا في كثير منها كما هو الحال  
كانت عامة اصحابه اى اكثرهم كعمرو بن موسى و ابن مسعود و ابى عبيدة بن الجراح و عاز بن جيل و ابى  
مرو و ابى عباس و رواية مشهورة وغيرهم رضى الله تعالى عنهم يرون ثوبت ذى الارحام و انهم  
في ذلك من التابعين علقمة و ابراهيم و شريح و الحسن بن سيرين و عطاء و مجاهد و جهم و الله تعالى  
و به قال اصحابنا ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد و زفر و من تابعهم و قال زيد بن ثابت و رضوان  
عباس رضى في رواية شاذة لا ميراث لذوى الارحام و يوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض  
و العصباء في بيت المال و تابعه في ذلك من التابعين جابر بن جهم و به قال مالك و شاذ  
خرج النافون بالبعد تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفروض و العصباء  
و لم يذكر لذى الارحام شيئا و لو كان لهم حق لبيته و ما كان ربك سيافا و بانه عليه السلام كما  
استخرج عن ميراث السمعة و الحالة قال اخبرني جبريل عم النبي لهما و لنا قولنا و لو  
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ مناه كما مضى اولى بميراث بعض ما كتب الله تعالى  
و حكم به لان هذه الآية نخت النوارث بالموالات كما كان في ائمة و معه عليه السلام في المذنية كما  
كان يولى الموالات و اللوات في ذلك الزمان صار صرحا و ذوى الارحام و ما بقي عند ميراث  
مولى اللات صار متاخرا عن ارث ذوى الارحام كما ثبت عليه فيما سلف فقد شرع الله تعالى في ذلك

بين ذى رحم له فرض او نصيب ذى رحم ليس له شيء منها فيكون ثابتا لكل بيته الا ان كان  
 تقصيدهم كلهم في آيات النوارث وايضا روى ان رجلا رمى بسهم الى سهل بن جعفر  
 فقتله ولم يكن له وارث الا انه فكتبت ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان ابنو  
 عليهم سلام قال الله ورسوله مولى من الامولى له والخال وارث من الارث له لا يقال  
 المقصود ومثل هذا الكلام ينفي دون الاثبات كقولهم الصبرية من الاجلية له او الصبرية من  
 فكانه قيل من كان وارثه الخال فلا وارث له لانا نقول صدر حديثنا مني نقول  
 بيان الشرع بلفظ الاثبات واردة النفي يؤدى الى الالقباس فلا يجوز من صاحب النسخ  
 المكاشف عنها وايضا ما مات ثابت بن الدراح قال عليه سلام تقبيل بن عاصم بن جعفر بن  
 نسبنا فيكم قال انه كان فنيا غريبا فلا يعرف له الا ابن اخيه هو ابو لبابة بن عبد المنذر  
 رسول الله صلى الله عليه وآله والتوفيق بين ما رويناه موافقا للقرآن وبين ما رويناه مخالفا له ان  
 ما رويناه على ما قبل نزول الآية الكريمة او قبل على ان العدة والخاله لثلاثين مع عصبة ولا ذى فرض  
 يرده عليه ان الروى ذوى الفروض مقدم على نورث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع من  
 لا يرده عليه كالزوج والزوجة وذو الارحام صنف اربعة اصنف الاول منى اى نسبيل  
 وهم اولاد البنات وان غلوا ذكورا كان اولادنا واولاد بنات الابن كذلك واصنف الثاني  
 يمتى اليهم ميت وهم الاجداد لسا قطون اى الفاسدون وان غلوا كاب ام ميت واب  
 امه واهبات الساقطات اى الفاسدة وان غلوا كاب ام ميت وام ام الى ام  
 والاصنف الثالث يمتى الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان غلوا سوا كان  
 تلك الاولاد ذكورا او اناثا وسوا كانت الاخوات لام واب اولاد اولاد ميت  
 الاخوة وان سفلن سوا كانت الاخوة من الابوين ومن احداهما سوا الاخوة لام وان غلوا  
 اطلق الاخوات والاخوة في الآية له اى انهم يمتى جميع قسما كما ذكرنا وفي الاخوة ميتا  
 لان الاخوة لا يجامون اولاد ميتا بل يمتى في العبارة بان قيل اولاد الاخوة

[illegible]

يحكي عن عبد الله الفاضل انه كان يوثق عن الرواة ثم يقول ما رواه محمد بن يحيى عن حماد  
 الاول وما رواه ابو يوسف نحوه قوله الاخيوجه الرواية الاولى ان باجد اب الامم اقوى سببا  
 اولاد النبات لان الماشي التي في درجته عن ام الامم صاحبة فرض وروى الماشي التي في حجر  
 ابن البنت وحيث ثبت البنت فانها ليست لها حجة فرض وايضا اجد اب الامم  
 ولد البنت ثم الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم الجدة بآلة قرب حكمها حتى قالوا لا يقضي  
 بالميت بخلاف ولد البنت فانه يقتضيه فيكون مقدما عليه ووجه الرواية اما خذوه للفقهاء  
 ان ذوى الارحام برؤون على سبيل التعصيب من وجه اذ تقدم منهم الاقرب باقرب  
 فوجب ان يعين برؤون في التوريث بالعصبات من كل وجه وقد قدم في العصبات من  
 كل وجه بنو ابناء الميت على اجد اب الاب وسائر العصبات وان كان هذا اجد لا يقضي  
 به من الذين يقتضيه فكلذ في ذوى الارحام يقدم اولاد البنت على اجد اب الامم ومحمد بن  
 ابي عبد الله بن يوسف ومحمد بن الحسن الثالث وغيرهم اولاد الانوات ونبات الاخوة و  
 بنو الاخوة لام تقدم على اجد اب الامم وان كان قياس بينهما في اجد اب الاب متاخر  
 الاخوة والاخوات ما دام استتمت خيرة من ثلث جميع المال يقتضي ان لا يقدم لصنف الثا  
 على اجد اب الامم وانما ابو جعفر رحمه الله جري في ذوى الارحام على قياس مذمومة العصبات  
 حيث قدم منها اجد اب الامم الذي هو في درجة اجد اب الاب على اولاد اب اب  
 فلا يرتفع معه كما ان تقدمه في قوله الاخوة اولاد نبات الميت في ذوى الارحام على اجد اب  
 الامم جار على مذمومة في العصبات حيث كان هناك الابن مقدما على اجد اب الاب وذكر  
 بعض المشايخ انهم وقع في بعض النسخ في بيان مذمومة هذه العبارة لان عندنا كل واحد  
 منهم اولى من فرع فرع وان سفل اولى من اصله قال ولم تحصل منها مخرجه من المخرجات  
 بعض الطلبة القاصرين الامم كلام شيخنا وهذا لم يوجب النسبة القديمة وما فرغ عن ترتيبنا  
 الاربعة شرع ان يبين في نسبه توريث كل واحد منهم فقال فصل في الصنف الاول

الذي هو اولاد النبات واولاد النبات الابن وليهم الميراث اقربهم الى الميت ثبتت  
 الميت فانها اولى من ثبتت الميت الابن لا اولى من الميت بوسيلة واحدة والثانية هو الميراث  
 وبذلك قول اهل القرابة وهم ابو خيفة وصاحباه وزفر وعيسى بن ايان ثم قالوا استحقاق ذوي  
 باعتبار معنى العصوبة ولهذا قدم في الاصناف الاربعه من هو اقرب ويستحق الواحد منهم  
 جميعهم اجمال وفي العصوبة يكون زيادة القرب تارة تقرب لدرجة واحدة اخرى بقوة بسبب كذا في تقديم  
 البنوة على الابوة فكذا في معنى العصوبة ثبتت التقديم تقرب لدرجة كذا بسبب كذا  
 ففي الصورة المذكورة يكون اجمال كل الميت للميت واما اهل النسب وهم الذين يتركون في  
 منزلة اهل بيته في الاستحقاق كعقمة الشعي ومسروق وابي عبيدة والقاسم بن سلام  
 واخس بن زياد فيجعلون اجمال بينهما كانه ترك بنتا وميت ابن فيكون اجمال بينهما اثارا  
 على قياس قول علي رضي الله عنه اربعة لميت لميت واربعة لميت الابن لانه يرى الروي  
 على ميت الابن مع ميت اهل بيته واما اهل بيته على قياس قول اربع مستحقة من اهل بيته  
 لميت لميت وسدس لميت ميت الابن لانه لا يرى الروي على ميت الابن مع اهل بيته  
 يستدلون على التبريل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالراي ولا من غير ما من الكتاب ولا  
 من جهة او الاجماع فلا طريق سوى اقامة اهل بيته مقام اهل بيته لميت لميت الاستحقاق المذكور  
 كان ثابتا للميت في نصيب كل رجل الى قرعه وبوجه ان من كان منهم ولد الصاحب قسطنطين  
 او لمصبته كان اولى من ليس كذلك وليس ذلك الاعتبار اهل بيته بوجهه وعلى قولهم انه  
 يلزم منه امر فاحش وهو حرمان الميراث يكون اهل بيته برفيقا او كافرا ثبت كون الشخص  
 محررا وعن الميراث في غيره فوجب ان الاستحقاق باعتبار ضعف فيه وهو القرابة  
 ولما كان فيه العصوبة قدم الاقرب ذهب نوح بن دراج وجيش بن مشير وحسن بن ابي  
 اذ اجمال بينهما انما لا استحقاقهما انما هو باعتبار الوصف العام الذي هو الحر والاقرب  
 الابن مساويا فيه وهو لا يسمون اهل الرحم وان كانوا في الدرجة ان يتركوا اهل الميت بغير حجة



[illegible]

الاول من الانثى فيخرج بنتا بمعنى في البدن كما اذا تركت ابنت ابن بنت بنت بنت بنت  
 اي عند يوسف وحسن يكون المال منها للذكر مثل خط الامنين باعتبار الابدان اي ابدان الفرع  
 ومن غايتهم فلما ازال ابن البنت وثلاثة لبنت البنت ومحمد يكون المال فيها كذلك للبننة  
 الاصول الستة في الانثى فيغير عنده ايضا ابدان الفرع ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت  
 بنت بنت بنت ابن من الفرع المأثرا باعتبار الابدان مثله للذكر وثلاثة للانثى كما في اصول  
 السابقة وعند محمد يكون المال من الاصول اعني في البطن الثاني الذي هو اول ما وقع فيه  
 الاختلاف بالذكورة والانثى ويؤت البنت وابن البنت المأثرا يكون ثلثا لبنت ابن البنت  
 لان ذلك نصيب سابق قد انقل اليها وثلاثة لابن بنت البنت فانه نصيب متاخر هل اليه  
 فصار الارث بينهما في مذنب على عكس ما كان في بينهما وسوان للانثى من الفرع ضعف للذكر  
 ولا كان قول محمد محتاجا الى مزيد تفصيل انما الذي يقوله كذلك عند محمد اي وانما يعين عند  
 مال الاصول في البطن الثاني فلي اعرفت كذلك اعتبار عنده حال الاصول المتعددة اذا كان  
 في اولاد البنات ابنا وبنتي اولاد البنات المتساوية في الدرجة يطون مختلفة وم يقسم المال  
 على اول البطن خمسة الاصول بالذكورة والانثى للذكر مثل خط الامنتين ثم يجعل الذكر خمسة  
 ذاك البطن طائفة حلقة والامات ايضا طائفة اخرى ملحقة بغير القسمة على الذكور والامات فاحقة  
 لذكور من اول البطن وفي الاختلاف يعلو فرعونهم بحسب صفاتهم ان لم تكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاولاد  
 اختلاف في الذكورة والانثى بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط وامانا فقط وان كان  
 فيما بينهما من الاصول خيل لاف بينهم ما اصاب الذكور ويقسم على علي اختلاف الذي وقع  
 ستة اولادهم ويجعل الذكور ستة ايضا طائفة والامات طائفة على ما هو  
 وكذلك ما اصاب الامات يعلو فروعهم ان لم يختلف الاصول التي بينهما وان خلفوا جميع  
 ما اصابهم يقسم على علي اختلاف الذي وقع على اولادهم فكيف يعمل الى ان ينتهي بهذه

[illegible]

ست نبات وثلاثة بنين فاذا نظرنا كل ابن فمعرفة بنين كان مجموع كاشفي عشرة نباتا والاسم  
 عليهم التسعة التي كانت نصيب النباتات لكن من التسعة ومن عدد رؤسهم اعني الاشياء عشرة  
 موافقة بان قلت فمضربا وفق عدوا الرؤوس وهو اربعة في اصل المسئلة وخمسة عشر فمضربا  
 ومنها فمضربا المسئلة اذا كان الطائفة السبعين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة فمضربا في  
 الذي هو اربعة ببلغ اربعة وعشرين ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فمضربا  
 الاثني عشر والبنين الاثني عشر ثم يدغم نصيب الابن الاخر فروع من البطن السادس لعدم الاختلاف  
 فمضربا البنين على الابن والبنيت الذين بارزوا في البطن الخامس للذكر مثل خط الانثيين  
 فاصاب الابن ثمانية والبنيت اربعة فيدغم نصيب كل منها الى فروع في البطن السادس وكان  
 الطائفة النبات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فمضربا في ذلك المضروب على الاثني  
 فحصل ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو أسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا بل وجدنا خلافا  
 في البطن الثالث اذا كان فيه بارزوا النبات الذكورية ثمانية بنات وثلاثة بنين فمضربا  
 الستة والثلاثين للذكر مثل خط الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر فمضربا المذكور طائفة و  
 الاثني عشر فمضربا الى ما هو أسفل من الثالث وجدنا في الرابع بارزوا طائفة البنين فمضربا  
 عليهم فاصاب البنين الثلاثة للذكر مثل خط الانثيين فاصاب الابن تسعة وبنين تسعة  
 ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروع عدم الاختلاف لم نجد بارزوا البنين في الخامس فضلا  
 بل في السادس اذا كان فيه بارزوا البنين فمضربا عليها نصيب البنين اعني التسعة للذكر  
 مثل خط الانثيين فاصاب الابن ستة والبنيت ثلاثة وكذلك وجدنا في الرابع بارزوا طائفة  
 النبات الستة ثلاث بنات وثلاثة بنين فمضربا عليها ثمانية عشر للذكر مثل خط الانثيين  
 البنين منها اثني عشر والنبات ستة فمضربا عليها طائفتين ورايا نظرنا الى ما هو أسفل من الرابع  
 وجدنا في البطن الخامس بارزوا بنين الثلاثة بنات وبنين فمضربا عليهم فاصابهم في سبعة  
 للذكر مثل خط الانثيين فاصاب الابن ستة وبنين تسعة فمضربا في سبعة فمضربا



اسباعه وثلاثة نصيب اثنين للثنتين كنت جد هما منزلة بنين في ذلك البطن لتقسيم على ذلك  
اعني في البطن الثالث انصافا وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها عدد  
فروعها صارت ثمانية كبنين فتساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلاثة  
اسباع ويوسبع ونصف وحيث يكون انصافا لنصف المقسوم الذي هو ثلاثة اسباع  
لبنات ابن بنت البنت نصيب ابيها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف  
الاخر لابني بنت البنت نصيب اعمها وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث  
وتقسم هذه المسئلة من ثمانية وعشرين في ذلك لان اصل المسئلة في تقسيم على اقل خلاص الذي هو بطن السابعة  
التي عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث ونجد فيها زيادة للبنين اللتين في الثاني انما ونبينا فلما وجدنا في  
البنت عدد فروعها صارت للبنين وجب ان يقسم عليهما اى على الابن والبنت نصيب  
اللتين في الثاني انصافا لكل النصف الا يصير حجرا لثلاثة اسباع فتقسم باحجج النصف في اصل  
المسئلة صارا اربعة عشر فاعطينا من بنتي بنت ابن البنت ثمانية نصيب جدنا وعطينا من ابن  
بنت البنت ثلاثة نصيب ابيها وعطينا ابني بنت بنت البنت ثلاثة نصيب اعمها لكن الثلثة  
لا تقسم عليهما فضرنا عدد وسبعا في الاربعة عشر صارا سبعة ثمانية وعشرين منها تصح المسئلة  
فلما نظرت الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في من فيصير ستة عشر في ابها ونظرت  
الثلثة التي هي نصيب بنت البنت البنت في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة عشر ابها و  
نظرت نصيب بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فيعطى كل واحد منهما  
ثلاثة وقول محمد بن ابي البراءة عن ابي بصير عن حماد بن عيسى عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق  
يعلم انهما التية سالفان ان قول ابي يوسف حماد بن عيسى عن ابي بصير عن حماد بن عيسى عن ابي اسحاق  
في قوة الشهادة مثل الرواية الاخرى في ذلك بعضهم ان شايخ بخارا اخذ القول فيكون  
في مسائل دوى الارحام محض لانه اسير على المفتي والعدد علم بالصواب فحصل من افضل ثمة كذا  
النصف الاول فلما انا جميع ليد تعالى يعتبرون ابيات في التورث في اى تورث دوى الارحام

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, organized into approximately 18 horizontal lines. The ink is dark brown or black on aged parchment. There are several horizontal lines drawn across the text, likely serving as section dividers. The handwriting is cursive and compact, typical of medieval Islamic manuscripts.]*

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is dense and covers most of the page area.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is dense and covers most of the page area.



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a historical document or manuscript.]*

[illegible]





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



[illegible]



[illegible]

[illegible]

*[The text in this block is extremely faint and illegible due to extreme fading or damage. It appears to be a single column of handwritten script.]*

*[The page contains dense handwritten Persian script in a cursive style, likely from a historical manuscript.]*

[illegible]

[illegible]

